الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2015

جوان 2016

الفهـــرس

التقديم العام..... 3

تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2015

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2015

برنامج التعليم العالي..... 10

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2015

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج البحث العلمي..... 37

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2015

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج الخدمات الجامعية..... 64

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2015

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج القيادة والمساندة..... 82

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2015

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

التقـديـم العـــام

تهدف إستراتيجية الوزارة إلى تطوير المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال مشروع المخطط الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والذي تضمن جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكن حوصلتها في النقاط التالية :

- ✓ تحسين جودة التكوين الجامعي والتشغيلية للخريجين
- ✓ تشجيع البحث والتجديد
- ✓ ارساء الحوكمة الرشيدة وترشيد التصرف في الموارد
- ✓ مراجعة الخارطة الجامعية لضمان توازن أفضل بين الجهات
- ✓ تشجيع التكوين البيداغوجي للمدرسين
- ✓ تطوير الخدمات الجامعية والإحاطة بالطلبة.

I. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال 2015:

يمكن حوصلة أهم أنشطة الوزارة المسجلة خلال سنة 2015 في النقاط التالية:

- اعداد الوثيقة النهائية لبرنامج إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي التي تم المصادقة عليها من طرف مجلس الجامعات. ويتضمن هذا البرنامج جملة من الآليات والمناهج الكفيلة بوضع تصور أولي للجامعة التونسية في أفق سنة 2025. علما وأن هذه الوثيقة هي نتيجة لأشغال اللجنة الوطنية للإصلاح الجامعي المكلفة ببلورة المخطط الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي التي انطلقت منذ سنة 2012 باستشارة واسعة لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بمشاركة جميع الأطراف المعنية.
- انطلاق الحوار المجتمعي حول إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي: حيث أنّ العمل سيرتكز خلال المرحلة القادمة على التحوّل إلى الجهات للاستماع لمختلف الآراء والمقترحات في مواصلة للتمشي التشاركي والتشاوري الذي انتهجته الوزارة، حيث ستساهم اللقاءات بمختلف ولايات الجمهورية في نحت رؤية جديدة للمنظومة الجامعية والبحثية وضبط مهامها

وتحديد قيمها بالنسبة للعشرية 2015-2025 بما يجعل منها خارطة طريق على المدى المتوسط والبعيد.

- دعم برامج الاشهاد وتكوين المكونين.
- تفعيل دور الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة.
- مزيد التفتح على كبرى الجامعات الأجنبية خاصة الأوروبية والأمريكية.
- دعم تفتّح المؤسسات الجامعية على المحيط الاقتصادي والمهني والتشجيع على بعث المؤسسات الصغرى وتنمية القدرات والكفاءات التقنية والعملية لخريجي المؤسسات الجامعية من خلال إمضاء اتفاقية إطارية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبنك التونسي للتضامن تهدف إلى إرساء آلية شراكة بين الطرفين في مجال بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى من قبل حاملي الشهادات العليا.
- دعم استقلالية المؤسسات الجامعية وقد تم في هذا الإطار تحويل صبغة الجامعة الافتراضية إلى الصبغة العلمية والتكنولوجية التي تمنح مرونة أفضل على مستوى التصرف الإداري والمالي مما يساهم في تحسين أداء المؤسسة.
- تنظيم القرى اللغوية في صائفة 2015 بعد أن تعذر ذلك في 2014 ، وقد تمّ تركيز 03 قرى لغوية بكل من نابل والمهدية وجربة.

فيما يتعلق بالخدمات الجامعية فقد تمّ التركيز خلال سنة 2015على المحاور التالية:

- دعم الخدمات الثقافية والرياضية بالمبيتات والأحياء الجامعية والمراكز الثقافية من خلال تمويل التظاهرات والمهرجانات الثقافية بالإضافة إلى النوادي داخل المؤسسات الجامعية.
- في المجال الصحي، قامت مؤسسات السكن الجامعي بعقد 63 اتفاقية مع أطباء الصحة العمومية قصد تمكين الطلبة المقيمين من التمتع بالعلاج خاصة في الحالات الطارئة.

أما في مجال تشجيع البحث العلمي والتجديد فقد تواصل دعم مخابر ووحدات البحث وتركيز التجهيزات العلمية ذات التكنولوجيا العالية بهياكل البحث إلى جانب دعم مجالات التعاون الدولي وارساء شراكات علمية مع عديد البلدان على غرار فرنسا (104 مشروع ممول) وتركيا والبرتغال.

كما تواصل خلال سنة 2015 انجاز مشاريع التنمية المبرمجة بالميزانية والمتمثلة أساسا في بناء مقرات جديدة للمؤسسات الجامعية المتسوغة لمباني على وجه الكراء وأشغال التوسعة في بعض المؤسسات بهدف تخفيف الاكتظاظ نظرا لبلوغها طاقة الاستيعاب القصوى.

كما تواصلت عمليات تهيئة مقرات بعض المؤسسات الجامعية القديمة وتنفيذ البرنامج السنوي لتعهد وصيانة بعض المباني الجامعية.

وفي إطار تدعيم طاقة استيعاب السكن الجامعي العمومي، يتواصل العمل على بناء وتجهيز مبيتات جامعية جديدة وتهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية.

II. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2015:

بلغت نفقات الوزارة سنة 2015، 1.359.472 أد بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 1.401.339 أد لتبلغ نسبة الانجاز 97%. وبذلك تشهد نسبة الانجاز تحسنا مقارنة بالسنتين السابقتين (93%سنة 2014 و91% سنة 2013).

بلغت نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات التصرف تحسنا مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت 98% سنة 2015 مقابل 94% سنة 2014 بينما شهدت بالنسبة لنفقات التنمية تراجعا مقارنة بالسنة الفارطة حيث بلغت 78% مقابل 84% سنة 2014.

جدول 1

تنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)

الوحدة 1000د	**تقديرات سنة 2015** إع الدفع	**إنجازات 2015** إع الدفع	**الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	
			الفارق	النسبة
العنوان الأول: نفقات التصرف	**1 249 881**	**1 218 835**	**–31 046**	**98%**
التأجير العمومي	995 079	965 782	-29 297	**97%**
تسيير المصالح العمومية	87 184	86 966	-218	**100%**
التدخل العمومي	167 618	166 086	-1 532	**99%**
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**151 458**	**140 638**	-10 820	**93%**
الإستثمارات المباشرة	**149 148**	**138 328**	-10 820	**93%**
على الموارد العامة للميزانية	123 898	121 552	-2 346	**98%**
على موارد القروض الخارجية	25 250	16 776	-8 474	**66%**
التمويل العمومي	**2 310**	**2 310**	0	**100%**
على المواد العامة للميزانية	2 310	2 310	0	**100%**
على موارد القروض الخارجية			0	
المجموع	**1 401 339**	**1 359 472**	**–41 867**	**97%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

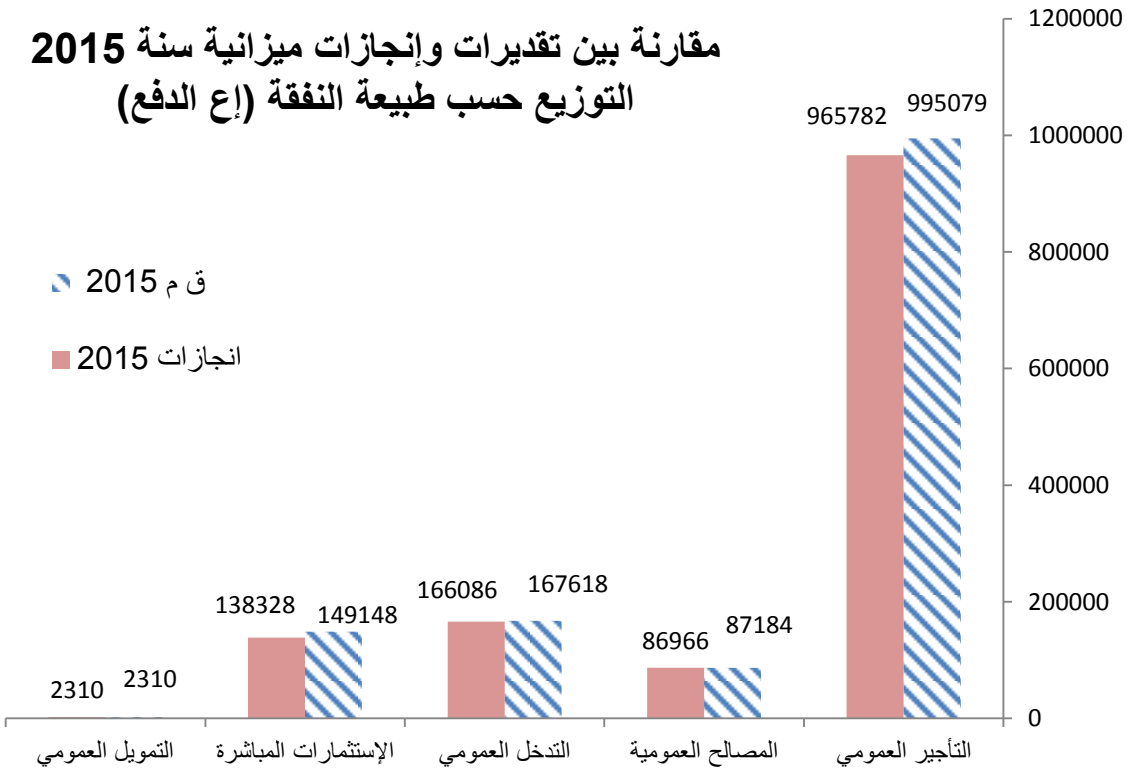

بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة للتأجير 97% ويرجع هذا إلى عدم تمكن الوزارة من انجاز كل الانتدابات المبرمجة تبعا لقرار رئاسة الحكومة بإيقاف الانتدابات بعنوان 2015. بينما ناهزت نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات التسيير والتدخل العمومي الـ100%.

أما بالنسبة لنفقات التنمية، فيمكن تفسير الفارق بين الاعتمادات المرصودة والاعتمادات المصروفة والمقدر بـ 10.820 أ.د بالتأخير المسجل في بعض المشاريع المبرمجة خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنايات والتجهيز نظرا لطول الاجراءات.

ويبين الرسم التالي تطور نسب الانجاز للعنوان الأول والثاني ومجموع ميزانية الوزارة للفترة 2011-2015.

تطور الإنجازات مقارنة بالتّقديرات خلال الخمس سنوات الأخيرة

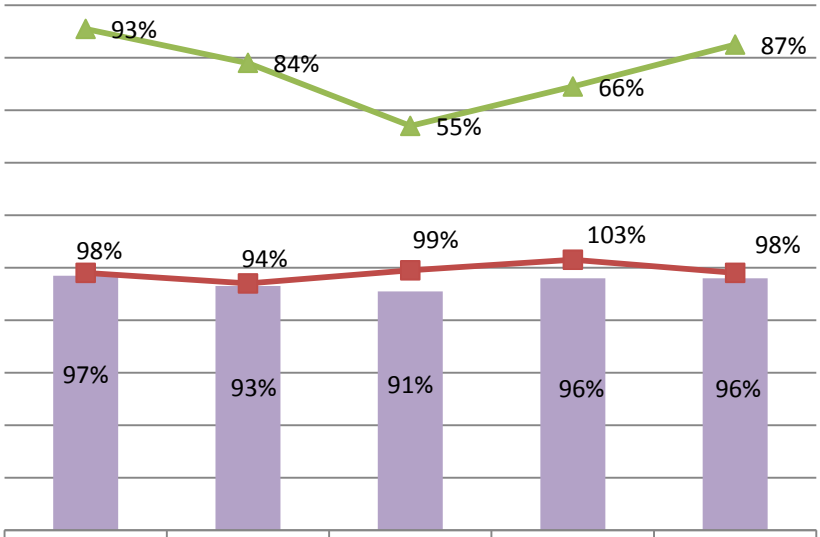

	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الميزانية	97%	93%	91%	96%	96%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	93%	84%	55%	66%	87%
العنوان الأول: نفقات التصرف	98%	94%	99%	103%	98%

ويلاحظ أن التحسن المسجل على مستوى مجموع الميزانية يعود أساسا إلى تحسن نسبة الانجاز للعنوان الأول خاصة بالنسبة لنفقات التدخل العمومي كما يبينه الجدول التالي:

العنوان الأول	نسبة الانجاز سنة 2014	نسبة الانجاز سنة 2015	الفارق
التأجير العمومي	95%	97%	**+2%**
تسيير المصالح العمومية	98%	100%	**+2%**
التدخل العمومي	84%	99%	**+15%**

شهدت نسبة الانجاز لنفقات التنمية ارتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة بـ9%. ويعود هذا أساسا إلى تحسن نسبة الانجاز بالنسبة للاستثمارات المباشرة من 84.5% سنة 2014 إلى 93%. ويعود ذلك أساسا إلى المجهود المبذول لتسريع نسق انجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العلمية لفائدة مؤسسات التعليم العالي والبحث والخدمات الجامعية.

جدول 2

تنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج (اع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2015	إنجازات 2015	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	إع الدفع	إع الدفع	الفارق	النسبة
البرنامج 1: التعليم العالي	956 078	941 241	-14 837	98%
البرنامج 2: البحث العلمي	92 725	84 995	-7 730	92%
البرنامج 3: الخدمات الجامعية	289 907	284 860	-5 047	98%
البرنامج 4: القيادة والمساندة	62 629	48 375	-14 254	77%
المجموع	1 401 339	1 359 472	-41 867	97%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2015
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

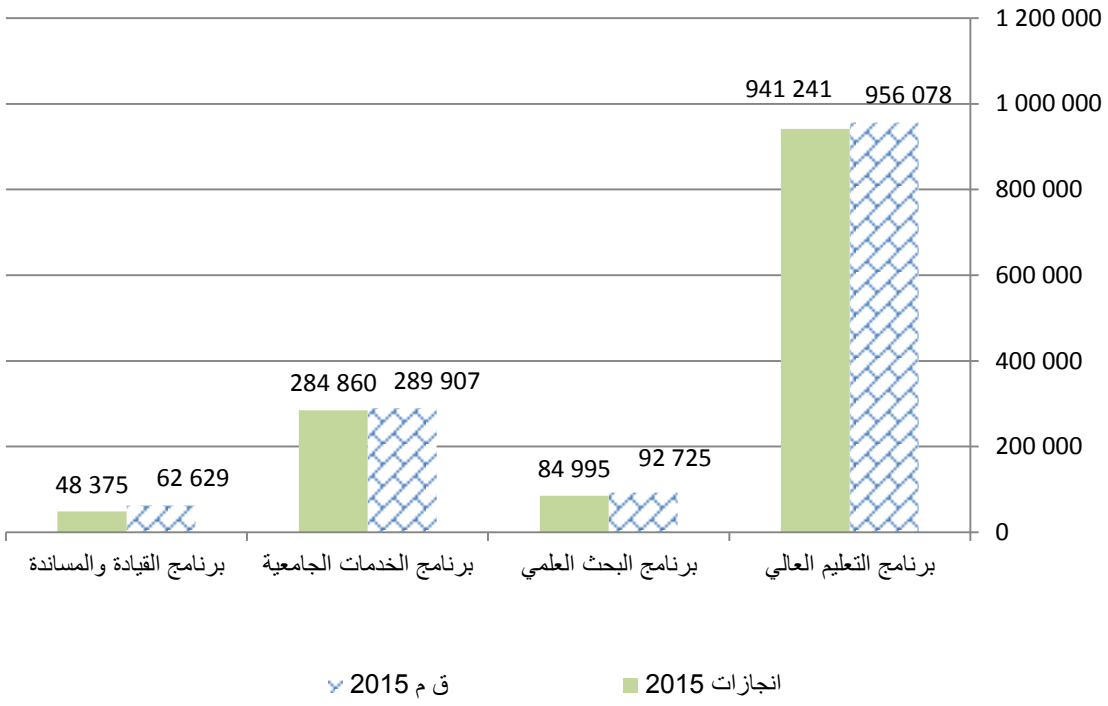

بالتدقيق في الفوارق المسجلة بين تقديرات وانجازات 2015 حسب البرامج يمكن سياقة الملاحظات التالية :

تراوحت نسب الانجاز حسب البرامج بين 77% و98%، وبذلك سجلت اجمالا تحسنا مقارنة بالسنة الفارطة خاصة بالنسبة لبرنامج الخدمات الجامعية كما يبينه الجدول التالي:

البرنامج	نسبة الانجاز سنة 2014	نسبة الانجاز سنة 2015	الفارق
البرنامج 1: التعليم العالي	94 %	98%	**+4%**
البرنامج 2: البحث العلمي	102%	92%	**-10%**
البرنامج 3: الخدمات الجامعية	87 %	98%	**+11%**
البرنامج 4: القيادة والمساندة	76 %	77%	**+1%**

ويتصدر برنامجا التعليم العالي والخدمات الجامعية القائمة بنسبة انجاز تقدر بـ98% بينما يظل برنامج القيادة والمساندة الأقل فاعلية على مستوى صرف الاعتمادات رغم التحسن الطفيف مقارنة بالسنة الفارطة.

برنـامج "التعليـم العالـي"

رئيس البرنامج : السيد جمال بالطاهر، المدير العام للتعليم العالي.

I. التقديم العام للبرنامج :

يشمل هذا البرنامج كل أنشطة التكوين بمؤسسات التعليم العالي و البحث. و تسعى الوزارة من خلال توجهها العام في هذا المجال إلى التركيز على المحاور الأساسية التالية:

- ربط التعليم العالي بالتشغيل و احتياجاته،
- تطوير المناهج و دعم الجودة بالتعليم العالي،
- ترشيد الحوكمة بالجامعات و بمؤسسات التعليم العالي و الانفتاح على المحيط،

تندرج الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج في إطار المحاور الأساسية التي تم إدراجها ضمن التوجهات الاستراتيجية للتنمية الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وذلك خاصة في مجال:

- تنويع الشعب و الاختصاصات للرفع من طاقة الاستيعاب في الاختصاصات الواعدة وذات التشغيلية العالية.
- تطوير الإجازات التطبيقية والزيادة في عددها في إطار البناء المشترك وذلك بالتوازي مع دعم التكوين الهندسي طبقا للحاجيات الحقيقية للاقتصاد.
- تعزيز الجودة و نسبة التأطير بمؤسسات التعليم العالي و ذلك من خلال تخصيص مجهود أكبر لتكوين المكونين في مختلف مراحل التدريس الجامعي و اعتماد مضامين تكوين تتجاوب مع سـوق الشغل ومعايير الجودة في مختلف الشهادات ذات البعد التطبيقي و المهني.

ومن المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف هذا البرنامج الذي تسهر على قيادته الإدارة العامة للتعليم العالي بالتنسيق مع الإدارة العامة للتجديد الجامعي نجد الجامعات والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية التي تشرف على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

ويتفرع برنامج التعليم العالي إلى البرامج الفرعية التالية :

- ✓ جامعة الزيتونة
- ✓ جامعة تونس
- ✓ جامعة تونس المنار
- ✓ جامعة قرطاج
- ✓ جامعة منوبة
- ✓ جامعة سوسة
- ✓ جامعة صفاقس
- ✓ جامعة جندوبة
- ✓ جامعة قابس
- ✓ جامعة المنستير
- ✓ جامعة القيروان
- ✓ جامعة قفصة
- ✓ الجامعة الافتراضية
- ✓ الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية
- ✓ مدينة العلوم
- ✓ قصر العلوم
- ✓ الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد

II. تقديم عام للإنجازات الخاصة ببرنامج "التعليم العالي"

1. تطور عدد الطلبـــة في السنوات الأخيرة

شهد العدد الجملي للطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي والبحث انخفاضا متواصلا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ 263817 طالبا خلال السنة الجامعية 2015- 2016 مقابل 292248 طالبا خلال السنة الجامعية الفارطة 2014-2015 أي بتراجع يقدر بـــ28431 طالبا ما يمثل انخفاضا بنسبة 9.73% من مجموع الطلبة.

ويتوزع هذا العدد على 203 مؤسسة تعليم عالي وبحث، منها 172 مؤسسة تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم 246002 طالبا و31 مؤسسة تحت إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارات أخرى تضم 17839 طالبا.

تطور عدد الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية

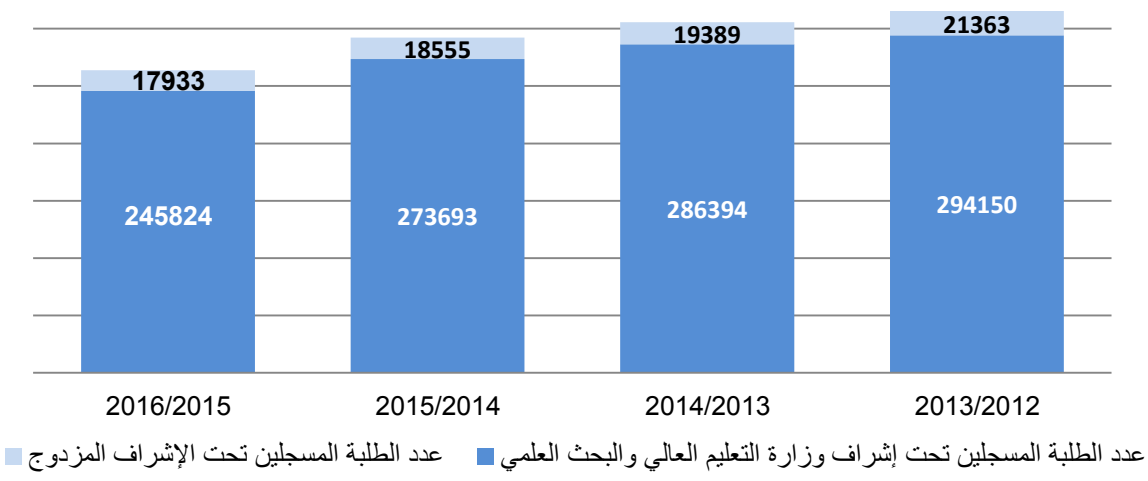

وبالتوازي عرف عدد الطلبة الجدد، المسجلين بالسنة الأولى من التعليم العالي، تقلصا هاما خلال هذه السنة الجامعية، اذ بلغ 49033 طالبا مقابل 67728 طالبا خلال السنة الجامعية 2014-2015 أي بانخفاض يقدر بـ18695 طالبا، ما يمثل تراجعا بنسبة 27.60 %.

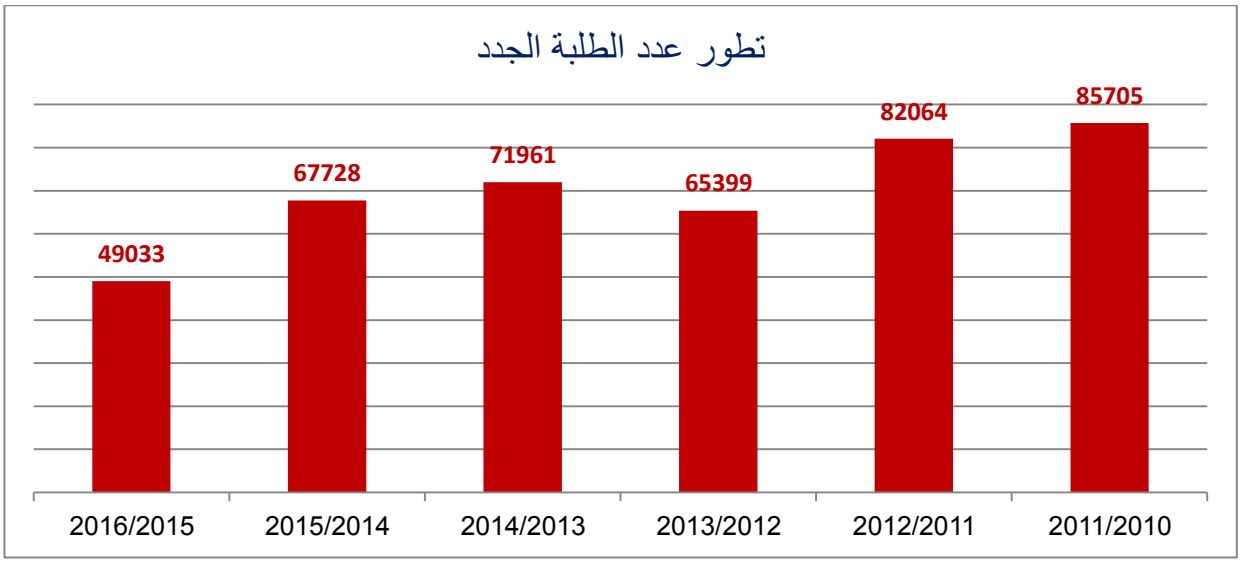

2. توزيع الطلبة المسجلين حسب الجامعات

تضم جامعة قرطاج العدد الأكبر من الطلبة على امتداد الأربع سنوات الأخيرة، فقد بلغت نسبة الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي التابعة لها 13.11% من مجموع الطلبة خلال السنة الجامعية 2015-2016 مقابل 0.92% فقط بجامعة الزيتونة و0.22% بالجامعة الافتراضية.

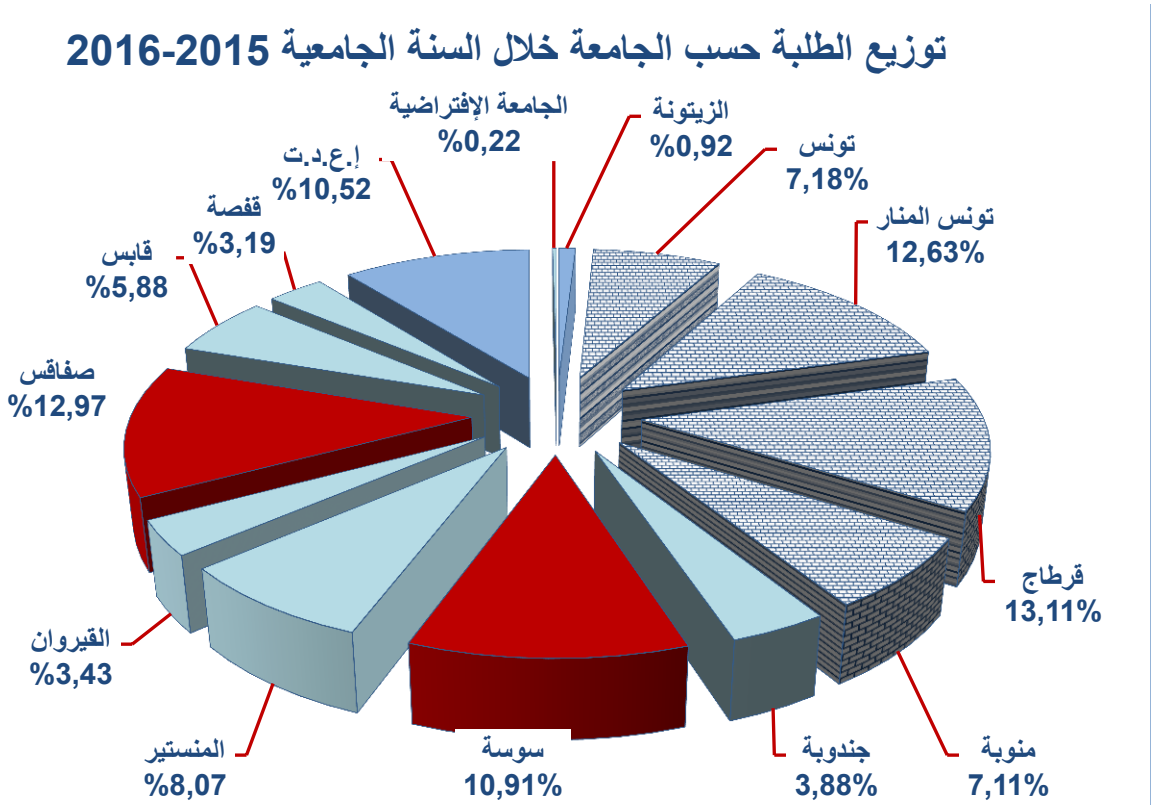

تطور عدد الطلبة المسجلين حسب الجامعات

الجامعة	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015
جامعة الزيتونة	2 134	2 408	2 443	2 418
جامعة تونس	23 516	23 287	20 400	18 935
جامعة تونس المنار	39 934	37 842	36 229	33 331
جامعة قرطاج	44 325	40 888	38 998	34 590
جامعة منوبة	24 130	22 624	20 875	18 746
جامعة جندوبة	13 674	12 464	11 327	10 238
جامعة سوسة	32 684	32 876	32 707	28 772
جامعة المنستير	25 947	24 773	23 656	21 278
جامعة القيروان	12 266	11 064	10 435	9 044
جامعة صفاقس	38 249	39 193	37 377	34 213
جامعة قابس	20 365	19 460	18 139	15 513
جامعة قفصة	10 487	10 094	9 345	8 416
الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية	27 205	28 298	29 971	27 745
الجامعة الافتراضية	597	512	389	578
المجموع	**315 513**	**305 783**	**292 291**	**263 817**

3. تطور عدد خريجي التعليم العالي

سجلت السنة الجامعية 2014-2015 تخرج 58174 طالبا مقابل 61296 في نهاية السنة الجامعية 2013-2014 أي بانخفاض ضئيل يقدر بحوالي 5.093% وقد بلغت نسبة النجاح العامة في الأقسام النهائية 78.9% مقابل 78.7% خلال السنة الفارطة.

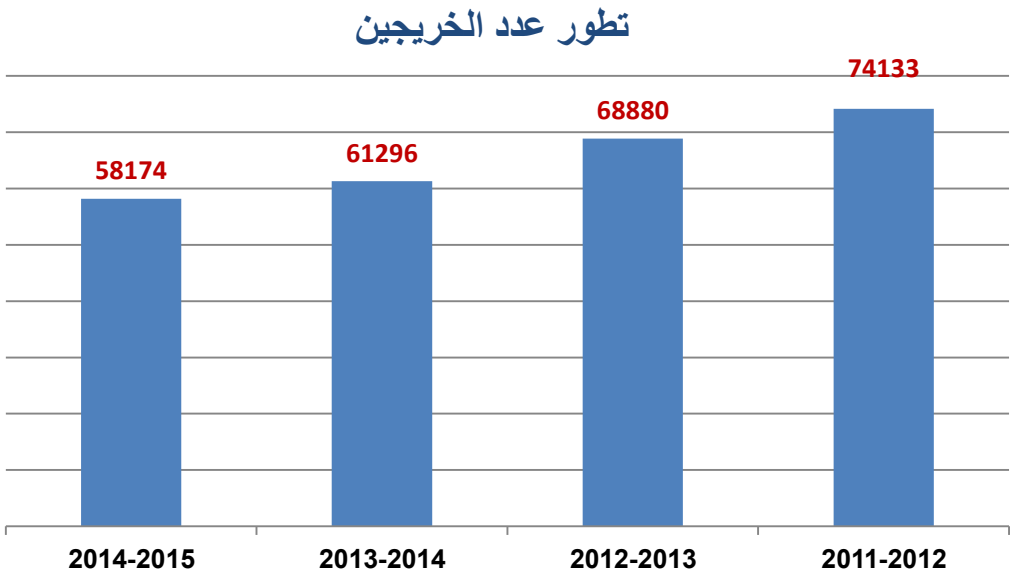

4. إطار التدريس

بلغ العدد الجملي لإطار التدريس خلال السنة الجامعية 2015-2016، 22648 مدرسا من بينهم 2170 متعاقدا، مقابل 22561 مدرسا خلال السنة الجامعية 2014-2015، من بينهم 2652 متعاقدا.

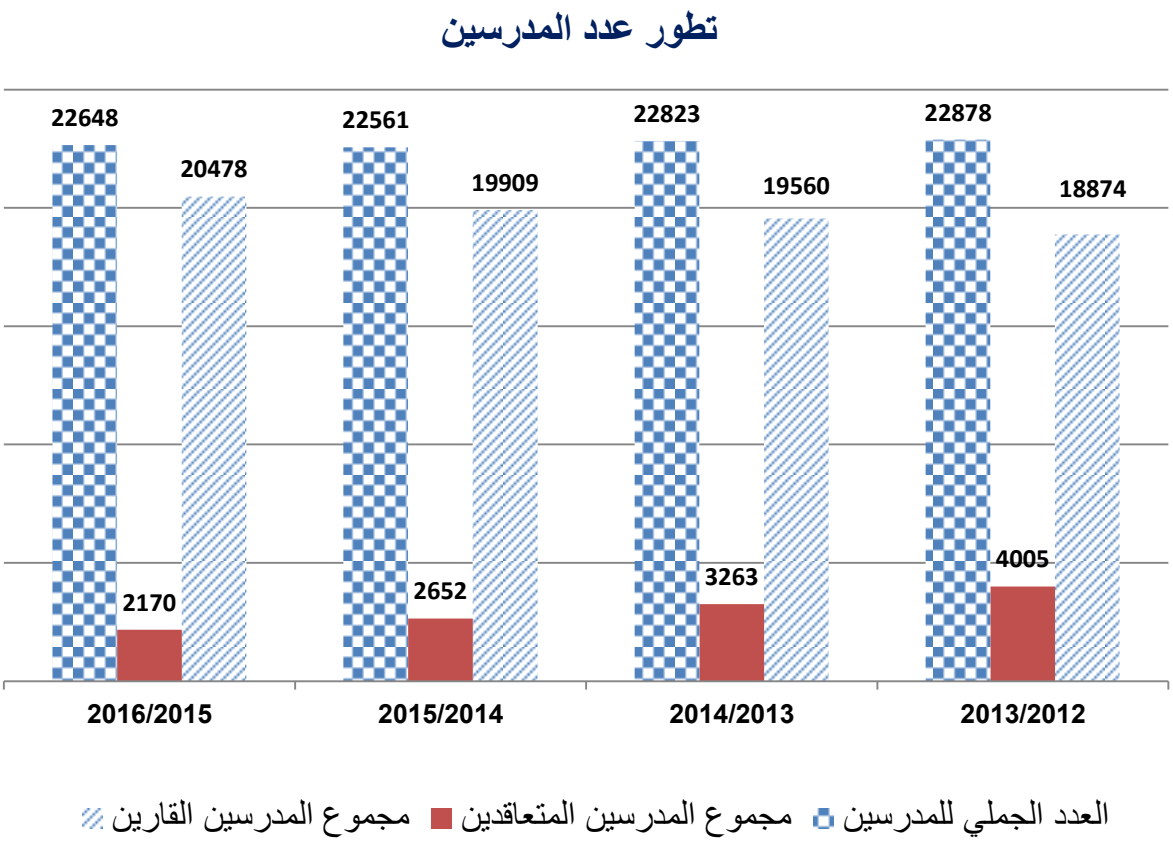

هذا وقد شهد عدد المدرسين الجامعين من صنف "أ" (أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر) وعدد المدرسين الجامعيين في رتبة أستاذ مساعد ارتفاعا في السنوات الجامعية الثلاث الاخيرة مقارنة بعدد المدرسين الجامعيين في رتبة مساعد الذي يعرف تراجعا متواصلا.

تطور اطار التدريس في السنوات الجامعية الثلاث الاخيرة حسب الرتب

السنة الجامعية		2014/2013		2015/2014		2016/2015	
الرتبة		المجموع	منهم متعاقدون	المجموع	منهم متعاقدون	المجموع	منهم متعاقدون
أستاذ تعليم عالي		1360	-	1323	-	1370	-
أستاذ محاضر		930	-	991	-	1023	-
أستاذ مساعد		5435	-	5715	-	6317	-
مساعد		6628	2124	5684	1520	4996	1191
اطار الطب الجامعي		2631	-	2831	-	2998	-
اطار تعليم ثانوي		2664	-	2796	-	2689	-
إطار تكنولوجي		2176	342	2172	327	2110	176
رتب أخرى	المجموع	725	516	799	556	889	547
	منهم عسكريين	6	4	-	-	5	-
	منهم فلاحيين	66	22	5	2	104	4
الأجانب		282	282	251	251	257	257
العدد الجملي لإطار التدريس		**22830**	**3263**	**22562**	**2654**	**22648**	**2170**

إحصائيات إجمالية لانتداب وترقية المدرسين الباحثين بعنوان دورة 2014

الرتبة	عدد الخطط المفتوحة	عدد المترشحين	عدد المنتدبين	نسبة تسديد الخطط (%)
مساعد	391	1291	306	%78.26
أستاذ مساعد	773	1644	442	%57.18
أستاذ مساعد (ترقية)	812	701	475	%58.5
أستاذ محاضر (عن طريق الأشغال)	505	298	182	%36.04
أستاذ محاضر (عن طريق الدرس)	179	24	11	%6.15
أستاذ تعليم عال	269	212	171	%63.57

5. التعليم العالي الخاص

قدّر عدد طلبة التعليم العالي الخاص بـ 30223 طالبا خلال السنة الجامعية 2015-2016 مقابل 30047 طالبا بالنسبة إلى السنة الفارطة، وبذلك يسجل هذا العدد تطورا ضئيلا بنسبة 0.6% . كما شهدت سنة 2015 إحداث 03 مؤسسات خاصة للتعليم العالي ليصبح بذلك عدد المؤسسات الجملي 66 مؤسسة.

تطور عدد طلبة التعليم العالي الخاص

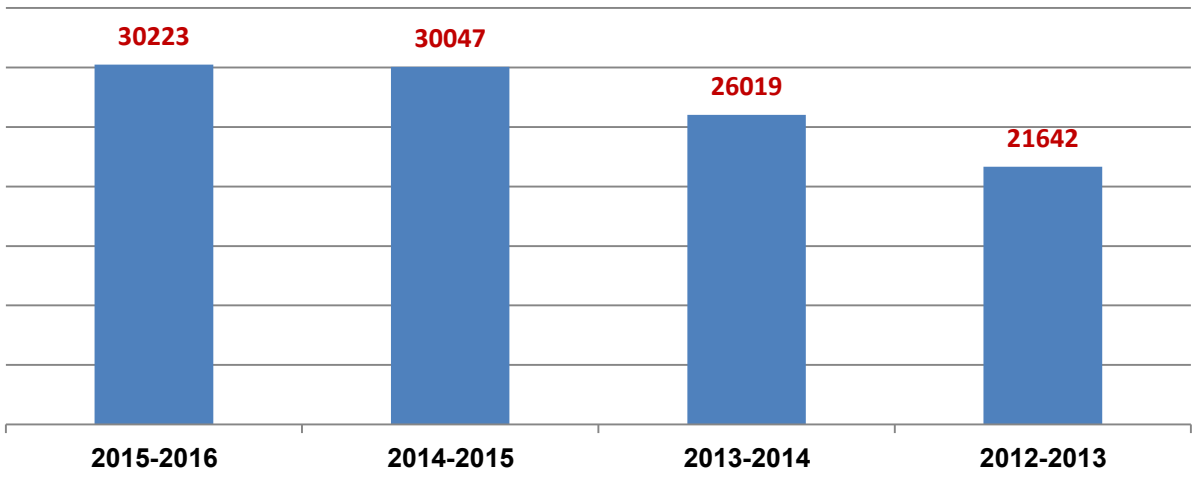

تطور عدد طلبة التعليم العالي الخاص مقارنة بطلبة التعليم العالي العمومي

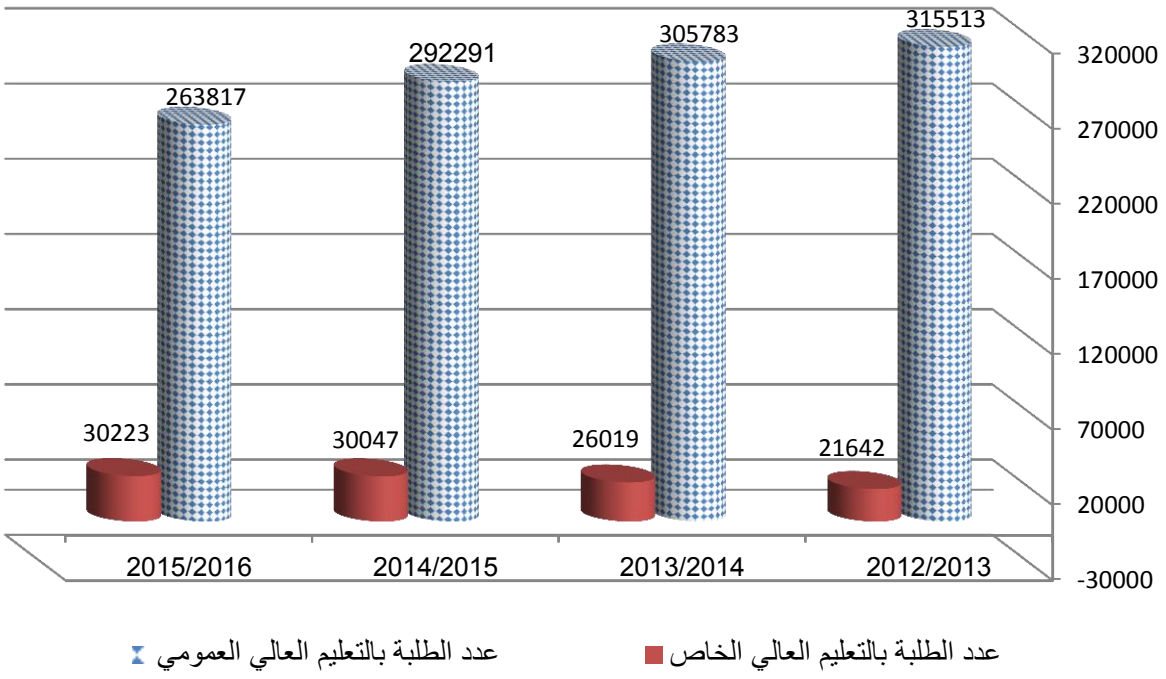

6. التعليم العالي الافتراضي

في مجال التعليم العالي الافتراضي، بلغ عدد الطلبة المرسمين في شعب التكوين عن بعد وغير الحضوري خلال السنة الجامعية 2015-2016، 55000 طالبا مقابل 51873 طالبا خلال سنة 2014-2015.

كما تم بعث شهادة جديدة للتكوين عن بعد وغير الحضوري ليبلغ بذلك العدد الجملي لهذه الشهادات 14 شهادة.

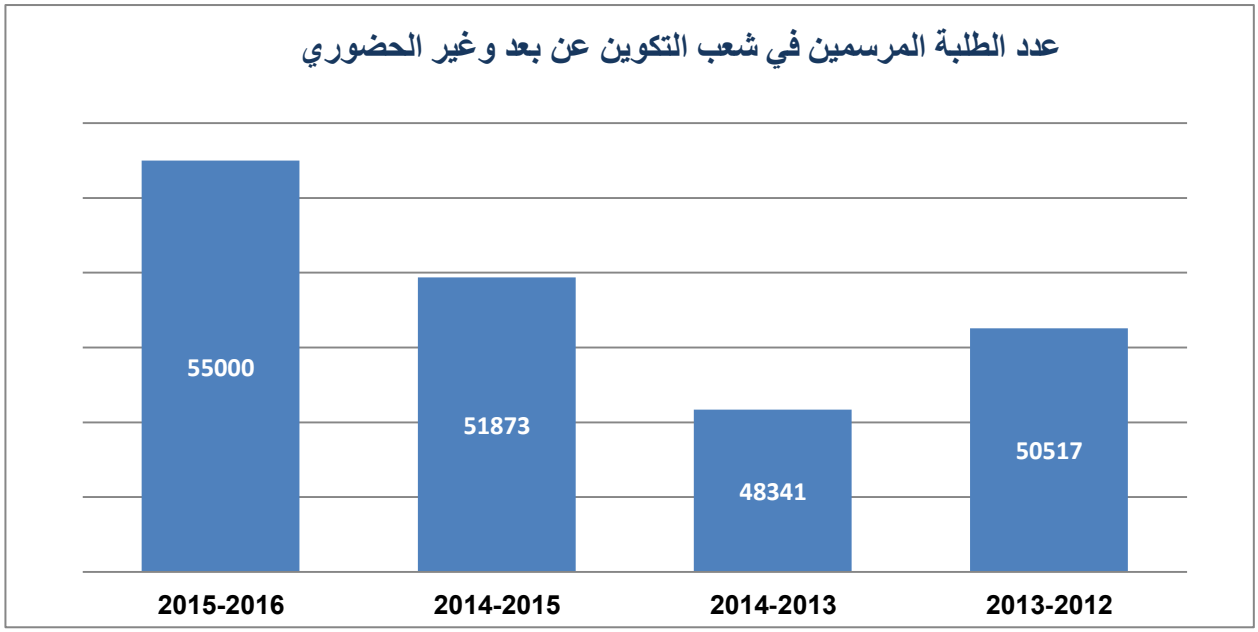

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015:

1. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 :

بلغت نسبة انجاز ميزانية برنامج التعليم العالي خلال سنة 2015، 98.45% مسجلة تحسنا بـ4% مقارنة بالسنة الفارطة (94.17% سنة 2014). وشهدت نفقات العنوان الأول نسبة انجاز تقدر بـ99% في حين تحسن نسق الانجاز بالنسبة لاعتمادات التنمية ليبلغ 92% مقابل 89%سنة 2014. ويعود هذا التحسن أساسا إلى تصاعد نسق تنفيذ المشاريع المبرمجة لبناء وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والبحث.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	إع الدفع	إع الدفع	الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**889 708**	**880 510**	**-9 198**	**99%**
التأجير العمومي	841 437	832 296	-9 141	99%
وسائل المصالح	38 882	38 939	57	100%
التدخل العمومي	9 389	9 275	-114	99%
نـفقات التنمية	**66 370**	**60 731**	**-5 639**	**92%**
الإستثمارات المباشرة	**64 920**	**59 281**	**-5 639**	**91%**
على الموارد العامة للميزانية	51 920	46 388	-5 532	89%
على موارد القروض الخارجية	13 000	12 893	-107	99%
التمويل العمومي	**1 450**	**1 450**	**0**	**100%**
على الموارد العامة للميزانية	1 450	1 450	0	100%
على موارد القروض الخارجية				
مجموع الميزانية	**956 078**	**941 241**	**-14 837**	**98,45%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

ويبين الرسم التالي الفوارق المسجلة بين الانجازات والتقديرات الخاصة ببرنامج التعليم العالي حسب طبيعة النفقة وحسب البرنامج الفرعي.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج التعليم العالي سنة 2015

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

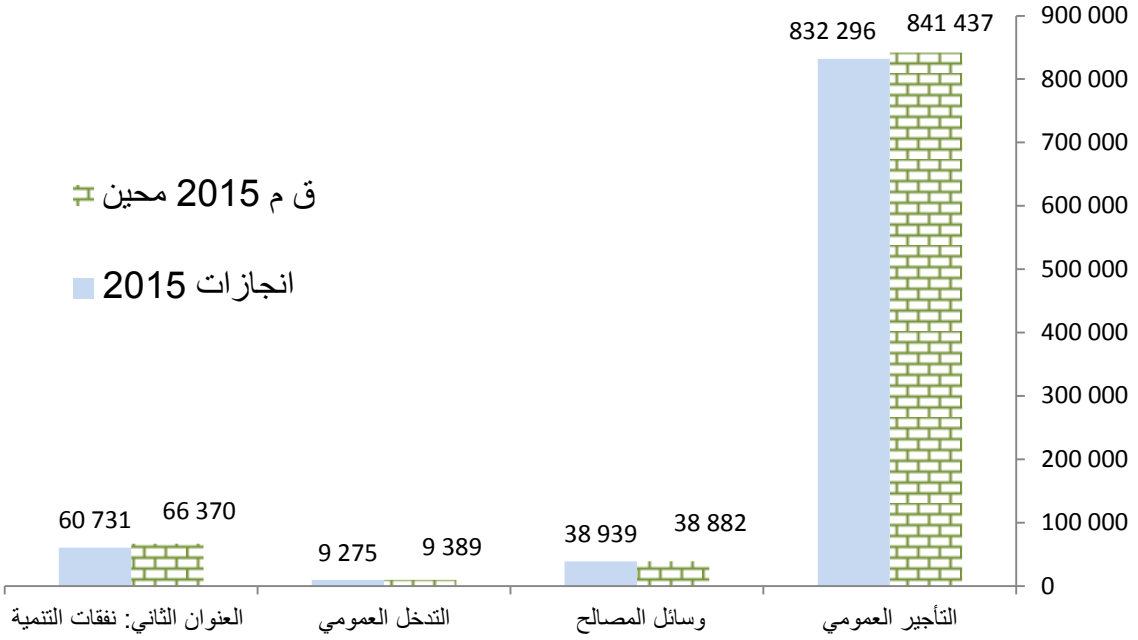

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية سنة 2015

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2015	انجازات 2015	الفارق	نسبة الإنجاز
جامعة الزيتونة	7 904	7 510	-394	95,02%
جامعة تونس	77 868	75 911	-1 957	97,49%
جامعة تونس المنار	99 787	99 536	-251	99,75%
جامعة قرطاج	151 092	138 431	-12 661	91,62%
جامعة منوبة	64 043	59 800	-4 243	93,37%
جامعة سوسة	81 296	75 765	-5 531	93,20%
جامعة المنستير	88 763	78 100	-10 663	87,99%
جامعة القيروان	51 283	44 634	-6 649	87,03%
جامعة جندوبة	34 229	31 510	-2 719	92,06%
جامعة صفاقس	120 735	124 177	3 442	102,85%
جامعة قابس	70 248	64 773	-5 475	92,21%
جامعة قفصة	39 482	34 533	-4 949	87,47%
الجامعة الإفتراضية	5 220	5 149	-71	98,64%
المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	109 546	116 914	7 368	106,73%
مدينة العلوم	8 216	7 224	-992	87,93%
قصر العلوم	1 102	1 722	620	156,26%
الهيئة الوطنية للتقييم و ضمان الجودة و الإعتماد	626	564	-62	90,10%
برامج أخرى للتعليم العالي	11 008	13 530	2 522	122,91%
المجموع العام	**1 022 448**	**979 784**	**-42 664**	**95,83%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

2. نتائج القدرة على الأداء لسنة 2015

الهدف 1.1: دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي

المؤشر1.1.1: *طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بالنسبة لطاقة الاستيعاب الجملية*

تواصلت مجهودات الوزارة خلال السنة الجامعية 2015-2016 في العمل على تعزيز طاقة الاستيعاب بالشعب ذات التشغيلية العالية حيث عرف المؤشر ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة بالتقديرات.

وتتمثل هذه الاختصاصات في :

-الصحة،

-الصناعات التحويلية والمعالجة،

- علوم الاعلامية والملتيميديا، العلوم البيطرية،

- الفنون،

- هندسة التعمير والبناءات

-شعب الهندسة والتقنيات المماثلة.

علما وأنه تم تحديد هذه الاختصاصات بالاعتماد على مسح (Enquête) تم انجازه في سنة 2009 شمل عينة من الطلبة المتخرجين بعنوان السنة الجامعية 2005-2006.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يقع تحيين قائمة الاختصاصات منذ ذلك التاريخ، وهذا يعتبر من الصعوبات التي تواجه تحسين أداء المؤشر.

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية	عدد	128646	127282	115839	
طاقة الاستيعاب الجملية	عدد	292248	299125	263817	
طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بالنسبة إلى طاقة الاستيعاب الجملية	نسبة	%44.01	%42.6	%43.91	%103

طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بالنسبة لطاقة الاستيعاب الجملية

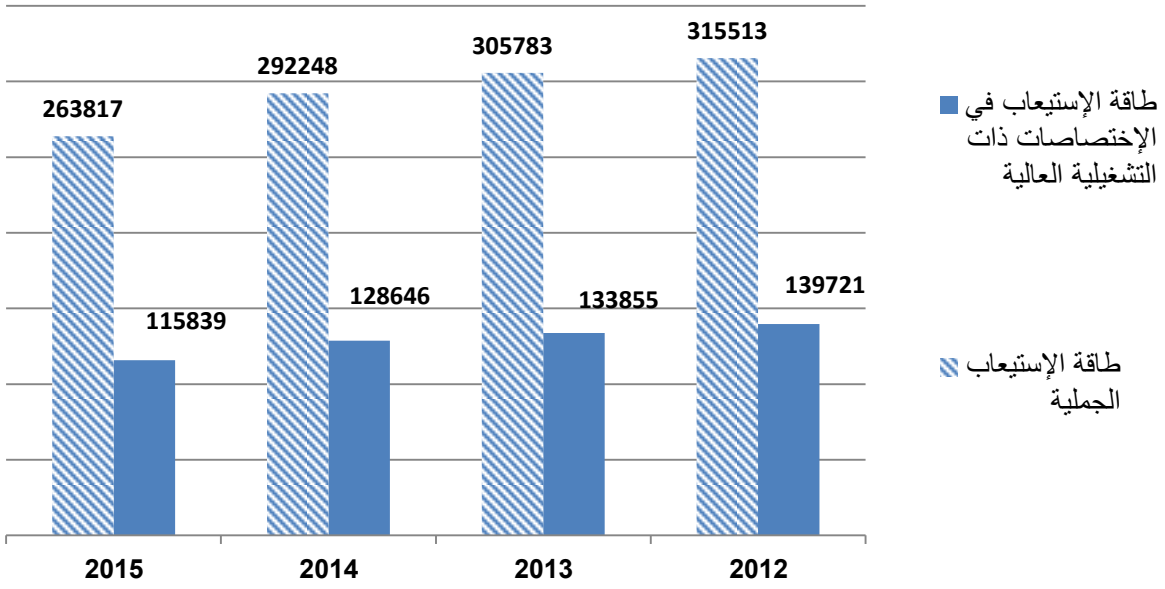

المؤشر2.1.1: عدد الشهادات المحدثة في إطار البناء المشترك

تم إحداث 7 شهادات جديدة في إطار البناء المشترك خلال السنة الجامعية 2015-2016 ليصبح العدد الجملي لهذه الشهادات 87 شهادة منها 73 شهادة إجازة و 14 شهادة ماجستير.

ونلاحظ أن عدد الشهادات المحدثة قد ارتفع مقارنة بالسنة الجامعية الفارطة من 4 شهادات جديدة محدثة في إطار البناء المشترك سنة 2014 إلى 7 شهادات سنة 2015، إلّا أنه مقارنة بالتقديرات، تمّ تسجيل تراجعا بنسبة 68.8% في الانجاز (احداث شهادات في إطار البناء المشترك).

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الشهادات المحدثة في إطار البناء المشترك	عدد	4	22	7	%31.8

ويمكن تفسير الفارق السلبي بين الانجازات والتقديرات بضعف انخراط النسيج الاقتصادي في هذه العملية وغياب التحفيزات الضرورية لفائدة المؤسسات الاقتصادية من جهة والجامعة من جهة أخرى.

هذا وتجدر الاشارة إلى أنه سيتم ادخال تعديل جزئي على المؤشر في السنوات المقبلة وذلك باعتماد عدد الطلبة المسجلين في الشهادات المحدثة في إطار البناء المشترك عوضا على عدد الشهادات.

عدد الشهادات المحدثة في إطار البناء المشترك

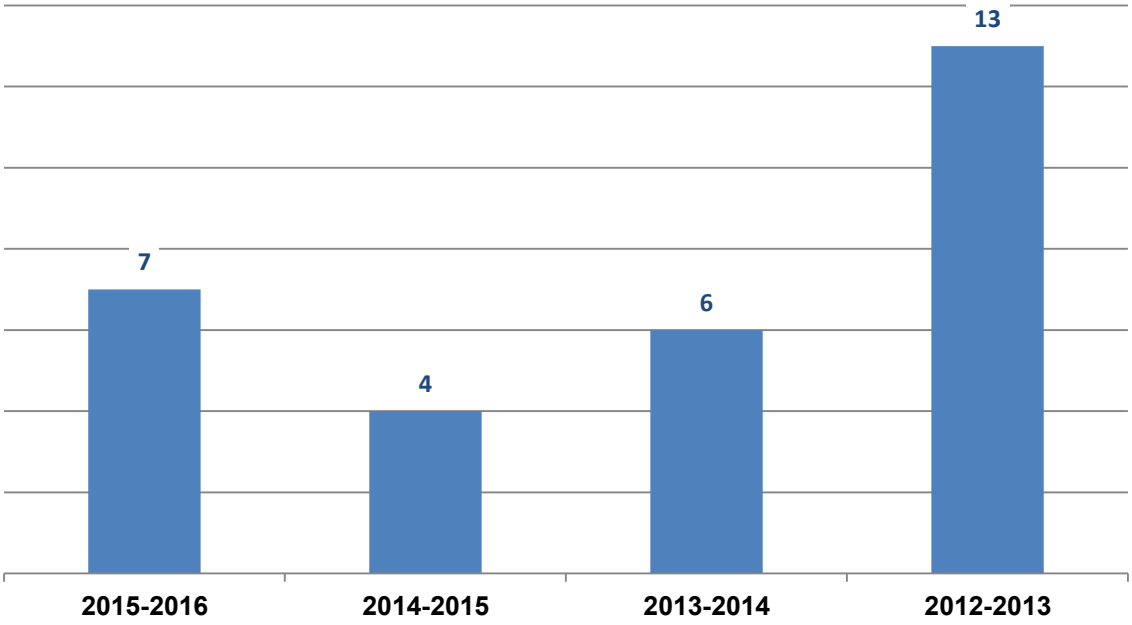

المؤشر3.1.1: عدد الطلبة المشاركين في إعداد مخططات الأعمال

تم تسجيل زيادة بـ50 طالب في العدد الجملي لطلبة السنوات النهائية المشاركين في إعداد مخططات الأعمال خلال السنة الجامعية 2015-2016 مقارنة بسنة 2014-2015.

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الطلبة المشاركين في اعداد مخططات الأعمال	عدد	636	680	686	%101

ونلاحظ أنه هناك استقرار على مستوى عدد الطلبة المشاركين في إعداد مخططات الأعمال خلال السنوات الأخيرة، ويمكن تفسير ذلك بوجود هياكل ومؤسسات لها تقاليد وتجربة في هذا الميدان، وهي تحافظ على نفس العدد من الطلبة سنويا. مقابل ذلك لم تنخرط مؤسسات جديدة في هذا التوجه ولم يتم تحفيز عدد كافي من الطلبة للانخراط في هذا المجال.

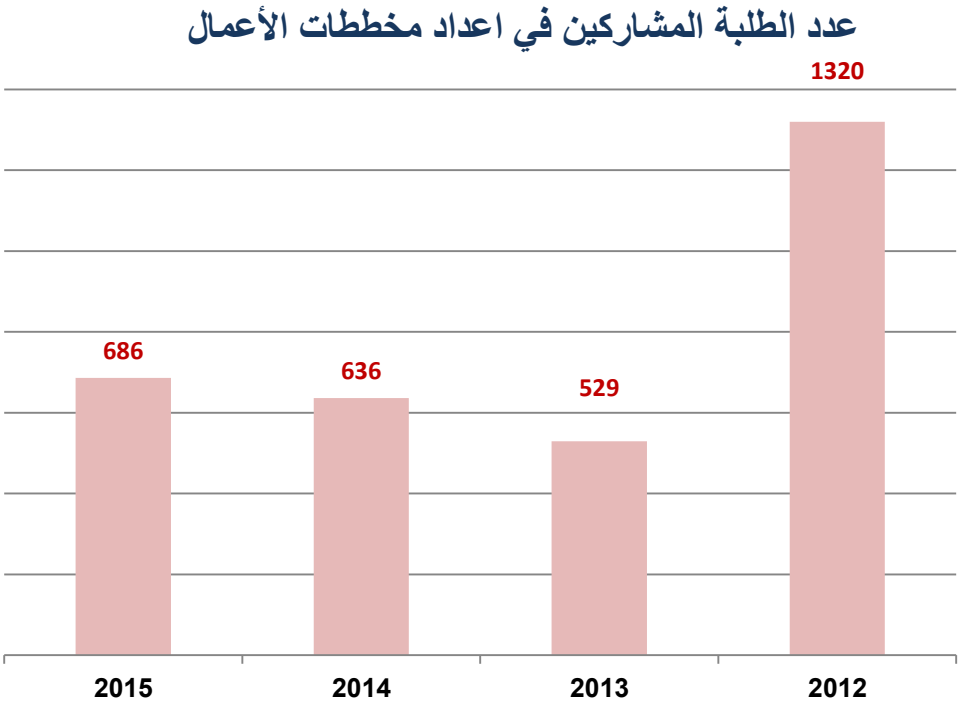

الهدف 2.1 : تحسين الجودة ونسبة التأطير بمؤسسات التعليم العالي العمومي

المؤشر1.2.1: عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس قار

شهدت نسبة التأطير تحسنا نسبيا خلال السنـــة الجامعية 2015-2016، اذ بلغت حوالي 15 طالبا بالنسبة لكل مدرس قار مقابل 17 طالبا بالنسبة لكل مدرس قار خلال السنة الجـامعية 2014-2015. ويعود هذا الارتفاع إلى التراجع الذي شهده عدد الطلبة في الفترة الأخيرة والذي قدر بحوالي 10% بين السنتين الجامعيتين 2014-2015 و 2015-2016 وذلك بالتوازي مع ارتفاع في عدد المدرسين الجامعيين القارين بنسبة 3.6%.

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الطلبة [1]	عدد	253357	261013	228577	
عدد المدرسين الجامعيين القارين [2]	عدد	15091	14719	15634	
عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس قار (نسبة التاطير)	عدد	16.78	17.73	14.62	%121.3

[1] دون اعتبار طلبة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية

[2] دون اعتبار إطار التدريس التكنولوجي

عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس قار

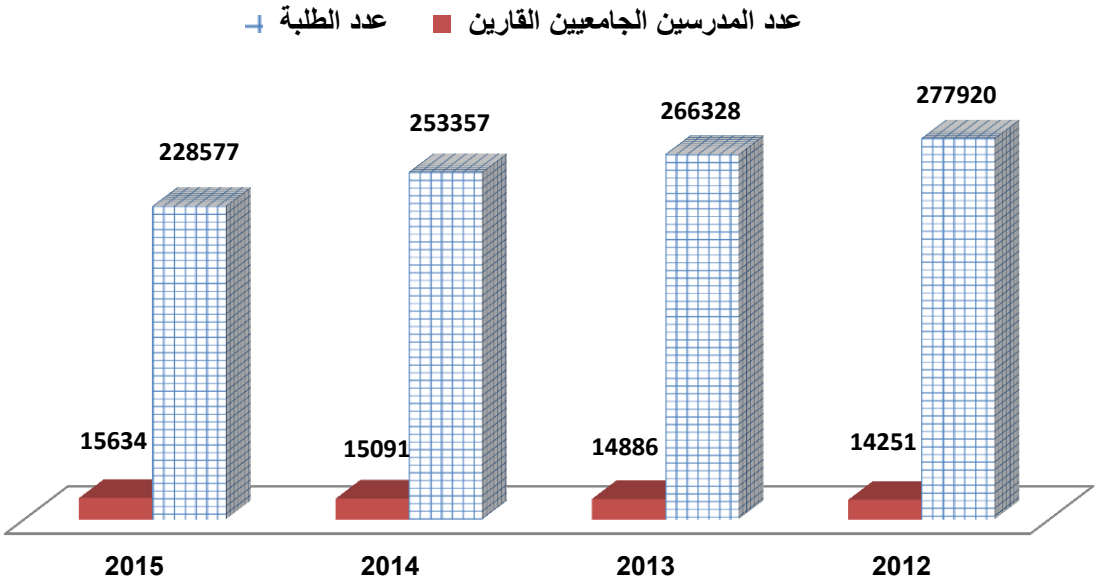

هذا وقد عرفت نسبة التأطير بجميع الجامعات تحسنا ملحوظا خلال السنة الجامعية 2016-2015 مقارنة بالسنة الجامعية 2015-2014 وكانت الأفضلية في هذا التحسن إلى الجامعات الداخلية منها خاصة جامعة جندوبة (من مدرس قار لكل 23 طالب إلى مدرس قار لكل 18 طالب) وجامعة قابس (من مدرس قار لكل 17 طالب إلى مدرس قار لكل 14 طالب).

ويبين الجدول التالي تطور نسبة التأطير حسب الجامعات:

تطور نسبة التأطير حسب الجامعات

الجامعة	عدد المدرسين الجامعيين القارين		عدد الطلبة		نسبة التاطير	
	2015-2014	2016-2015	2015-2014	2016-2015	2015-2014	2016-2015
جامعة الزيتونة	82	91	2403	2404	29,30	26,42
جامعة تونس	1043	1108	19934	18494	19,11	16,69
جامعة تونس المنار	2821	2959	34705	31867	12,30	10,77
جامعة قرطاج	2132	2200	38137	34119	17,89	15,51
جامعة منوبة	951	1043	20343	18540	21,39	17,78
جامعة جندوبة	471	539	10970	9765	23,29	18,12

الجامعة	عدد المدرسين الجامعيين القارين		عدد الطلبة		نسبة التاطير	
	2015-2014	2016-2015	2015-2014	2016-2015	2015-2014	2016-2015
جامعة سوسة	1641	1583	31051	27637	18,92	17,46
جامعة المنستير	1536	1548	22983	20600	14,96	13,31
جامعة القيروان	569	560	9976	8730	17,53	15,59
جامعة صفاقس	2218	2314	36347	33185	16,39	14,34
جامعة قابس	986	1034	17415	14740	17,66	14,26
جامعة قفصة	525	530	8747	7919	16,66	14,94

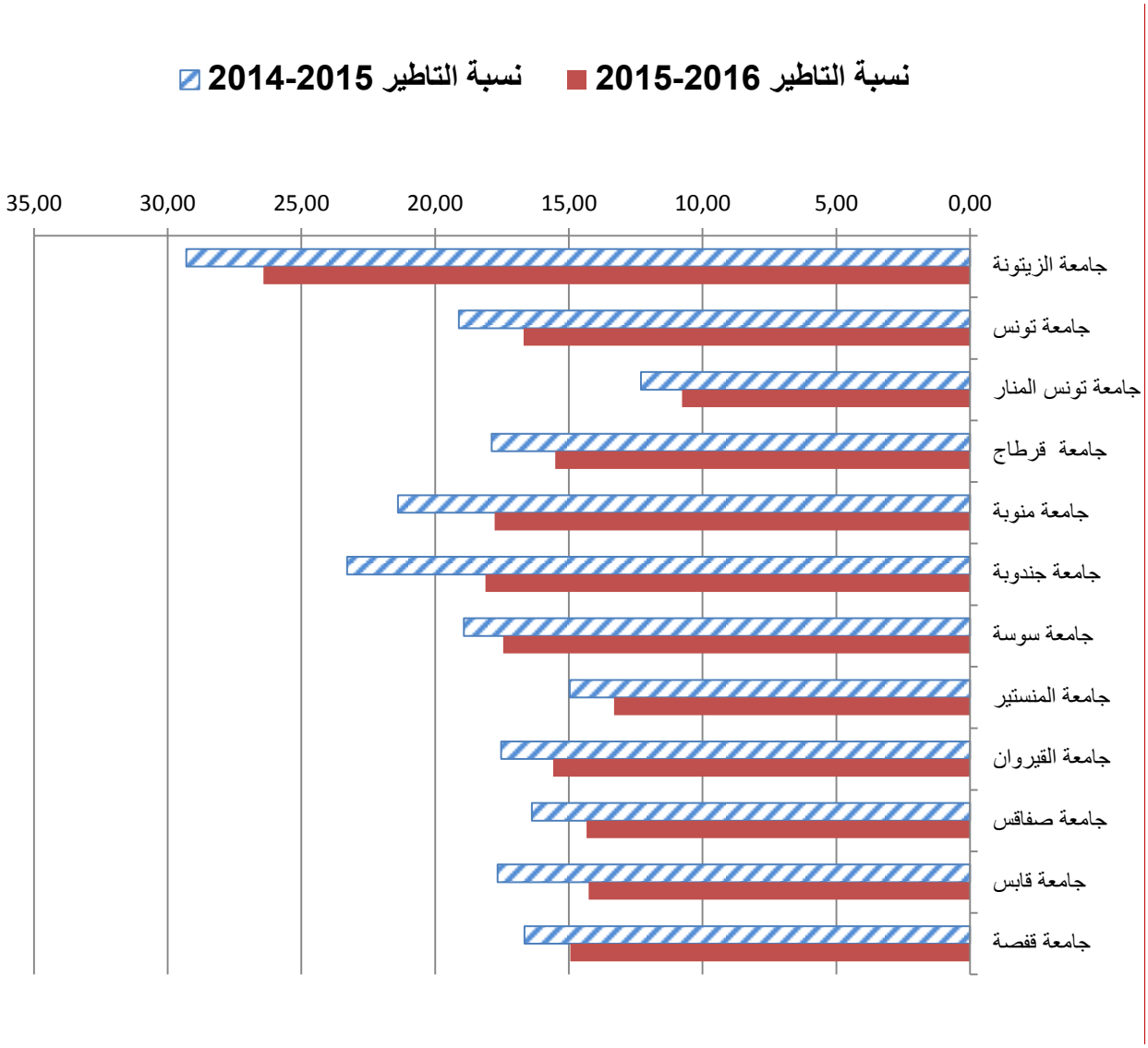

المؤشر2.2.1: نسبة المدرسين الجامعيين القارين من مجموع المدرسين الجامعيين

بلغ عدد المدرسين الجامعيين القارين 92.89% من العدد الجملي للمدرسين الجامعيين خلال السنة الجامعية 2015-2016 وقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا يقدر بـ6.3% مقارنة بالتقديرات. ويعود هذا التحسن إلى مواصلة الانتدابات السنوية في اطار التدريس مع عدم الالتجاء لمتعاقدين جدد.

هذا ويعتبر تحسن هذا المؤشر طبيعيا خاصة وأن عدد هام من المتعاقدين يتم قبولهم في دورات الانتداب التي تفتح سنويا .

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد المدرسين الجامعيين القارين [3]	عدد	15091	14719	15634	
العدد الجملي للمدرسين الجامعيين [4]	عدد	16616	16843	16830	
نسبة المدرسين الجامعيين القارين من مجموع المدرسين الجامعيين	نسبة	% 90.1	%87.39	% 92.89	106.3%

مقارنة بين عدد المدرسين الجامعيين القارين ومجموع المدرسين الجامعيين

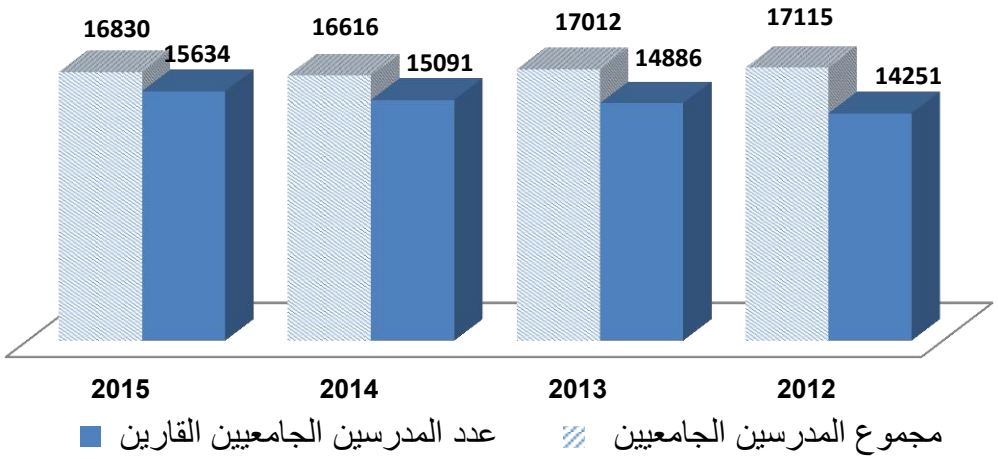

3 المدرسون الجامعيون القارون هم الأساتذة الجامعيون الباحثون وإطار الطب الجامعي دون احتساب الأطباء والأساتذة العسكريون والفلاحيون صنف أ وب (القارون).

4 العدد الجملي للمدرسين الجامعيين يشمل الأساتذة الجامعيين الباحثين (دون الأجانب) كامل الوقت (المقصود بمدرس كامل الوقت = مدرس قار أو مدرس عقد سنوي أو مدرس عقد سداسي*2) وإطار الطب الجامعي كامل الوقت (دون احتساب الأجانب والأطباء) والأساتذة العسكريون والفلاحيون صنف أ و ب كامل الوقت دون الأجانب.

وبالرجوع إلى التفاصيل الخاصة بالمؤشر على مستوى مختلف الجامعات، نلاحظ أن نسبة المدرسين الجامعيين القارين من مجموع المدرسين الجامعيين شهدت ارتفاعا حيث تجاوزت 90% في أغلب الجامعات.

تطور نسبة المدرسين الجامعيين القارين من مجموع المدرسين الجامعيين حسب الجامعات

الجامعة	العدد الجملي للمدرسين الجامعيين		عدد المدرسين الجامعيين القارين		نسبة المدرسين الجامعيين القارين من مجموع المدرسين الجامعيين	
	2015-2014	2016-2015	2015-2014	2016-2015	2015-2014	2016-2015
جامعة الزيتونة	87	99	82	91	94,25%	92,39%
جامعة تونس	1161	1205	1043	1108	89,84%	91,99%
جامعة تونس المنار	2944	3044	2821	2959	95,82%	97,22%
جامعة قرطاج	2473	2518	2132	2200	86,21%	87,37%
جامعة منوبة	996	1044	951	1043	95,48%	99,95%
جامعة جندوبة	538	588	471	539	87,63%	91,74%
جامعة سوسة	1791	1680	1641	1583	91,65%	94,23%
جامعة المنستير	1687	1684	1536	1548	91,05%	91,92%
جامعة القيروان	674	616	569	560	84,48%	90,91%
جامعة صفاقس	2398	2505	2218	2314	92,49%	92,39%
جامعة قابس	1112	1135	986	1034	88,71%	91,14%
جامعة قفصة	641	590	525	530	81,97%	89,83%
الجامعة الافتراضية	1	1	1	1	100,00%	100,00%

المؤشر 3.2.1: عدد المدرسين صنف "أ" بالنسبة لمجموع المدرسين صنف "أ" و"ب"

بلغت نسبة التأطير البيداغوجي 17.46% خلال السنة الجامعية 2015-2016 وقد سجلت هذه النسبة تحسنا طفيفا مقارنة بما تم توقعه بالنسبة إلى نفس هذه السنة حيث قدرت بـ 17.97%.

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ"	عدد	2314	2516	2393	
عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" و"ب"	عدد	13713	13998	13706	
عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	نسبة	%16.9	%17.97	%17.46	%102.9

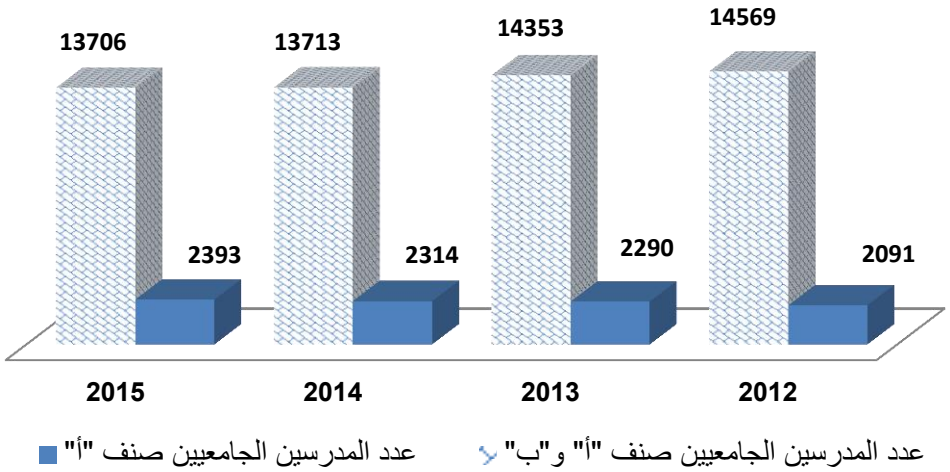

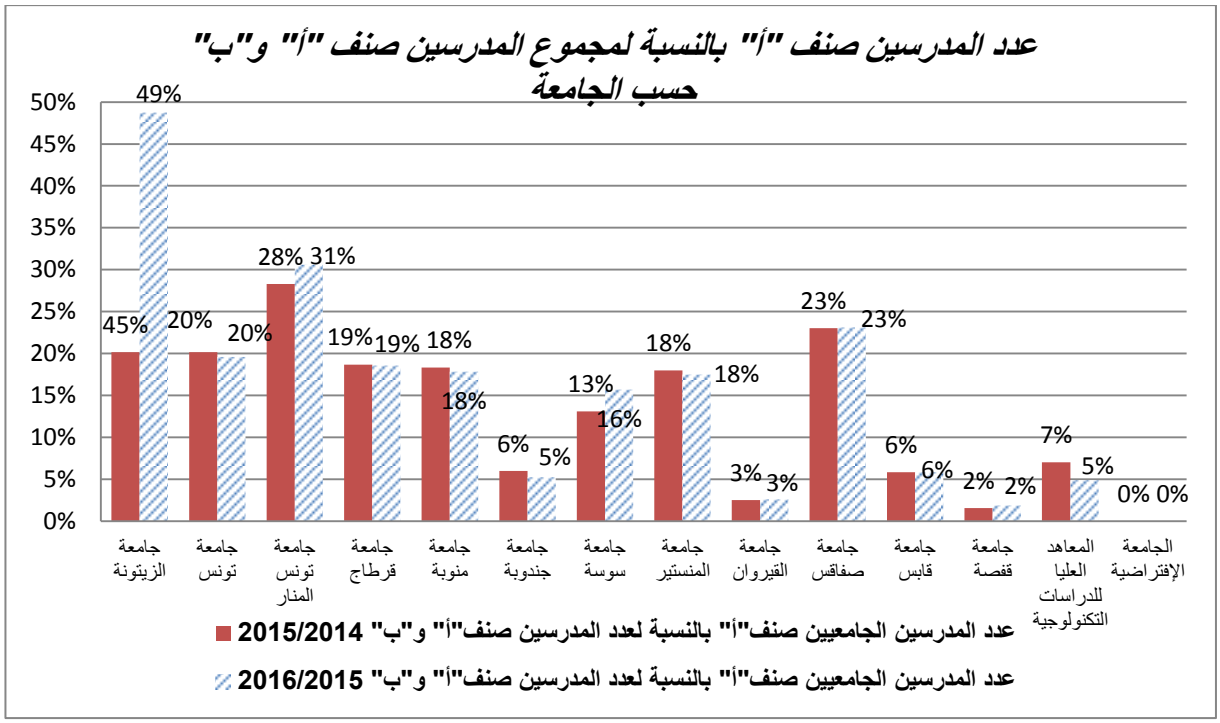

توزيع المدرسين الباحثين حسب الصنف والجامعة

الجامعة	الرتبة	2015/2014	2016/2015
جامعة الزيتونة	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	39	48
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	48	51
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**45%**	**49%**
جامعة تونس	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	234	236
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	927	969
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**20%**	**20%**
جامعة تونس المنار	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	451	484
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	1142	1098
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**28%**	**31%**
جامعة قرطاج	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	457	463
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	1989	2033
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**19%**	**19%**
جامعة منوبة	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	173	177
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	771	816
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**18%**	**18%**
جامعة جندوبة	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	30	26
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	472	471
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**6%**	**5%**
جامعة سوسة	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	181	193
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	1202	1037
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**13%**	**16%**
جامعة المنستير	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	195	188
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	890	886
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**18%**	**18%**
جامعة القيروان	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	17	16
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	657	600
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**3%**	**3%**
جامعة صفاقس	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	454	479
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	1519	1596
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**23%**	**23%**
جامعة قابس	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	65	66
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	1047	1062
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**6%**	**6%**
جامعة قفصة	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	10	11
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	631	579
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**2%**	**2%**
المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	8	6
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	106	117
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**7%**	**5%**
الجامعة الإفتراضية	مجموع المدرسين الباحثين صنف "أ"	**0**	**0**
	مجموع المدرسين الباحثين صنف "ب"	**1**	**1**
	عدد المدرسين الجامعيين صنف"أ" بالنسبة لعدد المدرسين صنف"أ" و"ب"	**0%**	**0%**

الهدف 3.1 : تطوير التعليم الافتراضي عن بعد

المؤشر 1.3.1: عدد الشهادات المحدثة في إطار التكوين عن بعد وغير الحضوري

شهدت السنة الجامعية 2015-2016 إحداث شهادة جديدة في إطار التكوين عن بعد وغير الحضوري ليصبح بذلك العدد الجملي لهذه الشهادات 14 شهادة.

ونلاحظ أن هذا العدد في استقرار مما يستوجب مجهودا أكبر في هذا الإطار لتحسينه بما في ذلك تحسين الامكانيات اللوجستية وتوفير المناهج الرقمية.

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الشهادات المحدثة في إطار التعليم الافتراضي عن بعد وغير الحضوري	عدد	13	14	14	% 100

عدد الشهادات المحدثة في إطار التعليم الافتراضي عن بعد وغير الحضوري

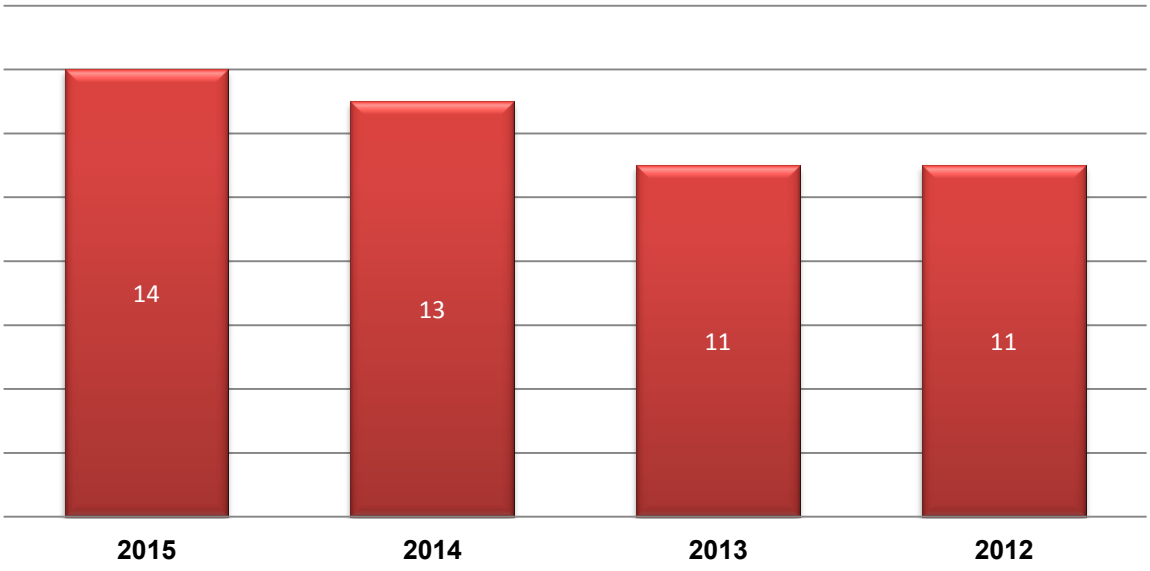

المؤشر 2.3.1: عدد الطلبة المرسمين في شعب التكوين عن بعد و غير الحضوري

سجل عدد الطلبة المرسمين في شعب التكوين عن بعد و غير الحضوري خلال السنة الجامعية 2015-2016 ارتفاعا يقدر بحوالي 3127 طالبا مقارنة بالسنة الجامعية 2014-2015.

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الطلبة المرسمين في شعب التكوين عن بعد و غير الحضوري	عدد	51873	55000	55000	%100

عدد الطلبة المرسمين في شعب التكوين عن بعد و غير الحضوري

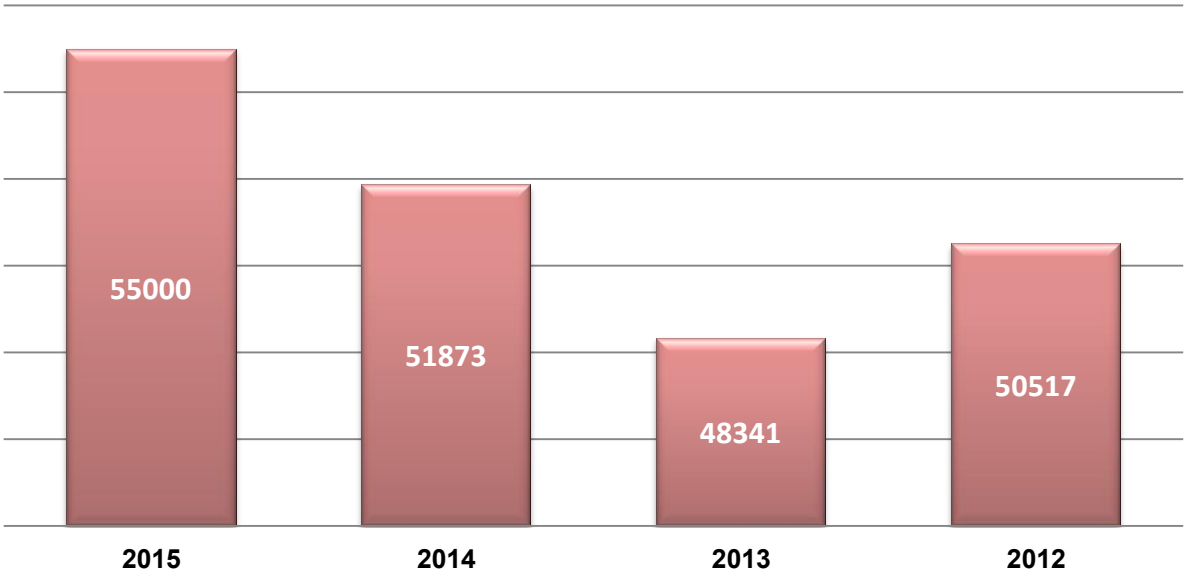

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1- أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

- تدني مستوى مدخلات الجامعة وعدم التلاؤم بين مؤهلات حاملي شهادة الباكالوريا والاختصاصات التي يتم توجيههم إليها،
- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير،
- نقص في الكفاءات الأفقية للطلبة (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنقليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) وغياب مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتربية على ثقافة المبادرة،

- تباين في مستوى جودة التكوين بين الجامعات وبين الشعب نظرا للاختلافات المسجلة على مستوى العديد من العوامل منها نسبة التأطيرو توفر هياكل البحث (مخابر، وحدات بحث...) ونوعية المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر،
- تأهيل شهادات ومسالك دون الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات سوق الشغل والمؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع عدد الخريجين في الاختصاصات ذات التشغيلية المتدنية،
- غياب برامج لتكوين المكونين في البيداغوجيا الجامعية،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،
- التحولات السياسية والاجتماعية للبلاد وتأثيرها السلبي على النسيج الاقتصادي بما في ذلك قدرة المؤسسات الاقتصادية على تشغيل حاملي الشهادات العليا،
- غياب شراكة دائمة وفعلية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي على مستوى التكوين والتربص الصعوبات المالية والضغط المتزايد على الميزانية وانعكاساته على تحسين ظروف التدريس (انتدابات، بنايات وتجهيزات جديدة، صيانة....).

2- التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج

من المنتظر أن يتم التركيز خلال السنوات القادمة على مزيد النهوض بجودة التكوين الجامعي بهدف تعزيز تشغيلية الطلبة بتمكينهم من المعارف والمهارات والكفاءات التي تتماشى مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ويشتمل هذا التوجه مقاربة شاملة تتمحور حول النقاط التالية :

- إحكام توجيه الطلبة نحو مسارات تتلاءم مع مؤهلاتهم وميولاتهم قصد تحسين أدائهم والترفيع في نسبة النجاح وذلك من خلال :
  - ✓ تقييم منظومة التوجيه الجامعي قصد تحسينها،
  - ✓ إرساء منظومة لإرشاد وتوجيه الطلبة عبر إنجاز تطبيقة لتمكين حاملي شهادة البكالوريا من معلومات مفصلة حول مسالك التكوين وآفاقها عبر محامل اتصال متنوعة وإثراء موقع الواب ومواقع الاتصال الاجتماعي الخاصة بالتوجيه الجامعي
  - ✓ إعادة النظر في طريقة التوجيه الجامعي وإعادة التوجيه في اتجاه مزيد الملائمة بين رغبة الطالب وقدراته ومؤهلاته من جهة والخيارات الوطنية وحاجيات سوق الشغل والإمكانيات المتوفرة من جهة أخرى.

- التكوين في الاختصاصات ذات القيمة المضافة العالية وذات القدرات التشغيلية الوافرة ويستوجب هذا الإجراء مراجعة قائمة الاختصاصات الواعدة وتحيينها والقيام بجرد لحاجيات المؤسسات الاقتصادية من المهارات وحاجيات التكوين (مراصد القطاعات) مع ضرورة تعزيز دور الهياكل البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية واللجان الوطنية القطاعية المكلفة بالتأهيل وتجديد التأهيل ودعمها حتى تتمكن من الأخذ بعين الاعتبار درجة التلاؤم بين عروض التكوين والمتغيرات الوطنية والدولية،
- ملاءمة التكوين مع حاجيات المجتمع وتحسين البعد الممهنن في التكوين الجامعي وذلك من خلال العمل على :
  - ✓ تفعيل المراصد الجامعية والمهنية والتنسيق مع المرصد الوطني للتشغيل والمهارات،
  - ✓ انجاز منظومة إعلامية حول المهن (منصات قارة، تبادل بين الفاعلين المعنيين) تحدد المهن ذات القيمة المضافة العالية،
  - ✓ إعداد أدلة مرجعية قطاعية للمهن والكفاءات والتكوين[5] بالتعاون مع المهنيين واعتمادها لتعديل برامج ومسارات التكوين.
- تدعيم قدرات الطالب على اكتساب المعرفة والتحسين من كفاءاته الافقية وإعداده لمواجهة الحياة المهنية
  - ✓ تكوين المكونين المختصين وإشهادهم في هذه الكفاءات حسب المعايير الدولية،
  - ✓ تكثيف وتشجيع الأنشطة خارج التكوين الرسمي (أنشطة النوادي، مسابقات علمية، معارض، ندوات)...واعتمادها ككفاءة ضرورية في تكوين الطالب،
  - ✓ إرساء خطة وطنية للتكوين في الكفاءات الأفقية (لغات، تقنيات التواصل، إعلامية ...)
  - ✓ التشجيع على تدريس دروس اختصاص باستعمال اللغة الانقليزية وتكوين الأساتذة من أجل ذلك (درس سنوي على الأقل)،
  - ✓ دعم مراكز المهن وإشهاد الكفاءات وتعميمها على كافة الجامعات وعدد هام من المؤسسات.
- تكوين الطلبة على روح المبادرة وإعدادهم للحياة المهنية وذلك من خلال تكثيف الدروس والأنشطة البيداغوجية التي من شأنها أن تحث الطالب على المبادرة(بحوث ودراسات شخصية، مناقشة أعمال، عمل جماعي ...).

[5]Référentiels métiers/compétences/formations

- مأسسة التكوين البيداغوجي والتعلّمي وتشجيع التجديد البيداغوجي وذلك من خلال :

✓ إعداد النصوص الترتيبية اللازمة لتكوين هياكل بيداغوجية داخل المؤسسات (وحدات تعنى بمتابعة العمل البيداغوجي والتنسيق بين الأساتذة وتقسيم العبء البيداغوجي بينهم ومعاضدة رؤساء الأقسام في مهامهم)،

✓ وضع برامج تكوين في البيداغوجيا الجامعية وتعلمية المواد وكذلك في البيداغوجيا الرقمية لمصاحبة المدرسين،

✓ إحداث شهادة في البيداغوجيا الجامعية وتعلمية المواد وتثمين هذه الشهادة في المسار المهني للمدرسين،

✓ تركيز المنصات اللازمة لتدريس شهادة البيداغوجيا الجامعية(منصات رقمية، برامج محاكات، Moocs ، Spoocs ، Screen-Cast ...

✓ تدعيم عروض التكوين المستمر للمدرسين الجامعيين بغرض تحسين كفاءتهم البيداغوجية.

- تحسين ظروف الدراسة داخل المؤسسات الجامعية عبر توفير فضاءات ملاءمة للتكوين ببناء وتهيئة مقرات للمؤسسات المتواجدة في مقرات مسوغة أو التي تشكو من اكتظاظ ومن تدهور في البنايات.
- تطوير التجهيزات المتواجدة بالمؤسسات الجامعية وتعصيرها مواكبة لمتطلبات التطور العلمي والتكنولوجي،
- دفع المؤسسات الخاصة للتعليم العالي نحو مزيد من الجودة ودعمها قصد بلوغ مستوى من التأطير والأداء يتطابق مع المعايير المعمول بها وطنيا ودوليا،

هذا وتطمح الوزارة إلى مزيد تطوير جودة التكوين الجامعي والبيداغوجي وتشغيلية الخريجين وذلك من خلال :

- مراجعة مناهج التكوين باعتماد المعايير الدولية،
- تدعيم الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين،
- دعم البناء المشترك لمسالك التكوين وتوفير الامكانيات المادية واللوجستية الكفيلة بإنجاحها،
- بعث وتعميم مراكز المهن وإشهاد الكفاءات بكافة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث،
- تكثيف الدروس والأنشطة البيداغوجية التي من شأنها أن تحث الطالب على المبادرة،
- إرساء منظومة تشجع حركية الطلبة بين المؤسسات الجامعية في الداخل والخارج،

- فتح غالبية خطط الانتداب الجديدة من إطار تدريس قار بالجامعات الداخلية وتدعيمها بمدرسين قارين من صنف "أ".
- تركيز ودعم الهياكل والمؤسّسات الجامعيّة التي تتكفّل بالتكوين في البيداغوجيا الجامعية وتثبيت دورها في مستوى تكوين المدرّسين الجامعيين وفي تطوير معارفهم ومهاراتهم في التدريس.

برنـامج "البحـث العلمي"

رئيس البرنامج : السيد نجيب الأزهري، المدير العام للبحث العلمي

I. تقديم عام لبرنامج البحث العلمي:

خلال سنة 2015 ، أتمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشروع الإصلاح لمنظومة البحث والتجديد ضمن مقاربة تشاركية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية :

- إرساء شراكة فاعلة بين قطاعات التكوين والبحث والإنتاج وبين القطاع العام والقطاع الخاصّ،
- توجيه برامج ومشاريع التعاون الدولي نحو أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- تثمين نتائج البحث تلبية لحاجيات الاقتصاد الوطني،
- تشجيع تنقل وتفرغ الباحثين والصناعيين في الاتجاهين للارتقاء بالتجديد ونقل التكنولوجيا.

ولتحقيق نقلة نوعية للقطاع تتماشى مع تحديات المرحلة.

تتركّز الجهود على تحقيق التوجهات الاستراتيجية التالية خلال الفترة 2016-2020:

- ✓ العمل على الارتقاء بنفقات البحث والتجديد مع التركيز على النهوض بمساهمة المؤسسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاص في تمويل البحث والتجديد والعمل على الرفع من الاعتمادات المتأتية من التعاون الدولي،
- ✓ إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد بمساهمة كل الأطراف المتدخلة،
- ✓ توجيه البحث نحو أولويات وطنية تحدّد بالشراكة مع مختلف الفاعلين في قطاعات التنمية قصد دعم فرص التثمين والتجديد.

وبناء على ما سبق تم اعداد المخطط الخماسي 2016-2020 للتنمية حول المحاور التالية:

- المساهمة في إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد،
- النهوض بمنظومة تثمين البحث ونقل التكنولوجيا،
- دعم البنية التحتية للبحث والتجديد،

- دعم الموارد البشرية والمالية وحسن توظيفها،
- تعزيز مساهمة التعاون الدولي في دعم منظومة البحث والتجديد.

وبالتوازي مع اعداد المخطط الخماسي 2016-2020 للتنمية شهدت المنظومة الوطنية للبحث والتجديد تطورا خلال سنة 2015 تم بالخصوص من خلال :

- مواصلة إرساء مبدأ التعاقد لتحديد برامج ومشاريع البحث قصد تفادي الازدواجية وإحكام التنسيق والتكامل بين الهياكل الناشطة في نفس المجال وضمان التوظيف الأمثل للموارد.
- مواصلة إنجاز مشاريع بحوث تنموية في مجالات ذات أولوية وطنية من خلال آليات الشراكة العلمية كتثمين نتائج البحث العلمي وبرامج البحوث الإيلافية.
- دعم فرص التعاون بين مراكز البحث ومؤسسات التعليم والبحث من جهة والمؤسسات الاقتصادية.
- دعم الشراكة العلمية على المستوى الدولي من خلال مضاعفة مجالات التعاون الدولي ومزيد تنويعها بالتشجيع على إرساء شراكات علمية ناجعة بين فرق البحث التونسية ونظيراتها في الدول المتطورة.
- دعم الاعلام العلمي عبر مواصلة الاشتراك بالمجلات الالكترونية وقواعد البيانات العلمية

ومن بين المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف هذا البرنامج نجد:

- الإدارة العامة للبحث العلمي،
- الإدارة العامة لتثمين البحث،
- الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي،
- مراكز البحث العلمي،
- الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي.

ويتفرع برنامج البحث العلمي إلى البرامج الفرعية التالية:

- ✓ البحث العلمي الجامعي،
- ✓ مراكز ومعاهد البحث،
- ✓ الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث،
- ✓ برامج أخرى للبحث العلمي.

II. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

في إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة الرامية إلى تطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي قصد الرفع من فاعليتها ودعم نجاعتها، شهدت سنة 2015 مواصلة إنجاز مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية تمثلت خاصة فيما يلي:

- إتمام برنامج تأهيل وحدات ومخابر البحث الذي تم الشروع في إنجازه بداية من سنة 2010 طبقا لمقتضيات الأمر 644 لسنة 2009 المنظم لمخابر ووحدات البحث وأفضى برنامج التأهيل إلى الترفيع في عدد مخابر البحث من 146 سنة 2009 إلى 281 سنة 2015 والتقليص من عدد وحدات البحث من 644 سنة 2009 إلى 309 وحدة بحث سنة 2015 حرصا على ترشيد الموارد وتوحيد المجهودات.

  ومن المنتظر أن تساهم مخابر ووحدات البحث المؤهلة في الفترة القادمة في تحقيق مجموعة من الأهداف النوعية تتعلق خاصة بالتميز العلمي والجودة ومزيد التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتوجه نحو التجديد.
- مواصلة هيكلة البحوث التنموية بمراكز البحث العلمي من خلال إبرام 05 عقود برامج بحث تنموي جديدة للفترة (2015-2018) لفائدة 05 مراكز بحث علمي تابعة للوزارة، إلى جانب الانطلاق في إنجاز عقد برامج بحث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد لنفس الفترة.

  ومما تجدر الإشارة إليه أنه يتم العمل على توجيه البحوث بمراكز البحث العلمي نحو حاجيات الوسط الاقتصادي والاجتماعي بما يمكن من تحقيق قيمة مضافة لها وتثمين نتائج البحث ميدانيا والمساهمة في التطوير والتجديد.
- بالنسبة للتجهيزات العلمية الثقيلة ولضمان حد أقصى من ترشيد الاستعمال لهذه التجهيزات تمت هيكلتها في شكل «**وحدات خدمات مشتركة للبحث**»، وتم وضعها على ذمة جميع الباحثين العاملين سواء في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص، كما تم تمكينها من دعم مالي سنوي إضافي لتغطية مصاريف الاستغلال والصيانة ولاقتناء المستهلكات والمعدات الصغيرة والوثائق العلمية الضرورية لاستغلال الجهاز على أحسن وجه.
- توجيه منظومة البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية من خلال مواصلة دعم مشاريع البحث الإيلافي وتثمين نتائج البحث وتمويل براءات الاختراع على المستوى المحلي والدولي.

- دعم فرص الشراكة والتعاون بين هياكل البحث العلمي ومؤسسات التعليم والبحث والمؤسسات الاقتصادية، من أجل الإثراء المتبادل وتطوير ثقافة وتقاليد التجديد التكنولوجي خدمة للأولويات الوطنية،
- خلق الفضاءات والبنى التحتية الضرورية من خلال مواصلة تركيز الأقطاب التكنولوجية وتوفير مناخ ملائم لنقل ونشر الخبرة التكنولوجية وتثمين نتائج البحث.
- دعم الشراكة العلمية على المستوى الدولي من خلال مضاعفة مجالات التعاون الدولي ومزيد تنويعها بالتشجيع على إرساء شراكات علمية ناجعة بين فرق البحث التونسية ونظيراتها في الدول المتطورة، وتشجيع البحث المشترك وفتح الآفاق أمام مخابر البحث عبر إحداث جيل جديد من المخابر الدولية في نطاق الشراكة بين مخابر البحث التونسية ونظيراتها الأجنبية.
- دعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز مشاركتنا في البرامج المموّلة من قبله وتشجيع الباحثين قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها برنامج البحث والتجديد "أفق 2020 " لدعم البحوث والابتكار لما يوفّره من فرص للتمويل والتكوين. وفي هذا الإطار تم امضاء اتفاقية اطارية بين تونس والاتحاد الأوروبي أصبحت بموجبه تونس بلد شريك في البرنامج الاطاري الأوروبي للبحث والتجديد **أفق 2020**.
- التركيز على توظيف واستغلال برامج التعاون الثّنائي (المغرب والجزائر ومصر وجنوب إفريقيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا) لإرساء برامج ومشاريع تعاون متعددة الأطراف مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.
- دعم تمويل مشاريع البحث والتطوير من أجل الترفيع في درجة الابتكار والإبداع لدى المجموعة العلمية الوطنية وتنمية القدرة التنافسية للمنظومة الوطنية للبحث والتجديد.

1. البحث العلمي الجامعي:

أ-دراسات الدكتوراه:

حرصا على تفعيل مدارس الدكتوراه البالغ عددها (37) تعمل الوزارة على تمكينها من التمويلات اللازمة سنويا للعمل في أحسن الظروف ولإنجاز برامجها في المواعيد المحددة، وذلك باعتماد مجموعة من المقاييس الموضوعية أهمها الإنتاج الاشهادي وعدد الطلبة المرسمين مع إيلاء أهمية الى الاعتمادات المسندة بعنوان السنوات السابقة التي لم يتم صرفها.

وقد شهدت مدارس الدكتوراه تطورا في عدد الطلبة المرسمين والإنتاج العلمي وهو مرشح للارتفاع خلال السنوات المقبلة مما يتطلب الترفيع في دعم مدارس الدكتوراه حتى تتمكن من القيام بدورها

المتمثل خاصة في تكوين طلبة الدكتوراه وتمكينهم من تكوين إضافي يساعدهم على انجاز أطروحاتهم في أحسن الظروف وكذلك على الاندماج في سوق الشغل لاحقا.

وقد أسندت تمويلات بقيمة 1 875 ألف دينار لفائدة مدارس الدكتوراه وذلك بعنوان سنة 2015.

وفي ما يلي جدول حول مؤشرات وتمويل مدارس الدكتوراه منذ إحداثها:

السنة	عدد الطلبة المرسمين بالدكتوراه			الإنتاج الإشهادي بالدكتوراه			التمويل (د)
	الدكتوراه	الدكتوراه ذات الإشراف المزدوج	المجموع	الدكتوراه	الدكتوراه ذات الإشراف المزدوج	المجموع	
2008	9 067	1 007	10 074	575	151	726	**2 570 857**
2009	10 622	1 010	11 632	624	107	731	**3 015 042**
2010	8 520	997	9 517	598	121	719	**1 745 000**
2011	9 079	1 052	10 131	646	72	718	**2 210 000**
2012	9 122	1 060	10 182	711	56	767	**2 438 000**
2013	12 000	1 250	13 250	760	150	910	**1 341 000**
2014	12000	836	12 836	811	133	944	**2.000.000**
2015	**13 230**	**1 169**	**14 399**	**838**	**102**	**940**	**1.875.000**

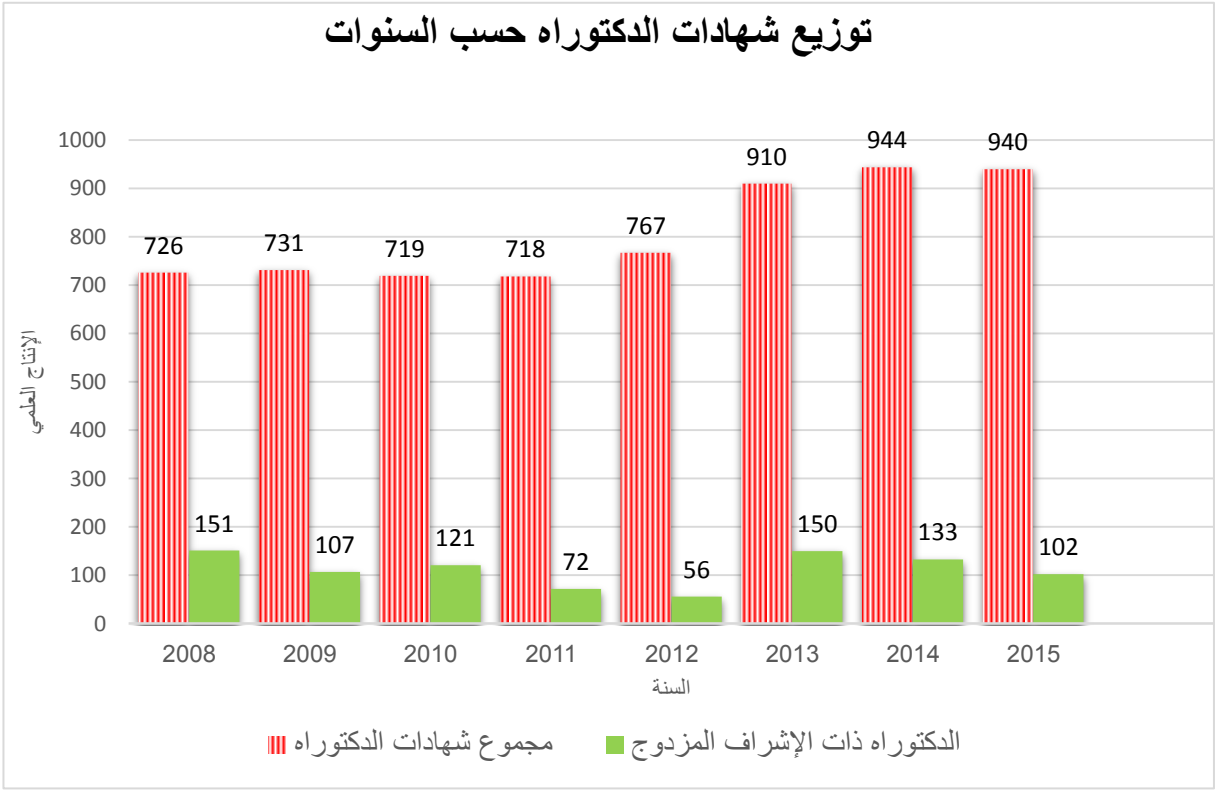

المصدر: تقارير مدارس الدكتوراه

توزيع شهادات الدكتوراه المنجزة خلال سنة 2015
حسب الجامعات : 940 شهادة دكتوراه

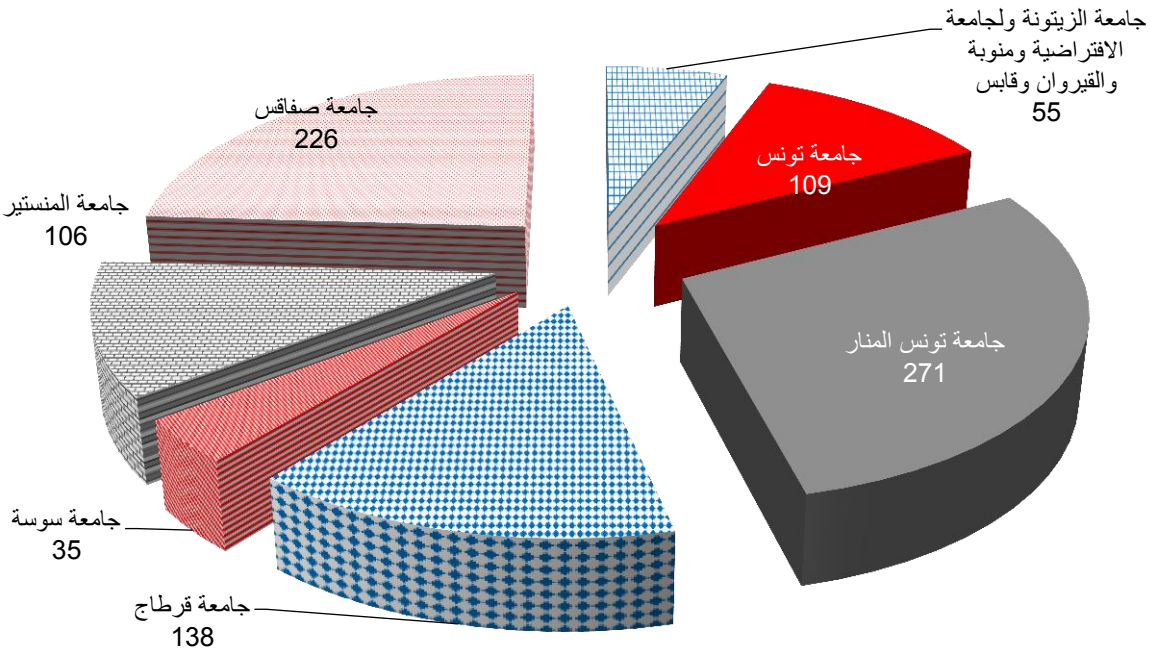

المصدر: تقارير مدارس الدكتوراه

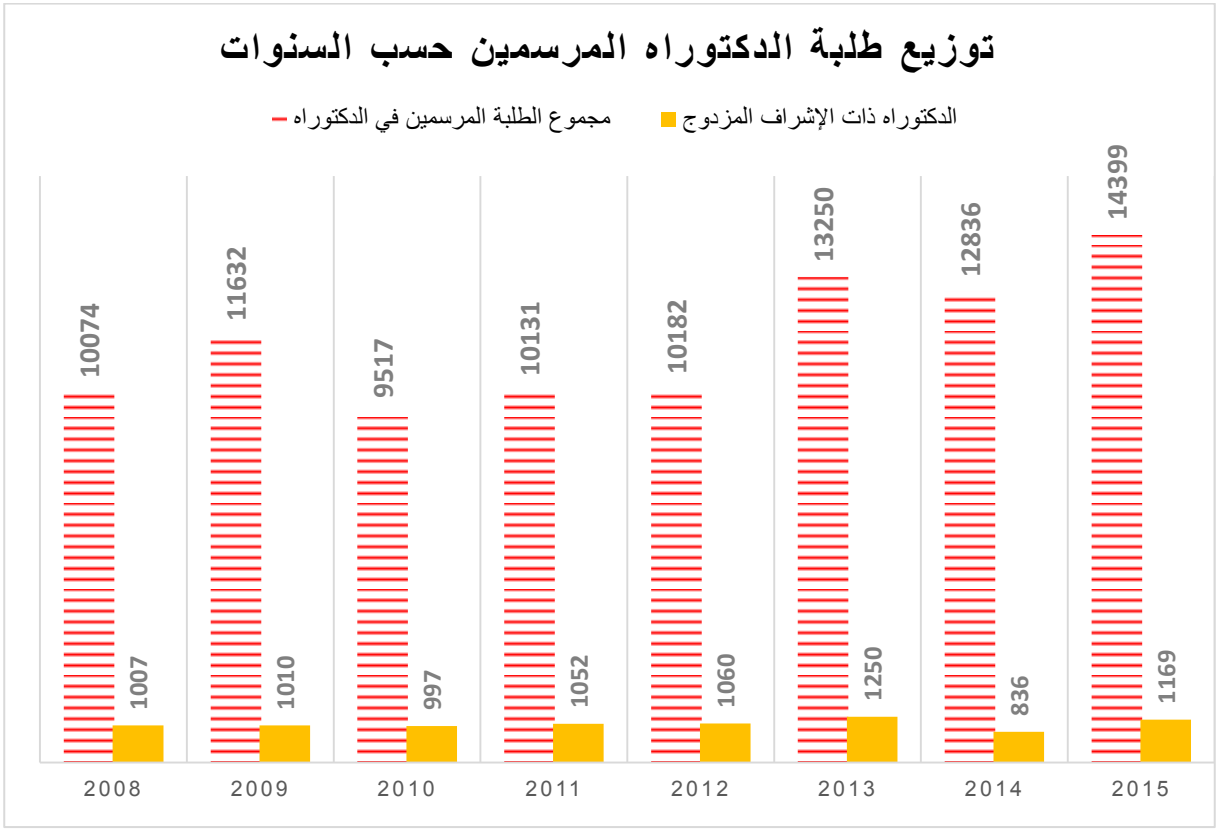

المصدر: تقارير مدارس الدكتوراه

توزيع طلبة الدكتوراه المرسمين بالسنة الجامعية 2014/2015حسب الجامعات: 14399 طالب

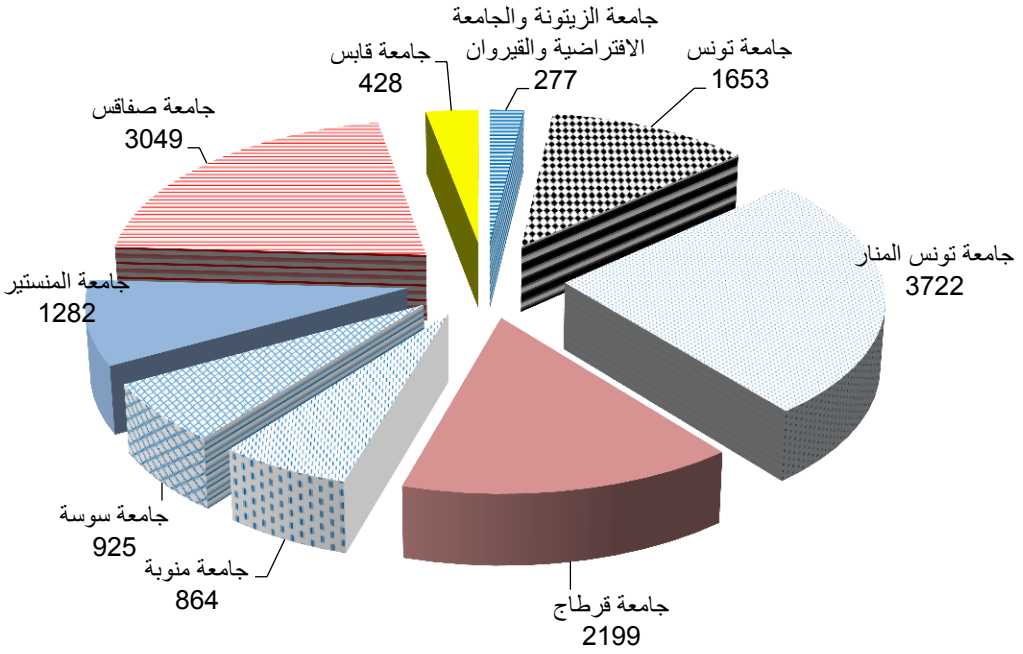

المصدر: تقارير مدارس الدكتوراه

ب-دعم التجهيزات العلمية

انطلقت عملية اقتناء التجهيزات العلمية الأساسية (الثقيلة) منذ سنة 1993 وهي مسخّرة للاستعمال الوطني والجهوي وذلك لتدعيم هياكل البحث والتكوين الاشهادي عن طريق البحث من ناحية، ولحسن استغلالها وتفادي الاستعمالات المزدوجة والتبذير من ناحية أخرى وقد تم إدماج هذه التجهيزات الأساسية في هياكل أطلقت عليها تسمية "وحدات الخدمات المشتركة للبحث (U.S.C.R)". كما اتجهت النية إلى إحداث مجمعات لوحدات الخدمات المشتركة لغاية تشبيك التكنولوجيات والقدرات المتاحة ووضعها تحت الإشراف المباشر للجامعة.

حاليا، خضعت هذه التجربة إلى عملية تقييم واسعة النطاق في مرحلة أولى بهدف مزيد تقنينها من ناحية والعمل على تعصير وتطوير البنية التحتية للبحث العلمي في مرحلة ثانية.

- **وحدات الخدمات المشتركة وصيانة وتعهد التجهيزات العلمية الثقيلة**

مواصلة تمويل انشطة وحدات الخدمات المشتركة للبحث المركزة بمؤسسات التعليم العالي والبحث حيث تمّ سنة 2015 دعم (49) وحدة وثلاثة (03) مجّمعات وحدات خدمات مشتركة تحت إشراف كل من جامعة صفاقس وقفصة.

وقد تم رصد 2447,5 **ألف دينار** بعنوان سنة 2015 كمصاريف صيانة للتجهيزات العلمية الثقيلة وذلك لتغطية مصاريف الصيانة والخدمات العرضية ولاقتناء المستهلكات والوثائق العلمية والتربصات والتكوين كما هو مبين بالجداول أسفله:

- **<u>إنجاز سنة 2015:</u>**

	عدد	**مصاريف الصيانة** والخدمات العرضية	**مصاريف أخرى**	**المجموع (بالدينار)**
قسم 1*	23	442 500	767 500	1 210 000
قسم 2**	26	621 500 ***	616 000	1 237 500
المجموع	49	1 064 000	1 383 500	**2 447 500**

(*) يضم وحدات الخدمات المشتركة للبحث التي تتمتع بعقود صيانة فردية

(**) يضم وحدات الخدمات المشتركة للبحث التي تتمتع بعقود صيانة مجمعة يتولى متابعتها المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي بسيدي ثابت

(***) بما فيهم 400 أ.د لفائدة المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي.

2. هياكل البحث:

أ-مخابر البحث

طبقا للفصل 3 من الأمر عدد 644 المؤرخ في 2 مارس 2009 والمتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها، تعتبر مخابر البحث الهياكل الأساسية لإنجاز أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في كل ميادين العلوم والتكنولوجيا وذلك في إطار الأولويات الوطنية والبرامج الوطنية التي تحددها الجهات ذات النظر.

- **تطور عدد المخابر:**

بلغ عدد مخابر البحث سنة 2015، 281 مخبر تغطي كافة الاختصاصات العلمية وتتوزع نسبة مخابر البحث حسب وزارات الإشراف كما يلي:

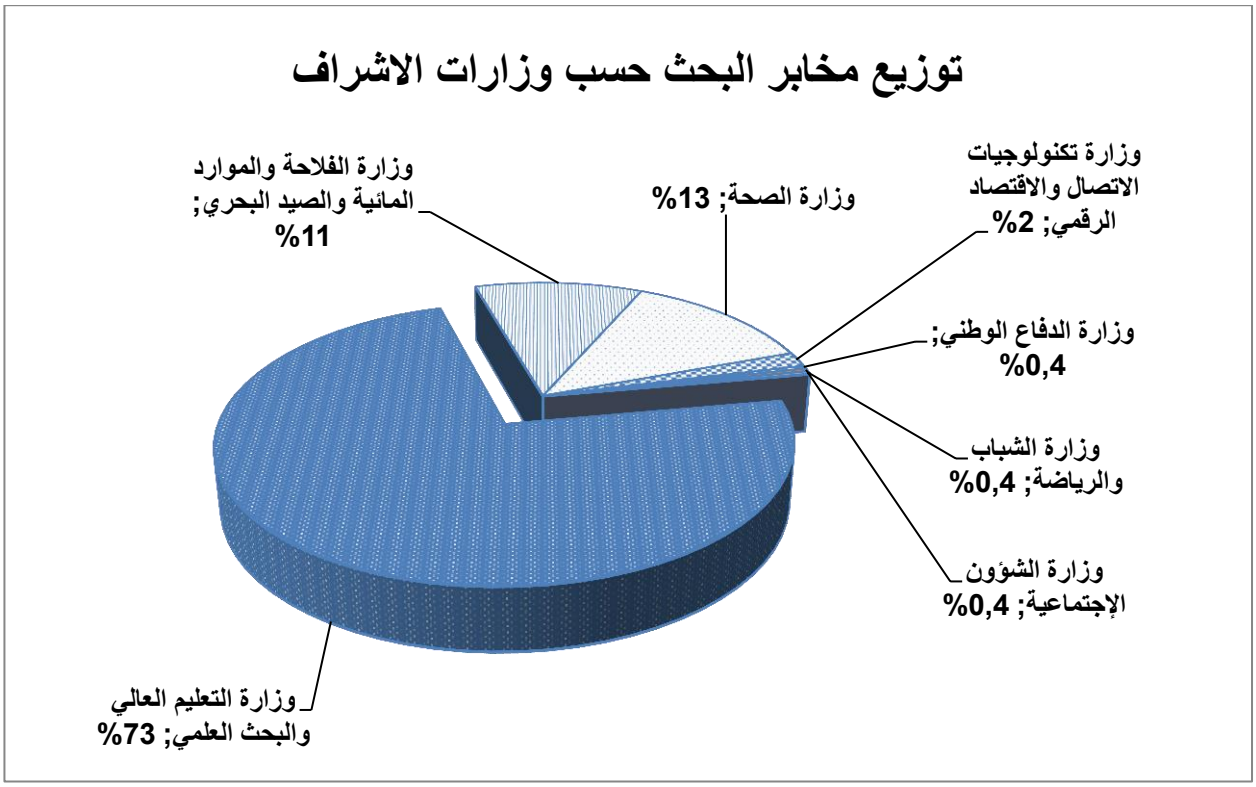

- **تطور تمويل المخابر:**

تم سنة 2015 تمويل 212 مخبر من جملة 281 باعتمادات جملية قيمتها 15,230 مليون دينار، وبلغ معدل التمويل لمخبر البحث 54 ألف دينار، وتتوزع هذه الاعتماد حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

المؤسسات	العدد الجملي	عدد المخابر الممولة	الاعتمادات الجملية المسندة سنة 2015 (أ.د)	النسبة
مؤسسات التعليم العالي والبحث	208	162	11 730	% 77
مراكز ومعاهد البحث العلمي	45	26	2 545	% 17
المؤسسات العمومية للصحة	27	24	955	% 6
المؤسسات الأخرى	1 (*)	0	0	% 0
المجمـوع	**281**	**212**	**15 230**	**% 100**

(*) : مخبر بحث تابع لوزارة الدفاع الوطني بالمستشفى العسكري الأصلي

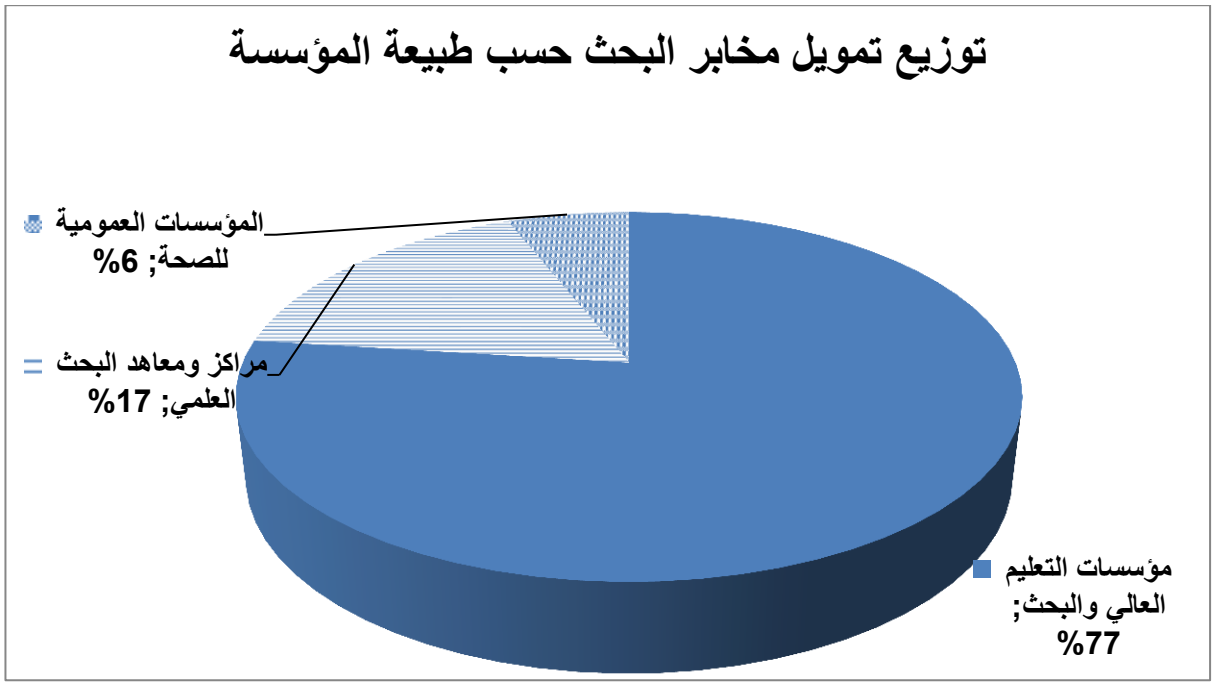

ب-وحدات البحث

تتولى وحدات البحث القيام بمهام التكوين واليقظة العلمية وكذلك التكنولوجية عند الاقتضاء ويمكن أن تساهم في إنجاز برامج البحث الإيلافي. وتتكون وحدة البحث من فريق من الباحثين يساهمون في سير أنشطة البحث حول مواضيع ذات علاقة بالأولويات الوطنية، وهي هياكل بحث وقتية تحدث لمدة زمنية محددة أقصاها 6 سنوات.

- **تطور عدد الوحدات:** بلغ عدد وحدات البحث في سنة 2015، 309 وحدة بحث في كافة الاختصاصات العلمية وتتوزع نسبة وحدات البحث حسب وزارات الإشراف كما يلي:

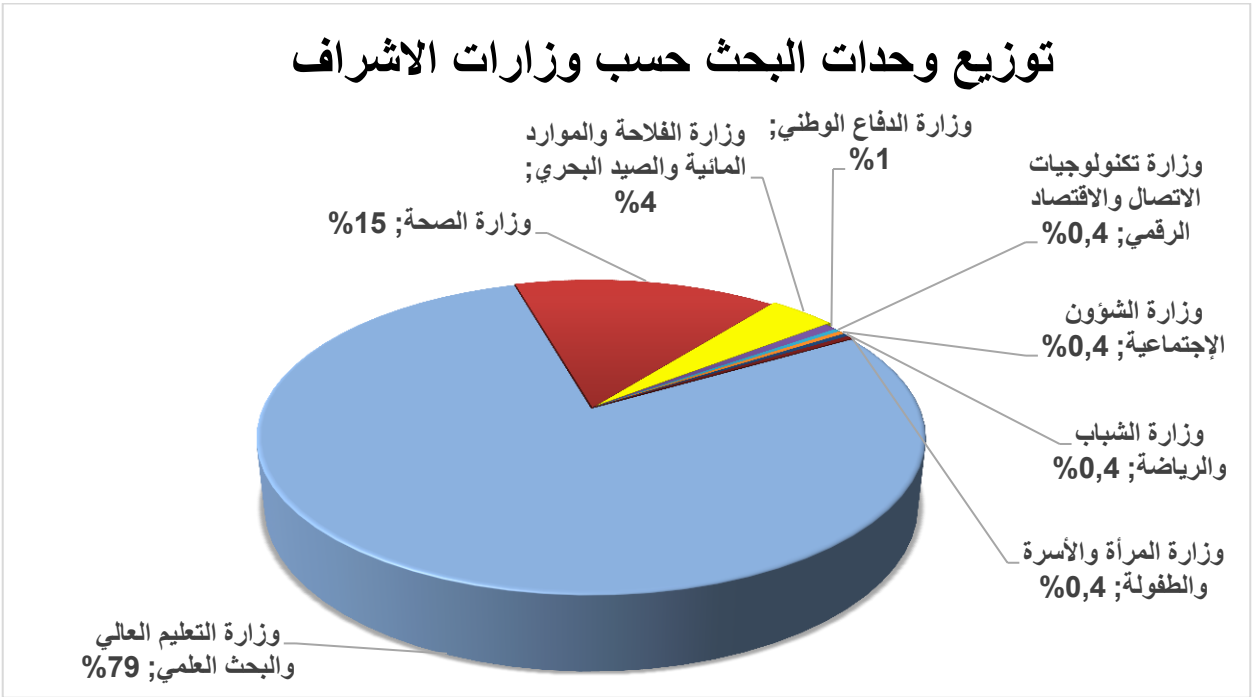

- **تطور تمويل وحدات البحث:**

تم سنة 2015 تمويل 240 وحدة من جملة 309 باعتمادات جملية قيمتها 6,660 مليون دينار، وبلغ معدل التمويل لوحدة البحث 21,5 ألف دينار، وتتوزع هذه الاعتمادات حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

المؤسسات	العدد الجملي	عدد الوحدات الممولة	الاعتمادات الجملية المسندة سنة 2014 (أ.د)	النسبة
مؤسسات التعليم العالي والبحث	241	184	5 558	% 83
المؤسسات العمومية للصحة	55	43	826	% 13
مراكز البحث	3	3	150	% 2
المؤسسات الأخرى	10	10	126	% 2
المجمـوع	**309**	**240**	**6 660**	**% 100**

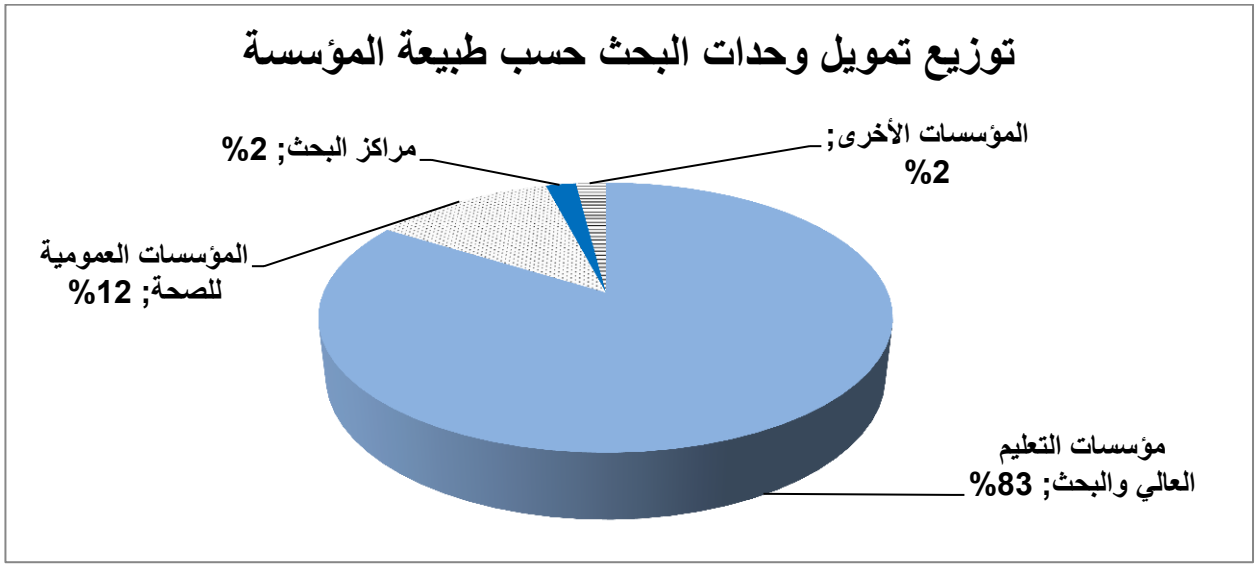

ج-مراكز البحوث

تم خلال سنة 2015، إنجاز ستة (06) عقود برامج بحث تنموية جديدة للفترة (2015-2018) لمراكز البحث التالية:

- مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة ببرج السدرية،
- مر كز بحوث وتكنولوجيات المياه ببرج السدرية،
- مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية،
- مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس،

- المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي،
- المعهد الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

ومكنت هذه العقود من إحداث 26 مخبر بحث و3 وحدات بحث مختصة وتعبئة حوالي 107 باحث من صنف "أ" و 263 باحث من صنف "ب" إلى جانب 304 طالب في مرحلة الدكتوراه و85 مهندس. وستعهد لهذه الهياكل خلال فترة الأربع سنوات إنجاز 110 مشروع بحث بكلفة جملية في حدود 11.825 مليون دينار منها 3.135 مليون دينار صرفت بعنوان القسط الأول لسنة 2015.

3. مشاريع البحث الايلافية

تهدف مشاريع البحث الايلافية إلى تجميع عدد من مخابر البحث ووحدات البحث في اختصاص علمي واحد أو في اختصاصات متكاملة وبالتالي توحيد الخبرات والمعارف والإمكانيات البشرية والمادية قصد إيجاد حلول عملية لإشكالية بحثية معينة في ميادين ذات علاقة بالأولويات الوطنية.

وعلاوة على الباحثين بالمخابر والوحدات، تتطلب هذه المشاريع ضرورة تشريك مؤسسات وطنية وخاصة ذات علاقة بميدان البحث من المحيط الاقتصادي والاجتماعي من قطاع الانتاج، وذلك تلبية لحاجيات هذه المؤسسات من البحث والتطوير.

تم خلال سنة 2015 مواصلة إنجاز مشروعين (02) للبحث الإيلافي في مجال القوارص بمشاركة (08) فرق بحث وعدد (06) شركاء من الوسط الاقتصادي والاجتماعي. ويتولى المركز الفني للقوارص مهام الهيكل الحامل لهذه المشاريع التي تم تخصيص اعتمادات جملية لها بما قيمته 1.115 مليون دينار.

4. مجمعات البحث:

في إطار دعم برامج البحث التنموي تم إصدار طلب ترشحات لإحداث مجمعات بحث في قطاع الصحة في مجال البحث الطبي السريري خلال شهر أكتوبر 2014. وقد تم إحالة ملفات طلب إحداث مجمعات البحث إلى الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي لتقييمها.

وقد تم خلال سنة 2015 الانتهاء من تقييم هذه المجمعات واختيار أربعة مجمعات للتمويل بكلفة جمليه تقدر بـــ 4 مليون دينار على مدى أربعة سنوات. وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقية إحداث مجمع بحث بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس في بداية 2016 بكلفة 1 مليون دينار. كما تم الحصول على موافقة الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي بعد استشارة الأطراف المعنية على تمويل مجمع بمستشفى الرازي بمنوبة في صيغة

مشروع بحث ايلافي وهو في طور الإنجاز حاليا بكلفة 1 مليون دينار. وسيتم الانتهاء من التعاقد مع بقية المجمعات قبل موفي 2016.

5. التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف

من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تمّ إنجاز ما يلي:

أ- دعم التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

في إطار السعي إلى دعم التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال البحث والتجديد تمّ توقيع اتفاقية شراكة بتاريخ 01 ديسمبر 2015 بمقر المفوّضية الأوروبية بالعاصمة البلجيكية بروكسل بين الجانبين التونسي والأوروبي، وتمكّن هذه الاتفاقية من انضمام تونس لبرنامج أفق 2020 الأوروبي لدعم البحوث والابتكار بداية من 1 جانفي 2016، وبالتالي تمكّن الباحثين والمبتكرين ومؤسسات البحث التونسية من نفس ظروف المشاركة في البرامج والأنشطة التابعة للبرنامج المذكور مثل نظرائهم من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و13 دولة أخرى مشتركة في البرنامج. وهو ما يضمن مزيدا من النجاعة على مستوى منظومة البحث والتجديد ببلادنا، كما سيتيح هذا البرنامج للشّركات التونسية الصغيرة والمتوسطة الفرصة لتكون قادرة على الاستفادة من زيادة الدعم لتطوير أفكار جديدة وتقديم منتجات علمية وخدمات متطورة إلى السوق.

ب- انجاز مشاريع بحث مشتركة:

تمّ بعنوان سنة 2015 إنجاز 191 مشروع بحث بكلفة جملية قدّرت بـ 2168 أ.د. توزّعت بين التعاون الثنائي والتعاون متعدّد الأطراف، وشملت مشاريع بحث وتكوين ومشاريع بحث تنموي تمّ توجيهها نحو خدمة أولويات الاقتصاد الوطني وتلبية الحاجيات الحقيقية للمجتمع وتطلّعاته وخاصة في مجالات الماء والطاقة والبيئة.

وتبين الجداول والرسوم البيانية التالية عدد المشاريع والتمويلات الخاصة بها:

	عدد المشاريع	حجم التمويل بالألف دينار
التعاون الثنائي	**159**	**1967**
التعاون متعدد الأطراف	**32**	**201**
المجموع	**191**	**2168**

عدد مشاريع البحث المشتركة المنجزة بعنوان سنة 2015

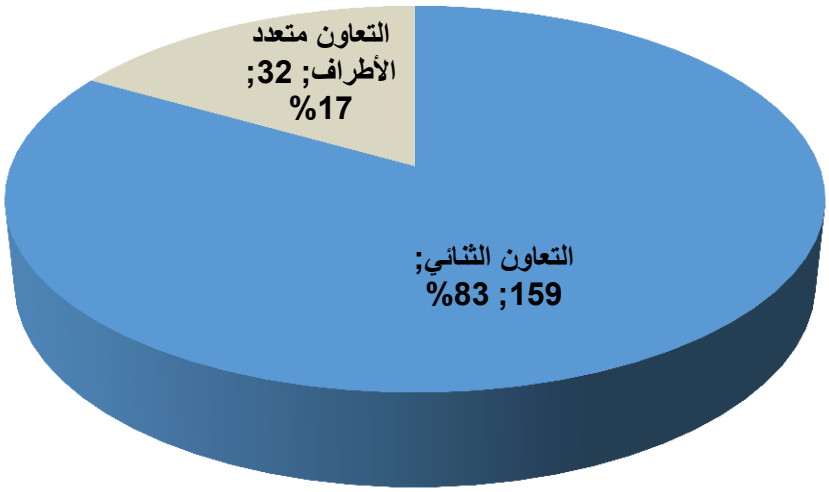

مشاريع التعاون الثنائي:

توزعت مشاريع التعاون الثنائي حسب البلدان العربية والإفريقية والأوروبية والآسيوية المبينة بالجدول التالي وقد تصدر التعاون مع الجانب الفرنسي المرتبة الأولى نسبة 65 %من جملة المشاريع وبنسبة 35% من الاعتمادات المرصودة.

الدول	عدد المشاريع الممولة	الإعتمادات (أد)
فرنسا	104	690
البرتغال	15	75
تركيا	12	144
جنوب إفريقيا	10	400
ألمانيا	6	370
الهند	5	75
الجزائر	4	38
كوريا الجنوبية	3	175
المجموع	*159*	*1967*

عدد المشاريع الممولة

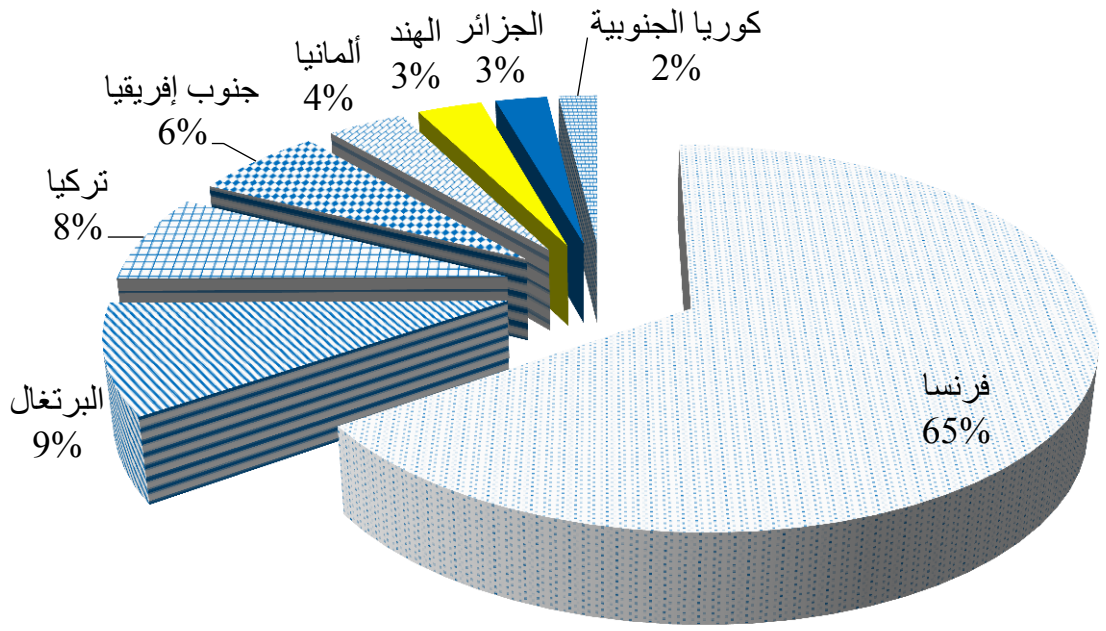

مشاريع التعاون متعددة الأطراف:

تم في إطار 5 برامج تعاون متعددة الأطراف إنجاز 30 مشروعا مثلما هو مبين بالجدول التالي:

البرنامج	عدد المشاريع	الاعتمادات (أ.د)	البلدان الشريكة
PHC-Maghreb	**12**	**165**	تونس وفرنسا والجزائر والمغرب
برنامج التعاون الأورومتوسطي 3+3	**06**	**36**	تونس والجزائر والمغرب وفرنسا وايطاليا واسبانيا
ERANET Med	**12**	**480**	تونس والجزائر والمغرب ومصر والأردن والبرتغال وفرنسا وتركيا وايطاليا وألمانيا واليونان واسبانيا
ARIMNET 2	**03**	**60**	تونس والمغرب ومصر والبرتغال وفرنسا وتركيا وسلوفينيا وايطاليا
المجموع	**30**	**741**	

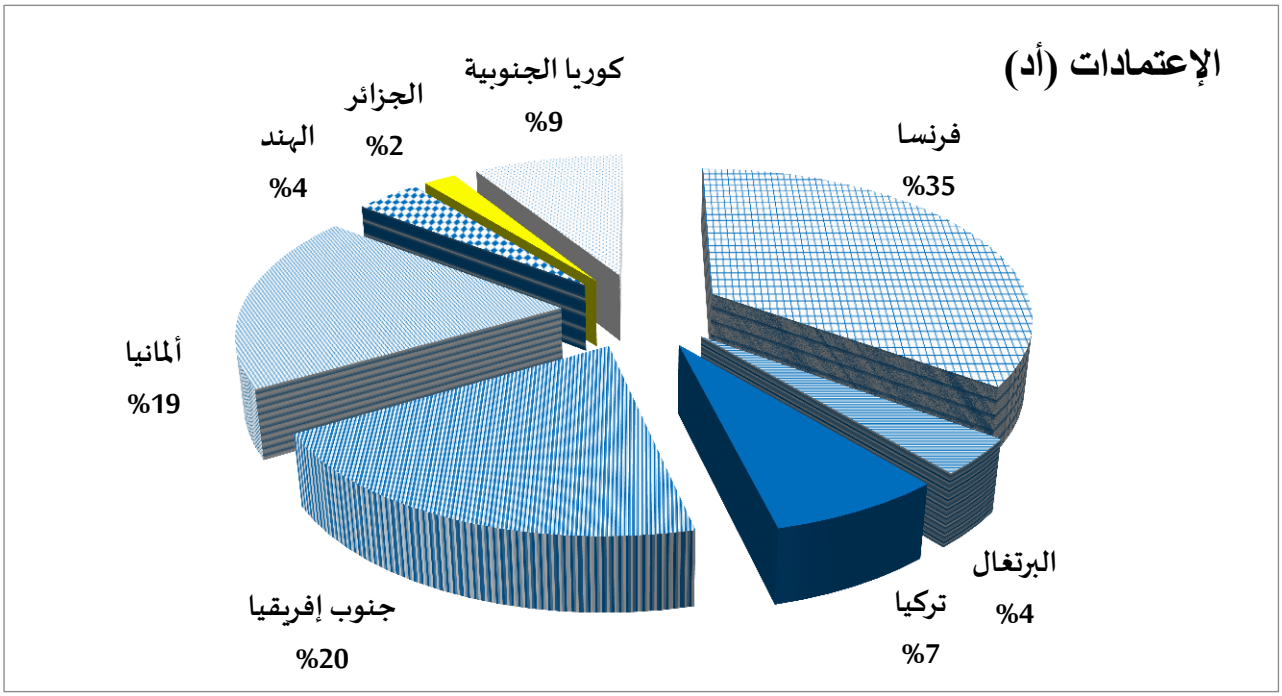

ج- المخابر الدولية المشتركة (LMI):

في إطار تفتح مراكز البحث على الجامعات والشركات الكبرى الأجنبية والاستفادة من خبراتها تدعم الوزارة بعث مخابر دولية مشترك وقد تم سنة 2015 بعث مخبر بحث دولي بالشراكة مع "معهد البحث من أجل التنمية (IRD) " في تونس في مجال البيئة والتصرف في الموارد المائية.

6. تثمين نتائج البحث والتفتح على المحيط

يمثل تثمين نتائج البحث مرحلة أساسية لتفعيل عملية البحث والتطوير ودليلا على التزام هياكل البحث بالانصهار في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية. وفي هذا الإطار تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشجيع تثمين نتائج البحث بتمويل المشاريع المجددة المقترحة من قبل الهياكل العمومية للبحث. ويهدف برنامج تثمين البحث إلى:

- استغلال نتائج البحث في منظومة الإنتاج والخدمات،
- تشريك المؤسسات الاقتصادية المستفيدة من عملية التثمين في تمويل المشروع بنسبة 10%،
- توطيد الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية ودعم البحوث التنموية،
- إنجاز وتطوير النماذج التكنولوجية،
- تحسين أساليب نظم الإنتاج لخدمة المؤسسات الاقتصادية،

- حماية نتائج البحث قبل نشرها والعمل على نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين،
- تشجيع بعث المشاريع المجددة صلب الأقطاب التكنولوجية وبمحاضن المؤسسات،
- تركيز شبكة الأقطاب التكنولوجية لتكون قاطرة للتنمية عبر تثمين نتائج البحث والشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي والبحث،
- تشجيع الباحثين للتنقل والتفرغ لبعث مؤسسات مجددة أو مساعدة المؤسسات الاقتصادية الموجودة على البحث والتطوير.

أ- التنقل والتفرغ:

تبين التجارب المقارنة أن تنقل الأساتذة من الجامعة إلى المؤسسة الاقتصادية، عمومية أكانت أم خاصة، من شأنه أن يساهم في تحسين أداء المؤسسة. وتكون جدوى هذا التنقل أكثر إفادة للمؤسسة إذا ما أمكن للأستاذ الباحث أن ينجز بعض الأنشطة ذات الصلة بالبحث والتطوير في مجال تخصص المؤسسة.

وتدل المؤشرات أن عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنعة ما زال ضعيفا (زهاء 5600 مؤسسة تشغل أقل من 10 أفراد) فضلا عن عدم قدرة أغلبية هذه المؤسسات على تحسين نسبة التأطير صلبها. لذا، توجّب العمل على بعث مؤسسات مجددة قادرة على تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي. وفي هذا الصدد تم سنّ الأمر عدد 1573 لسنة 2002 المؤرخ في أول جويلية 2002 المتعلق بشروط وصيغ الترخيص للأعوان العموميين المباشرين لمهمة بحث أو تطوير تكنولوجي في التنقل إلى المؤسسات أو المنشآت العمومية أو الخاصة لمساعدتها على إحداث مشاريع مجددة وكذلك التفرغ قصد بعث مشاريع مجددة في إطار الأقطاب التكنولوجية ومحاضن المؤسسات.

ويبقى عدد الأساتذة الباحثين المقبلين على هذه الآلية ضعيف إذ لم يتجاوز 13 منتفعا. ويعزى ضعف إقبال الباحثين على آلية التنقل والتفرغ إلى غياب تحفيزات حيث يواصل المدرس الباحث القيام بساعات التدريس كاملة وتأطير البحوث بدون تشجيعات محفّزة. ويتجه النظر إلى مراجعة أحكام الأمر المشار إليه آنفا حتى يكون أكثر تلائما مع مقتضيات بعث المؤسسات أو التنقل إليها لمساعدتها على إنجاز أنشطة بحث وتطوير.

ب- مشاريع تثمين نتائج البحث:

لم يتطور عدد مشاريع تثمين نتائج البحث بالقدر المأمول خلال السنوات المنصرمة. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب نذكر من أهمها:

- إلغاء التعاقد بالنسبة لهذه المشاريع منذ سنة 2011 مما جعل إنجاز العديد من مشاريع تثمين البحث يشهد صعوبات جمّة نظرا لعدم توفر الموارد البشرية اللازمة.

ويتجه النظر إلى مراجعة تبويب الاعتمادات لتمتيع الطلبة بعقود إسداء خدمات في إطار مشاريع تثمين البحث. كذلك، يتجه النظر إلى مراجعة تبويب الاعتمادات المرصودة لمشاريع تثمين البحث لـتأخذ بعين الاعتبار تمكين الباحثين من المشاركة في المعارض أو المسابقات الدولية المتعلقة بتثمين البحث أو التطوير وذلك في حدود نسبة محددة.

وقد تم خلال سنة 2015 إيداع خمسة (05) مشاريع جديدة من قبل هياكل البحث العموميّة. وقد تمت المصادقة على تمويل مشروعين (02) منها باعتمادات جملية تقدر بـ 256,480 ألف دينار تصرف على ثلاثة أقساط. وتم خلاص القسط الأوّل للمشروعين على ميزانية سنة 2015 بتقديرات تساوي 143,537 ألف دينار.

وبقيت ثلاثة مشاريع بصدد إتمام عمليّة التقييم من قبل الخبراء، وحسب التقارير الأولية الواردة علينا من قبل الخبراء الذين تولوا عملية تقييم المشاريع الثلاثة المتبقّية، نأمل أن تتم الموافقة على تمويل مشروعين إضافيين على الأقل وذلك بعد إدخال بعض التعديلات ورفع الاحترازات. وستتم مراجعة الاعتمادات المطلوبة من قبل رؤساء هذه المشاريع لتبلغ قيمتها الجمليّة حوالي 525 ألف دينار سيتم صرفها على حساب ميزانية سنة 2016.

كما تمت خلال سنة 2015 مواصلة تمويل الأقساط الثانية والثالثة لخمسة (05) مشاريع تثمين نتائج بحث متواصلة بكلفة جمليّة تقدر بـــ 500 176 دينار.

ت- براءات الاختراع:

تم خلال سنة 2015 إيداع 56 مطلب براءة اختراع (من بين 67 مطالب واردة) قصد تسجيلها بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية موزعة بين المؤسسات الجامعية والبحثية.

هذا وتجدر الإشارة أن بعض هياكل البحث تتولى إيداع مطالب براءات الاختراع مباشرة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية دون المرور عبر مصالح الوزارة مما ينعكس سلبا على دقة الإحصائيات. لذا توجّب إيجاد شباك موحّد.

ويحدد الأمر عدد 2750 لسنة 2001 المؤرخ في 6 نوفمبر 2001 المتعلق بضبط مقاييس وطرق تقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف الراجعة إلى المؤسسة أو المنشأة العمومية وإلى العون العمومي الباحث الذي ينجز اختراعا أو اكتشافا نسبة العائدات الراجعة بالنظر للعون الباحث المخترع بين 25 و50% من قيمة استغلال الاختراع وذلك بعد خصم التكاليف المباشرة

وغير المباشرة الموظفة على الاختراع. ويمثل غياب مقدار موحّد من العائدات للباحث المخترع مدعاة للتمييز بين المخترعين من نفس الجامعة باعتبار أن المجالس العلمية تحدد هذه المقادير. كذلك يمثل الخصم الموظف على عائدات براءات الاختراع عائقا أمام تحفيز الباحثين لحماية أبحاثهم وتوظيفها لخدمة التنمية باعتبار ضحالة المستحقات الصافية التي يتحصلون عليها. وقد أدى هذا الواقع إلى تباين كبير بين المرتبة التي تحتلها تونس في مجال البحث العلمي (الأولى على مستوى القارة الإفريقية باعتبار التنسيب بعدد السكان والمرتبة 51 على الصعيد الدولي) مع ترتيبها العالمي حسب عدد براءات الاختراع (المرتبة 100). وتدل الأرقام المعروضة آنفا أن المنظومة الوطنية للبحث العلمي تتسم بمنتوج جيّد لكنه غير محمي في أغلب الأحيان ببراءات اختراع.

تأمل الوزارة أن يساهم تنقيح الأمر عدد 2750 لسنة 2001 المؤرخ في 6 نوفمبر 2001 المتعلق بضبط مقاييس وطرق تقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع في خلق ديناميكية جديدة من شأنها حماية الأبحاث التونسية وتوجيها نحو الإمساك بناصية التكنولوجيا بدل الإشهاد والمعرفة.

أما فيما يتعلق ببراءات الاختراع على الصعيد الدولي، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتكفل بدفع مناب المؤسسات التونسية من التسجيل والأتاوى السنوية كلما تعلق الأمر ببراءات اختراع ناتجة عن أبحاث مشتركة مع مؤسسات أجنبية في إطار اتفاقيات مشاريع بحثية وتعاون ثنائي. واعتبارا لكلفة حماية براءات الاختراع على الصعيد الدولي من جهة ولرغبة الباحثين المخترعين في حماية أبحاثهم على الصعيد العالمي من جهة أخرى، فإن التفكير يتجه إلى بعث لجنة خبراء للبت في مطالب تسجيل براءات الاختراع على الصعيد الدولي على أن تتكفل الوزارة بتحمل تكاليف تسجيل البراءات التي يتوفر بها عنصر التجديد وقابلية التسويق.

7. الاعلام العلمي: الاشتراكات بالموارد الالكترونية المفهرسة

تم ضمن مشروع ميزانية 2015، طلب 12.000.000 د.ت. للتعاقد مع ناشري الدوريات الالكترونية المفهرسة وقواعد البيانات العلمية

- تم رصد 10.000.000 د.ت. في قانون المالية لسنة 2015
- تم صرف 10.930.000 د.ت. للاشتراكات بالموارد الالكترونية المفهرسة

	2011	2012	2014	2015	2016
عدد الناشرين	21	21	11	12	10
الاعتمادات م.د.	6	8	12	10	14

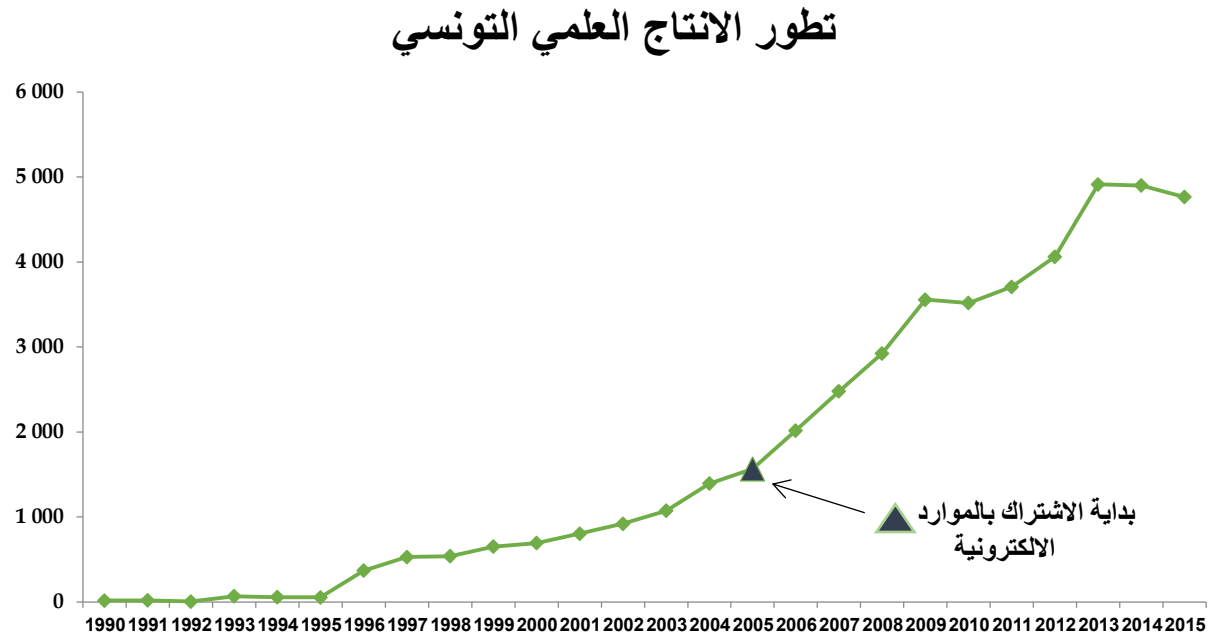

Source: Web of Science (Thomson Reuters)

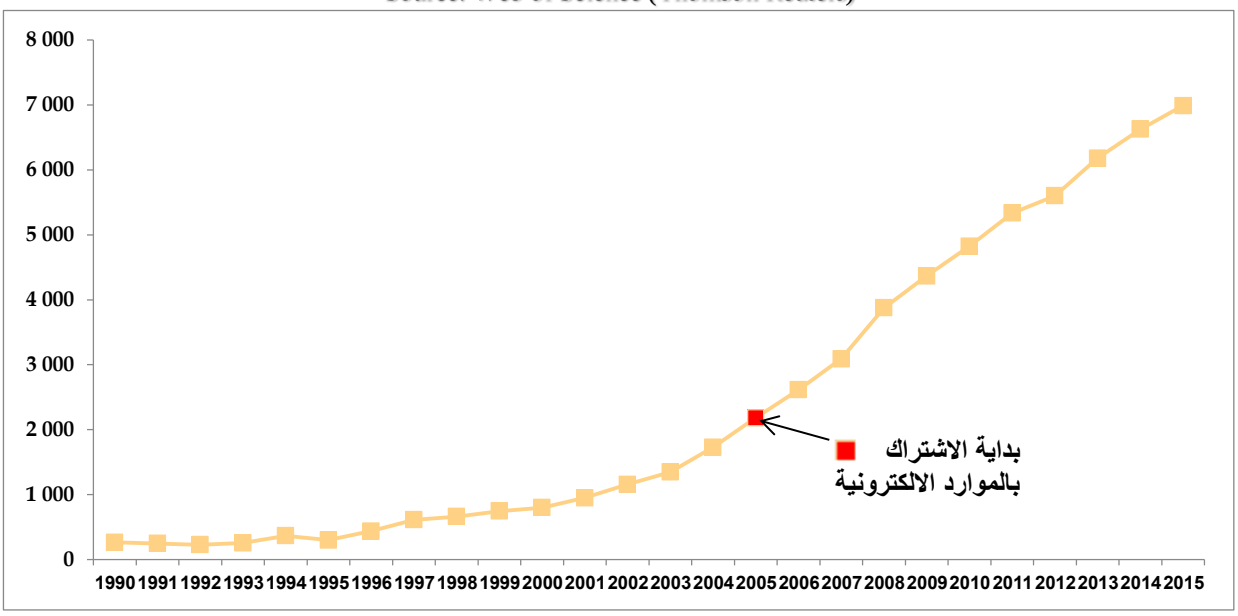

Source: Scopus (Elsevier)

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015:

1. تقديم تنفيذ الميزانية:

شهدت نسبة الانجاز لميزانية برنامج البحث العلمي لسنة 2015 انخفاضا مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت 92% مقابل 102% سنة 2014. ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض المسجل في نسق صرف الاعتمادات للعنوان الأول ليصل إلى 97% مقابل 100% سنة 2014 واعتمادات العنوان الثاني (من 104%السنة الماضية إلى 88% سنة 2015).

جدول عدد3:

نفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2015	إنجازات 2015	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	إع الدفع	إع الدفع	الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**40 012**	**38 634**	**1 378**	**97%**
التأجير العمومي	35 421	34 549	872	**98%**
وسائل المصالح	3 021	3 021	0	**100%**
التدخل العمومي	1 570	1 065	505	**68%**
نـفقات التنمية	**52 713**	**46 361**	**6 352**	**88%**
الإستثمارات المباشرة	**51 853**	**45 501**	**6 352**	**88%**
على الموارد العامة للميزانية	42 053	41 663	390	**99%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	9 800	3 838	5 962	**39%**
التمويل العمومي	**860**	**860**	**0**	**100%**
على الموارد العامة للميزانية	860	860	0	**100%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0		0	
مجموع الميزانية	**92 725**	**84 996**	**7 729**	**92%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج البحث العلمي سنة 2015

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

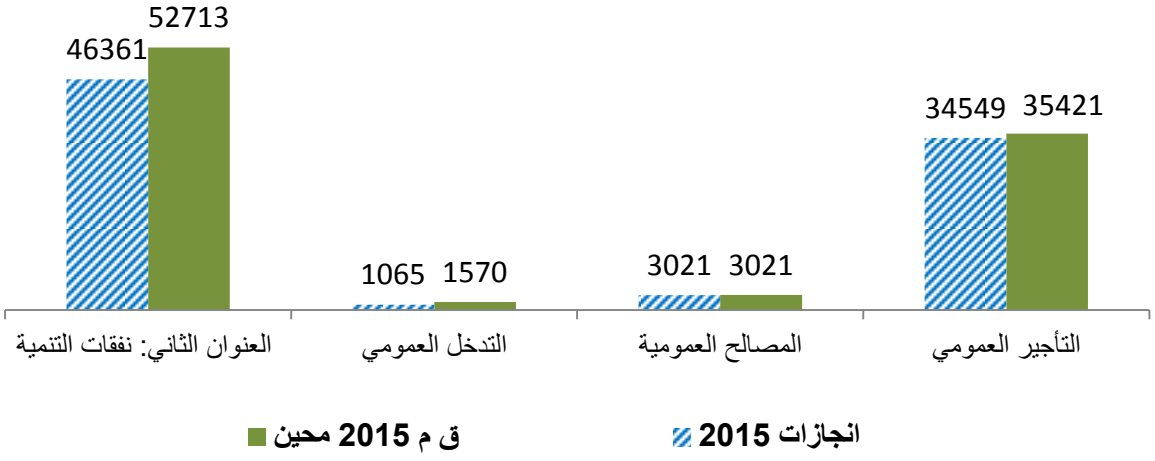

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2015	انجازات 2015	الفارق	نسبة الإنجاز
المركز الوطني للبحوث في علوم المواد	4 297	2 995	1 302	69,70%
مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	6 123	6 059	65	98,94%
مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة	5 193	5 264	-71	101,36%
مركز بحوث وتكنولوجيات المياه	5 718	5 188	530	90,73%
مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس	4 986	5 057	-71	101,42%
المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي	4 352	4 248	104	97,62%
المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية	4 059	4 059	0	100,00%
المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني	11 403	12 328	-925	108,12%
مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية	2 161	1 618	543	74,86%
الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي	838	697	141	83,13%
مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة بسوسة	1 093	954	139	87,31%
مركز البحث في الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة	2 845	939	1 906	33,01%
مركز البحث في الرقميات بصفاقس	2 691	907	1 784	33,70%
الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي	294	223	71	75,96%
برامج أخرى للبحث العلمي	34 103	32 494	1 609	95,28%
البحث العلمي الجامعي	2 568	1 965	603	76,52%
المجموع العام	**92 725**	**84 995**	**7 730**	91,66%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

يبين الجدول تباين نسب الانجاز حسب البرنامج الفرعي حيث تجاوزت نسبة الاستهلاك الـ 100% بالنسبة لأربع مراكز بحث في حين تشهد معظم المراكز نسبة استهلاك أقل من ذلك لعل أبرزها مركز البحث في الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة ومركز البحث في الرقميات بصفاقس (نسبة الانجاز 33.7%).

2. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف1: دعم البحث العلمي

	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
المؤشر 1.1: عدد المنشورات في المجلات العلمية المفهرسة	عدد	4000	4850	121%	4200	4800	114%
المؤشر 2.1: عدد رسالات الدكتوراه والماجستير التي تمت مناقشتها	عدد	5877	4664	%80	7211	4940	**%69**
المؤشر 3.1: عدد المخابر والوحدات	عدد	600	**581**	%96,8	598	**590**	**%99**

- إنتاج المنشورات للمخابر ووحدات البحث في المجلات العلمية المفهرسة

يعد الإنتاج العلمي من أهم المؤشرات لتحديد نجاعة منظومة البحث وتنمية المعارف ومقياسا لضبط نسبة تطور البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، وهو يتمثل خاصة في النشريات العلمية بالمجلات المفهرسة وما تم إنجازه من أطروحات دكتوراه ورسالات ماجستير.

وتعتمد المراصد العالمية لتقييم مختلف الأنظمة الوطنية للبحث العلمي على مؤشر عدد النشريات العلمية بالمجلات المفهرسة لكل مليون ساكن أو لكل ألف باحث. وتمكنت منظومة البحث العلمي من تحسين هذا المؤشر منذ إحداث المخابر والوحدات سنة 1998، حيث تطور بصفة ملحوظة عدد النشريات العلمية للمدرسين الباحثين ليبلغ حوالي 6400 نشرية علمية بالمجلات المفهرسة سنة 2015 (Scopus). وتتوزع نسبة المقالات العلمية حسب المجالات سنة 2015 كما يلي:

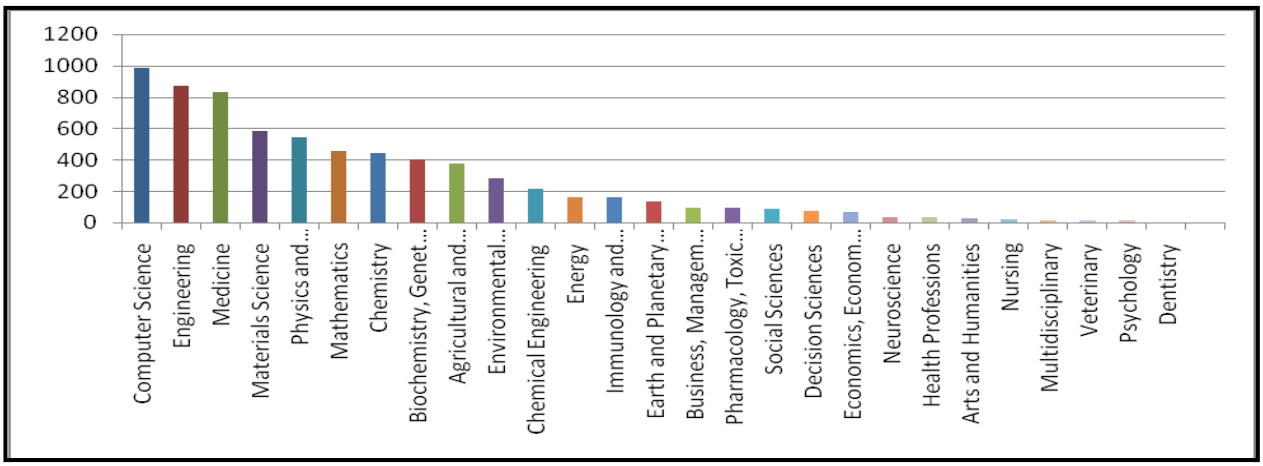

وحسب بوابة العلوم «Web of Science» يمثل الإنتاج العلمي التونسي 48 % من مجموع الإنتاج العلمي المغاربي بالمجلات المفهرسة. وتحتل تونس المرتبة الثالثة في منطقة إفريقيا والعالم العربي للنشر العلمي بالمجلات المفهرسة.

وفيما يلي مقارنة مع الجزائر والمغرب والعربية السعودية على مدى خمسة سنوات الأخيرة (Web of Science)

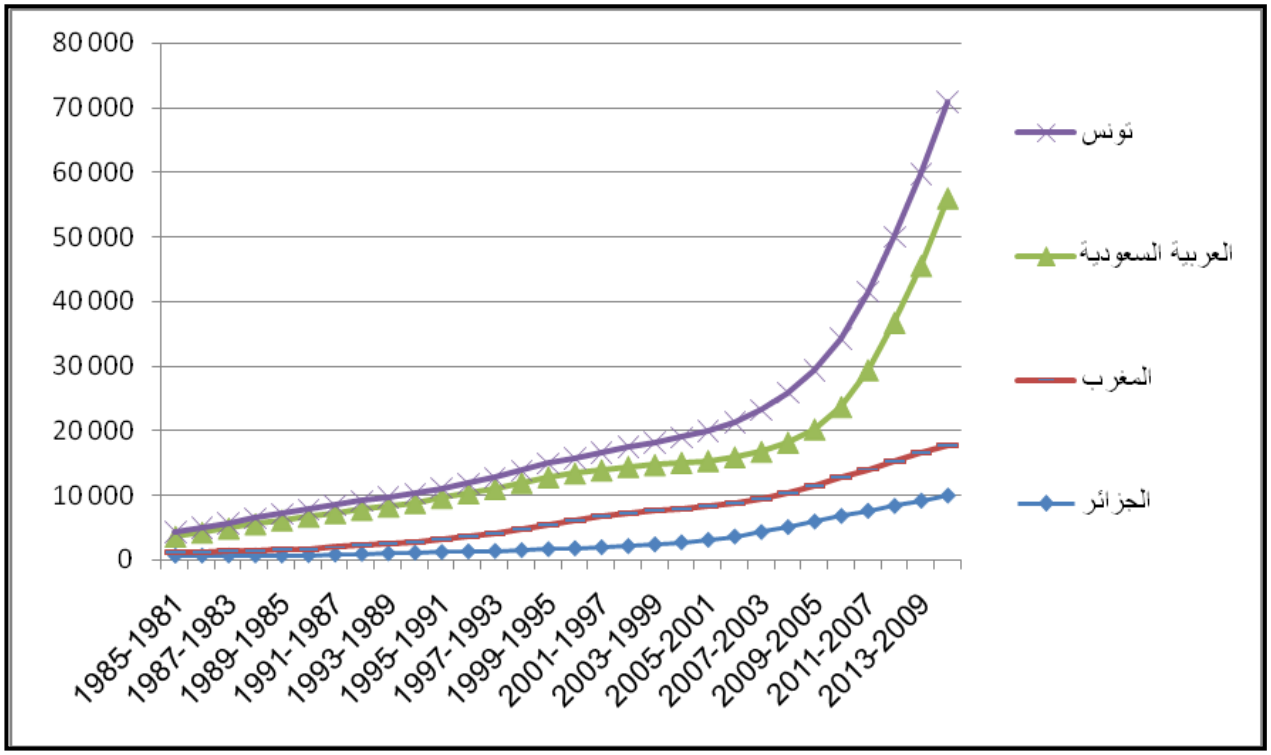

الهدف 2: توجيه البحث نحو الأولويات الوطنية

	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
المؤشر 2.1.2: عدد مشاريع البحث المرتبطة بالتنمية (الجديدة والمتواصلة)	عدد	8	11	%137,5	14	(*)12	86%
المؤشر 2.2.2: عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	عدد	90	86	%95,5	77	(*)75	97%

(*) معطيات أولية نظرا لعدم توفر المعطيات للتأخير الحاصل من قبل هياكل البحث في مد الوزارة بالتقارير السنوية لنشاطها بعنوان سنة 2015.

الهدف 3: دعم نقل وتثمين نتائج البحث العلمي

	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
المؤشر 1.3: عدد البراءات المسجلة على المستوى الوطني والدولي	عدد	50	22	%39	50	56	%112
المؤشر 3 .3: عدد المشاريع المتأتية من تثمين نتائج البحث ومن تفرغ وتنقل الباحثين	عدد	5	2	%40	6	2	%33

- **عدد البراءات المسجلة على المستوى الوطني والدولي**

تم خلال سنة 2015 قبول 67 مطلب براءة اختراع قصد تسجيلها بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. وتم إيداع 56 مطلب براءة اختراع موزعة على 25 مؤسسة تعليم عال وبحث ومركز بحث مقابل 22 سنة 2014.

تطور عدد براءات الاختراع

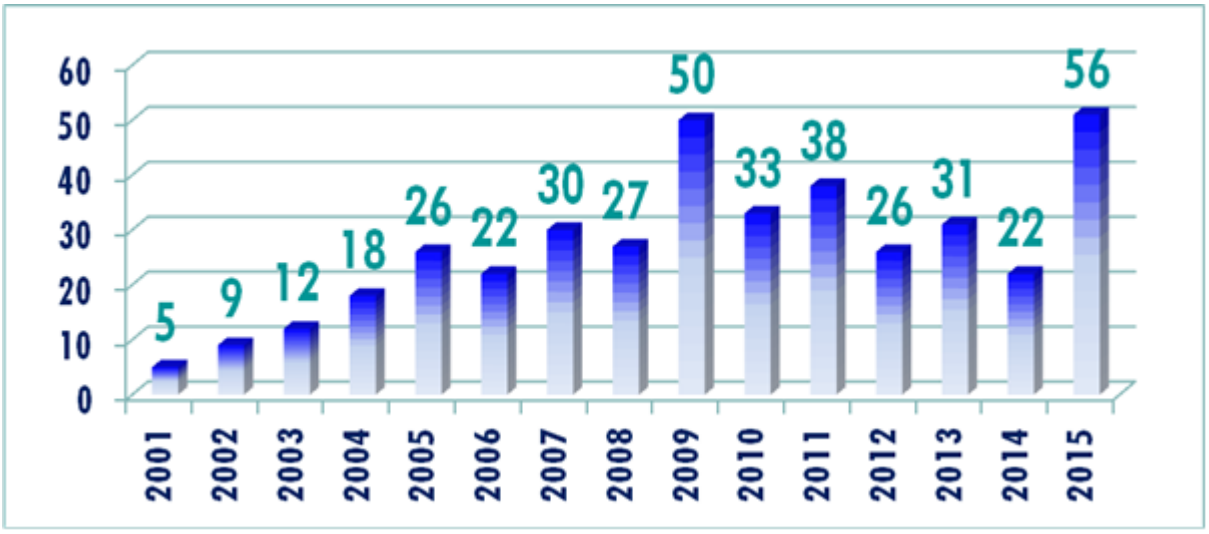

- **عدد المشاريع المتأتية من تثمين نتائج البحث ومن تفرغ وتنقل الباحثين**

يعزى التباين بين عدد مشاريع تثمين البحث المبرمجة والمنجزة إلى أن المشاريع الواردة على الإدارة العامة لتثمين البحث قصد التمويل تخضع لتقييم من طرف 05 اساتذة باحثين متطوعين مختصين في موضوع المشروع. واعتبارا للالتزامات البيداغوجية والبحثية لهؤلاء الخبراء فإن عملية التقييم تستغرق وقتا طويلا لا يتيح المصادقة على عدد كبير من المشاريع خلال نفس السنة. حيث أن نتائج

تقييم المشاريع ترد في بعض الحالات في السنة الموالية لسنة الإيداع مما يقلص من عدد المشاريع الممولة في السنة.

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

- عدم فاعلية الهيكلة الحالية للبحث العلمي وغياب التنسيق بين جميع مكوناتها ،
- تقادم الإطار القانوني لمنظومة البحث العلمي وغياب النصوص التطبيقية قلل من نجاعة القرارات المتخذة لدفع المنظومة للاستجابة للأولويات الوطنية للبحث العلمي ،
- غياب منظومة إعلامية فاعلة تمكن الباحث والإدارة من التواصل والحصول على المعلومة الصحيحة والآنية لتسريع نسق إنجاز برامج ومشاريع البحث المبرمجة والمتابعة الدقيقة لها حتى يسهل تصويبها وتقييمها ،
- هيمنة البحث الأكاديمي على البحث التنموي ،
- افتقار منظومة البحث إلى موارد بشرية مختصة في التثمين ونقل التكنولوجيا،
- عدم الإلمام من قبل الباحثين والمحيط الاقتصادي والإجتماعي بآليات تمويل مشاريع البحث التنموي كتثمين نتائج البحث والبحوث الإيلافية ،
- تشتت آليات الربط بين منظومة البحث العلمي والنسيج الصناعي مما قلل من نجاعتها.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج:

- وضع تصور لحوكمة منظومة البحث العلمي بمراجعة تنظيمها والنصوص القانونية لتفعيلها ،
- وضع مقاييس تمويل جديدة لهيكل ومشاريع البحث العلمي قصد تحسين مردوديتها العلمية على المستوى الدولي (نشر عدد أدنى من المقالات العلمية بالمجلات المفهرسة) وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية ذات البعد التنموي ،
- وضع برنامج لتمكين طلبة الدكتوراه في الاختصاصات الهندسية خاصة من إعداد أطروحاتهم في إطار شراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية بتمويل مشترك بين الوزارة والمؤسّسة الاقتصادية الحاضنة ،
- تعزيز القدرات التسويقية لمراكز البحث والجامعات لتثمين نتائج البحث وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية ،

- استحثاث نسق تركيز مكاتب التثمين بالجامعات من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي وتوفير الموارد البشرية المختصة في مجال التسويق وفي المجالات الضرورية الأخرى ،
- إعداد مشروع أمر جديد يلغي ويعوض الأمر عدد 2750 لسنة 2001 المؤرخ في 6 نوفمبر 2001 والمتعلق بضبط مقاييس وطرق تقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف الراجعة إلى المؤسسة أو المنشأة العمومية وإلى العون العمومي الباحث الذي ينجز اختراعا أو اكتشافا. وذلك بهدف مزيد تحفيز الباحثين على الإقبال على تسجيل براءات الاختراع وتجاوز الشروط التي يفرضها الأمر عدد 2750 لسنة 2001. وفي هذا الصدد، تم اقتراح نسبة 50% كعائدات استغلال البراءة لفائدة الباحث بعد طرح معاليم تسجيل البراءة فقط في حين ينص الأمر الحالي على نسبة تتراوح بين 25 و50% بعد خصم كل المصاريف وتكاليف انجاز البحوث المتعلقة بالبراءة ،

إعداد مشروع أمر جديد يلغي ويعوض الأمر عدد 1573 لسنة 2002 المؤرخ في أول جويلية 2002 والمتعلق بضبط شروط تنقل الأعوان العموميين المباشرين لمهمة بحث علمي أو تطوير تكنولوجي إلى مؤسسات أو منشآت عمومية أو خاصة لمساعدتها على إحداث مشاريع مجددة وكذلك تفرغهم قصد إحداث مشاريع مجددة. ويهدف مشروع الأمر الجديد إلى الترفيع في نسبة الإقبال على هذه الآلية عبر ملائمة مرنة لواجبات الباحث مع مقتضيات نجاح المشروع المزمع إنجازه.

برنـامج "الخدمات الجامعية"

رئيس البرنامج : السيد المنجي النعيمي، المدير العام للشؤون الطالبية

I. التقديم العام للبرنامج:

ينقسم برنامج الخدمات الجامعية إلى أربع برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي لديون الخدمات الجامعية للشمال
- البرنامج الفرعي لديون الخدمات الجامعية للوسط
- البرنامج الفرعي لديون الخدمات الجامعية للجنوب
- برنامج فرعي لخدمات أخرى تشرف عليها مباشرة الإدارة العامة للشؤون الطالبية والبعثات الجامعية بالخارج ويعتني أساسا بالمنح والقروض والسكن الجامعي بالخارج ، كما يشرف على دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات الصحية والإحاطة النفسية في الوسط الجامعي عموما.

II. تقديم الإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2015 :

انطلقت السنة الجامعية 2014-2015 بعد إعلانها سنة للخدمات الجامعية بالتركيز على تطوير الحياة الطالبية من خلال ضبط استراتيجية تهدف إلى تحسين الشروط المادية للطالب لمجابهة متطلبات الدراسة من منح وسكن وإطعام وإحاطة صحية مع توفير الإمكانات اللازمة لتحفيزهم على ممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية.

وتتمثل أهمّ إنجازات برنامج الخدمات الجامعية خلال السنة الجامعية 2014-2015 في ما يلي:

1. المنح والقروض الجامعيـــــة:

أ- المنح الجامعيــة بتونـــس:

بلغ عدد الطلبة المتحصلين على القسط الأول من المنحة الجامعية إلى غاية 31 أكتوبر 2015 35929 طالب، يتوزعون كما يلي :

الديوان	العدد الجملي للطلبة الممنوحين	عدد المنح المسندة إلى غاية 31 أكتوبر 2015
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	42712	13690
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	25303	11952
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	27398	10287
المجـــــــموع	**95413**	**35929**

أما بالنسبة لعدد المنتفعين بمنح جامعية من أبناء مدرسي وموظفي وزارة التربية والتعليم العالي، من طلبة الإجازة والماجستير، فقد بقي مثل السنة الجامعية المنقضية ،في حدود 3020 منحة،

ب- المنـــــح الجامعية بالخـــارج

وبالنسبة للمنح المسندة بالخارج فقد بلغت مع انتهاء السنة الجامعية (2014-2015)، 2483 منحــة، تتوزع على منح التداول بـ 1632 منحة والباقي منح خصوصية لفائدة طلبة الدراسات التحضيرية والهندسة وطلبة الماجستير والدكتوراه، كان النصيب الأكبر منها لفائدة الطلبة المسجلين بفرنسا ثم ألمانيا فكندا.

ت- القروض الجامعية بتونس:

بالنسبة للقروض الجامعية المسندة للطلبة المزاولين دراستهم بتونس، إلى (غاية جوان 2015) فقد بلغت 2243 قرضا، وتتوزع هذه القروض حسب دواوين الخدمات الجامعية كما يلي:

الديوان	عدد القروض المسندة (2014- 2015)
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	1189
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	578
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	476
المجمـــــوع	**2243**

ث- <u>القروض الجامعية بالخارج:</u>

بلغت القروض المسندة في الخارج مع انتهاء السنة الجامعية (2014-2015) 464 قرضا بقيمة جملية حددت بـــ 1.137.600 د مقابل 422 قرضا خلال السنة الجامعية 2013-2014 .

والملاحظ أن أكثر من نصف عدد هذه القروض أسند للطلبة المسجلين بالمعاهد العليا بكل من ألمانيا وفرنسا.

ج- المساعدات الاجتماعية:

بالنسبة للمساعدات الاجتماعية فقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات 1650 طالبا بمبلغ جملي قيمته 412500 دينار.

2. السكن الجامعي العمومي:

بلغ عدد الطلبة المستفيدين من السكن الجامعي العمومي خلال السنة الجامعية 2015/2014 حوالي 48640 طالبا ، يتوزعون على مؤسسات الإيواء بدواوين الخدمات الجامعية الثلاث، للشمال والوسط والجنوب، كان النصيب الأكبر منهم لفائدة الطالبات بحوالي 70% ، محققا بذلك نسبة إيواء ناهزت 17,3 % ، مقابل 18,8 % خلال السنة الجامعية المنقضية، غير أن نسبة الإيواء مقارنة بعدد الطلبة المسجلين تبقى متباينة حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الولايــة	عدد الأحياء	عدد المبيتات	عدد الطلبة المقيمين	عدد الطلبة المسجلين بالجهة[10]	نسبة الإيواء
أريانة	1	4	2085	11397	%18,3
بن عروس	4	2	3734	4289	%87,1
تونس	7	16	9424	69796	%13,5
منوبة		3	2366	17112	%13,8
نابل	2	2	1369	11345	%12,1
زغوان		1	748	1457	%51,3
بنزرت	1	2	2315	10004	%23,1
باجة	1		592	2698	%21,9
جندوبة	1	1	1590	6767	%23,5
الكاف	1	1	1271	3507	%36,2
سليانة	1		737	1721	%42,8
المنستير	3	4	3599	19584	%18,4
سوسة	4	3	3369	32996	%10,2
المهدية		2	1331	6440	%20,7
صفاقس	5	5	6105	37846	%16,1
القيروان	3	2	2493	10168	%24,5
القصرين	1	1	565	1863	%30,3
سيدي بوزيد	1		469	1122	%41,8
قابس	2	2	1727	17408	%9,9
مدنين	2	1	1069	3320	%32,2
تطاوين	1		106	290	%36,6
قفصة		2	1089	9234	%11,8
توزر	1		437	920	%47,5
قبلي	1		50	308	%16,2
المجموع	**43**	**54**	**48640**	**281592**	**%17,3**

عدد الطلبة المقيمين

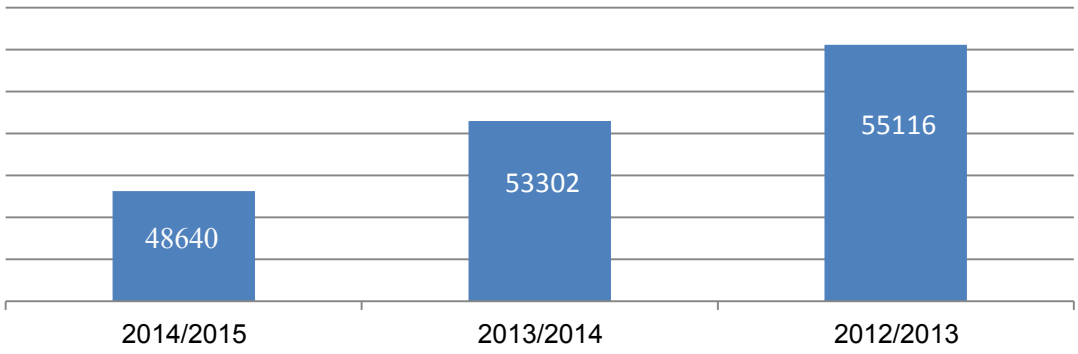

نسبة السكن

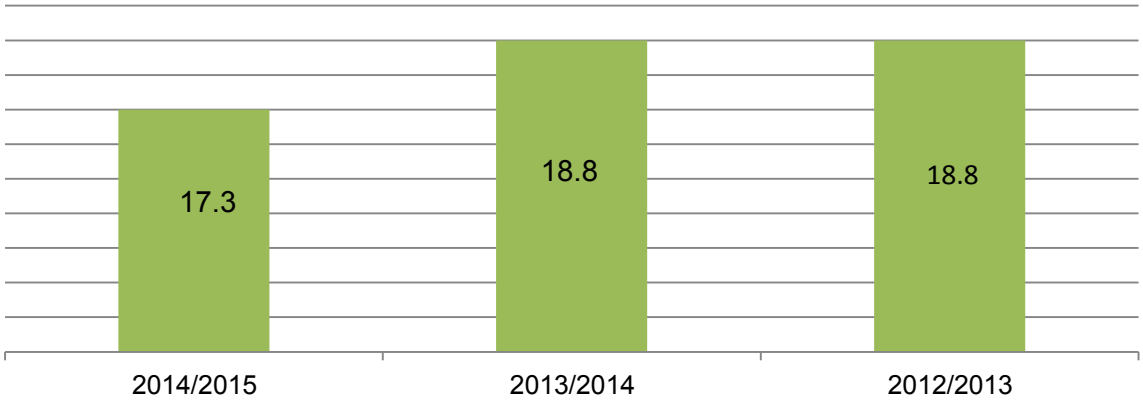

والجدير بالملاحظة أن الاعتماد على آلية المناولة، مازال متواصلا ويشكل نسبة 13 % (سبتمبر 2015)، من مجموع المقيمين ويتفاوت من ديوان إلى آخر حيث يأتي ديوان الخدمات الجامعية للوسط في المرتبة الأولى يليه ديوان الخدمات الجامعية للجنوب ثم ديوان الخدمات الجامعية للشمال.

ويعتمد السكن الجامعي العمومي حاليا على 28146 غرفـــة (سبتمبر 2015)، تمثل منها الغرف الفردية والزوجيّة نسبــة 74 % أي ما يعادل 20.790 غرفة، وهو مؤشر إيجابي لتحسين جودة السكن، في انتظار العمل على الرفع من هذه النسبة خلال السنوات القليلة القادمة.

الديوان	غرف فردية	غرف زوجية	غرف لـــ 3 طلبة	غرف لأكثر من 03 طلبة	المجموع
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	855	7950	3565	461	**12831**
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	283	5457	2013	15	**7769**
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	269	5976	1216	85	**7549**
المجموع	**1407**	**19383**	**6794**	**561**	**28146**

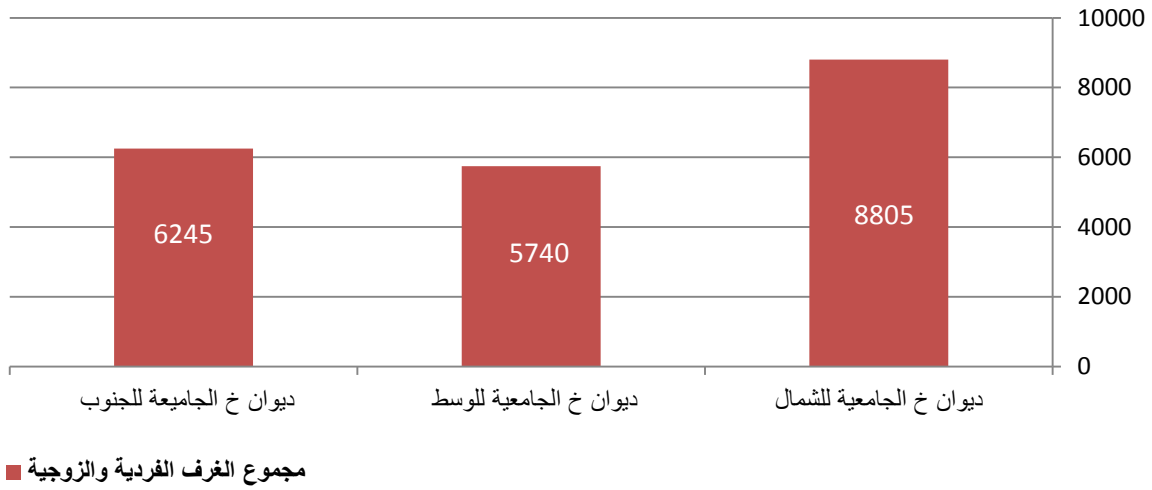

ومواصلة لتحسين شروط الإقامة، بادرت دواوين الخدمات الجامعية خلال السنة الجامعية 2014-2015 إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

بالنسبة لديوان الخدمات الجامعية للشمال: تم تـــوفير الأعداد الكافية من المرافق المشتركة على غرار الأدواش والمغاسل والفضاءات الصحية واقتناء تجهيزات جديدة على غرار الحشايا والطاولات والكراسي والخزائن، بقيمة 354 ألف دينار، كما تم الشروع التدريجي في التخلي عن غرف الإقامة المعدة لأكثر من 03 طلبة.

بالنسبة لديوان الخدمات الجامعية للجنوب: بادر بإلغاء السرير الثالث بالمبيتات الجامعية العمومية باستثناء الحي الجامعي علي النوري والاستغناء عن 03 عمارات مسوغة لعدم استجابتها للشروط المثلى للإقامة، كما تم التخلي عن جناح للإقامة للقيام بأشغال الصيانة بالحي الجامعي عمر بن خطاب بقابس.

وفي نفس الإطار، تتواصل بالتوازي الأشغال التي انطلقت جزئيا ببعض الفضاءات المعدة للسكن داخل المبيتات العمومية قصد إعادة تأهيلها، كما تم التخلي عن بعض أجنحة الإقامة التابعة لمبيتات مسوغة.

ومتابعة لوضعية مشاريع تهيئة الأحياء والمبيتات المرسمة بقانون المالية لسنة 2015 ، فقد كانت على النحو التالي :

إسـم الحي أو المبيت	الإعتمادات المرصودة بحساب الدينار	وضعية المشروع
المبيت الجامعي ابن الجزار بالقيروان	600.000	بصدد الإنجاز بنسبة 25 %
المبيت الجامعي شوقي بالمنزه السابع	1.000.000	بصدد الإنجاز بنسبة 10%
المبيت الجامعي العمران الأعلى 2	1.000.000	بصدد إعداد الملف المرجعي للانطلاق في الدراسات
الحي الجامعي باردو 3	800.000	انتهت الأشغال
المبيت الجامعي للطالبات ببنزرت	800.000	انتهت الأشغال
المبيت الجامعي للبساتين بمنوبـــة	1000.000	بصدد إنجاز القسط الثاني من المشروع.
المبيت الجامعي سيكافينبريا بالكاف	118.000	خصصت الاعتمادات لتهيئة الوحدات الصحية والأدواش ، وقد تم إنجاز الأشغال.
المبيت الجامعي ابن رشد تونس		
المبيت الجامعي ببن عروس		
المبيت الجامعي بالمنزه	80.000	أنجزت الأشغال
الحي الجامعي ببن عروس		
المبيت ج محمود المسعدي بجندوبة	200.000	بصدد إنجاز الأشغال
المبيت الجامعي بزغوان	800.000	بصدد الاستلام النهائي
الحي الجامعي باردو 2	350.000	تقدم الأشغال بنسبة 40% (القسط الثاني)
الحي الجامعي الغزالي بسوسة	800.000	بصدد إعداد ملفات طلب العروض
الحي الجامعي المروج	900.000	بصدد إعداد ملفات طلب العروض
المبيت الجامعي المروج 3	1000.000	
الحي الجامعي حمام الشط	1.000.000	تقدم الأشغال بنسبة 10 %
المبيت الجامعي الرياض بسوسة	700.000	بصدد إعداد ملفات طلب العروض
المبيت الجامعي العمران الأعلى 3	630.000	بصدد الإعلان عن طلب العروض
المبيت الجامعي بنابل	1.000.000	بصدد الانطلاق في الأشغال
المبيت ج الإمام المازري المنستير	350.000	بصدد الاستلام الوقـــــتي
المبيت الجامعي سهلول	1.200.000	في طـــــور طلب العـــــــروض
المبيت الجامعي العمران الأعلى 1	1.000.000	بصدد إعداد الملف المرجعي للانطلاق في الدراسات
المبيت الجامعي الياسمين	1.000.000	بصدد إعداد الملف المرجعي للانطلاق في الدراسات
المبيت الجامعي ابن زهر بمنوبة	100.0000	بصدد الدراسات المعمارية
المبيت ج محمود المسعدي بجندوبة	200.000	بصدد إنجاز الأشـــــــغال
المبيت الجامعي بزغوان	800.000	بصدد الاستـــــــلام النهائي

3. الإطـــعام الجامـــعي:

بلغ عدد المطاعم الجامعية خلال سنة 2015/2014، 76 مطعما وزّعت خلال هذه السنة، معدّل 76128 أكلة في اليوم، حيث تصدّرت فيها المطاعم التابعة لولاية تونس (12 مطعما) المرتبة الأولى بمعدل 10775 أكلة يوميا، غير أن ولاية المهدية تُعدّ الأولى من حيث معدل الأكلات الموزعة بالمطعم الواحد، أي بحوالي 2455 أكلة ، أما ولاية قابس فتتصدر المرتبة الأولى من حيث نسبة الطلبة المستفيدين من الأكلة الجامعية في اليوم وذلك في حدود 51,3 % من العدد الجملي للطلبة المسجلين بالولاية، وفي ما يلي بعض المعطيات حول معدلات الأكلة ونسبة الطلبة المستفيدين منها حسب الولايات:

توزيع عدد المطاعم الجامعية والأكلات الموزعة يوميا حسب الولاية

الولاية	عدد المطاعم الجامعية (1)	عدد الأكلات الموزعة يوميا
تونس	12	10775
أريانة	4	1878
بن عروس	6	4162
منوبة	2	3411
نابل	3	2291
زغوان	1	500
بنزرت	3	2976
باجة	1	807
جندوبة	2	1623
الكاف	2	1338
سليانة	1	775
سوسة	5	4837
المنستير	5	7406
المهدية	1	2455
صفاقس	9	10732
القيروان	4	4942
القصرين	2	869
سيدي بوزيد	1	546
قابس	4	8929
مدنين	3	1712
تطاوين	1	142
قفصة	2	2246
توزر	1	463
قبلي	1	313
المجموع	**76**	**76128**

تطرح ظاهرة ارتفاع عدد المستفيدين من الأكلة الجامعية مقارنة بعدد المطاعم المتوفرة بكل ولاية مشاكل عديدة منها الاكتظاظ وصعوبة التوزيع حيث يصل في قابس إلى 2231 أكلة بكل مطعم جامعي وفي منوبة 1137 أكلة وقفصة 1123 أكلة.

ومتابعة لوضعية مشاريع تهيئة المطاعم الجامعية (مشاريع ذات صبغة وطنية)، المرسمة بقانون المالية لسنة 2015 نُورد ما يلي :

اسم المـطعم الجامعي	الاعتمادات المرصودة بحساب الدينار	وضعية المشروع
المطعم الجامعي حي المنارة بقابس	800.000	بصدد إعداد ملفات طلب العروض
المطعم الجامعي بقرطاج	800.000	تقدم الأشغال بنسبة 20 %
المطعم الجامعي ابن زيدون بمنوبة	200.000	بصدد إنجاز الأشغال
المطعم الجامعي بماطر	500.000	انتهت الأشغال
المطعم الجامعي ببن عروس	500.000	انتهت الأشغال
المطعم الجامعي بسيدي ثابت	3.000.000	انتهت الأشغال
المطعم الجامعي حنبعل بالكاف	33.000	انتهت الأشغال

4. الإحاطة النفسية والتغطية الصحية:

في مجال الإحاطة النفسية، تسخّر الوزارة 60 أخصائي نفساني منها 41 أخصائيا ينشطون بمؤسسات التعليم العالي و 19 أخصائيا بدواوين الخدمات الجامعية، وقد بلغ عدد المؤسسات المنتفعة على الأقل بمعدل زيارتين للأخصائيين في الأسبوع 12 مؤسسة، لتأمين حصصا للإصغاء العلاجي والتحسيسي والتدخلات الاستعجالية لمساعدة الطلبة على تجاوز بعض الصعوبات الصحية والنفسية والاجتماعية، خاصة منهم الطلبة الوافدين الجدد على الجامعة حيث مثلوا نسبة 45 % من الحالات، ويرجع ذلك إلى صعوبات التأقلم مع المحيط الجديد وصعوبة التواصل مع الآخر بمؤسسات الإقامة.

وقد تمكن الأخصائيون النفسانيون خلال السنة الجامعية المنقضية من القيام 6697 حصة فردية وجماعية، لفائدة الطلبة المقيمين، فضلا عن المداخلات والبحوث الميدانية والزيارات الليلية التي أنجزت خاصة في مجال التواصل والعلاج السلوكي والإحاطة بالطالب الجديد، وغالبا يتم ذلك بالتعاون مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.

الديوان	عدد المؤسسات التي تحتوي على خلايا انصات	عدد المؤسسات التي تحتوي على وقاية صحية
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	28	7
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	8	4
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	12	4
المجمـوع	**48**	15

أما في المجال الصحي ، فقد توصلت مؤسسات السكن الجامعي إلى عقد 63 اتفاقية مع أطباء الصحة العمومية قصد تمكين الطلبة المقيمين من التمتع بالعلاج خاصة في الحالات الطارئة.

5. النشـــاط الثـقافي الجامـــعي:

الديـــــــوان	النشاط الثقـــــــافي والترفيهي			النشاط الرياضي		
	عدد النوادي	**عدد المنخرطين**	**عدد المؤطرين**	**عدد النوادي**	**عدد المنخرطين**	**عدد المؤطرين**
ديوان خ ج للشمال	397	7325	49	148	3020	26
ديوان خ ج للوسط	161	3255	101	41	909	19
ديوان خ ج للجنوب	93	1854	55	49	1347	48
المجمـــــوع	**651**	**12434**	**205**	**238**	**5276**	**93**

تتوزع الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية على مختلف مؤسسات الخدمات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي ويدعمها في ذلك 17 مركزا ثقافيا بمختلف الأقطاب الجامعية بالشمال والوسط والجنوب. وقد تمكنت مؤسسات الخدمات الجامعية، خلال السنة الجامعية 2014-2015 من احتضان 889 ناديا ثقافيا ورياضيا ضمت حوالي 19734 طالبا منخرطا، أي بنسبة 40.41 % من عدد المقيمين.

ويؤمن قطاع النشاط الثقافي تظاهرات قارة منها ما هو ومحلي وجهوي ومنها ما هو وطني ودولي ، وتبقي المهرجانات الثقافية والرياضية التي تنتظم في نهاية كل سنة بدواوين الخدمات الجامعية والجامعات أهم التظاهرات التي تختزل التنافس والتتويج النهائي لأنشطة النوادي الثقافية والجمعيات الرياضية على امتداد سنة جامعية كاملة.

وتفعيلا لمختلف اتفاقيات الشراكة بين مؤسساتنا الجامعية فيما بينها أو مع مؤسسات ثقافية وشبابية تابعة لهياكل عمومية أخرى، تُنظّم بمختلف الجهات، العديد من التظاهرات والمهرجانات الثقافية والرياضية، تُمكّن مؤسساتنا من فُرص للإشعاع على المحيط الثقافي، الجهوي والوطني.

وفي إطار انفتاح المؤسسة الجامعية على الفضاء الثقافي الدولي ينظّم كلّ من المركز الثقافي الجامعي يحيى بن عمر بسوسة و المركز الثقافي الجامعي بالمنستير المهرجان الدولي للموسيقى والمهرجان

الدولي للمسرح الجامعي، بمشاركة العديد من الفرق الموسيقية والمسرحية الجامعية من مختلف الدّول الأجنبية، كما يشرف ديوان الخدمات الجامعية للشمال على تنظيم" ملتقى الشعراء الطلبة العرب" بالمركز الجامعي للفنون الدراميّة والأنشطة الثقافيـــّـــــة بتونس وكذلك اللقاء الدولي للطلبة الرسامين.

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015:

1) تقديم تنفيذ ميزانية برنامج الخدمات الجامعية:

تحسنت نسبة الانجاز بالنسبة لميزانية برنامج الخدمات الجامعية خلال سنة 2015 لتبلغ 98 % مقابل 87.5% خلال سنة 2014. وقد تم تسجيل ارتفاعا هاما على مستوى نسب الانجاز لنفقات التنمية حيث بلغت 80% (زيادة تقدر بـ 26% مقارنة بسنة 2014).

وتقدم الجداول التالية مقارنة بين التقديرات والانجازات الخاصة بالبرنامج حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج الفرعية.

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2015	إنجازات 2015	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	إع الدفع	إع الدفع	الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**271 307**	**270 011**	**-1 296**	**99.5%**
التأجير العمومي	76 527	75 840	-687	**99%**
وسائل المصالح	38 941	39 346	405	**101%**
التدخل العمومي	155 839	154 825	-1 014	**99%**
نـفقات التنمية	**18 600**	**14 849**	**-3 751**	**80%**
الإستثمارات المباشرة	**18 600**	**14 849**	**-3 751**	**80%**
على الموارد العامة للميزانية	16 500	14 849	**-1 651**	**90%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	2 100	0	**-2 100**	**0%**
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	
على الموارد العامة للميزانية			**0**	
على موارد القروض الخارجية الموظفة			**0**	
مجموع الميزانية	**289 907**	**284 860**	**-5 047**	**98%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

يبين الجدول أعلاه تجاوزا طفيفا لنفقات وسائل المصالح مقارنة بالاعتمادات المرصودة بفارق قدر بـ 405 أ.د. بينما شهد نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة للتدخل العمومي تحسنا كبيرا مقارنة بالسنة الماضية حيث ناهز الـ100% في حين لم يتجاوز 83%سنة 2014.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الخدمات الجامعية سنة 2015

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

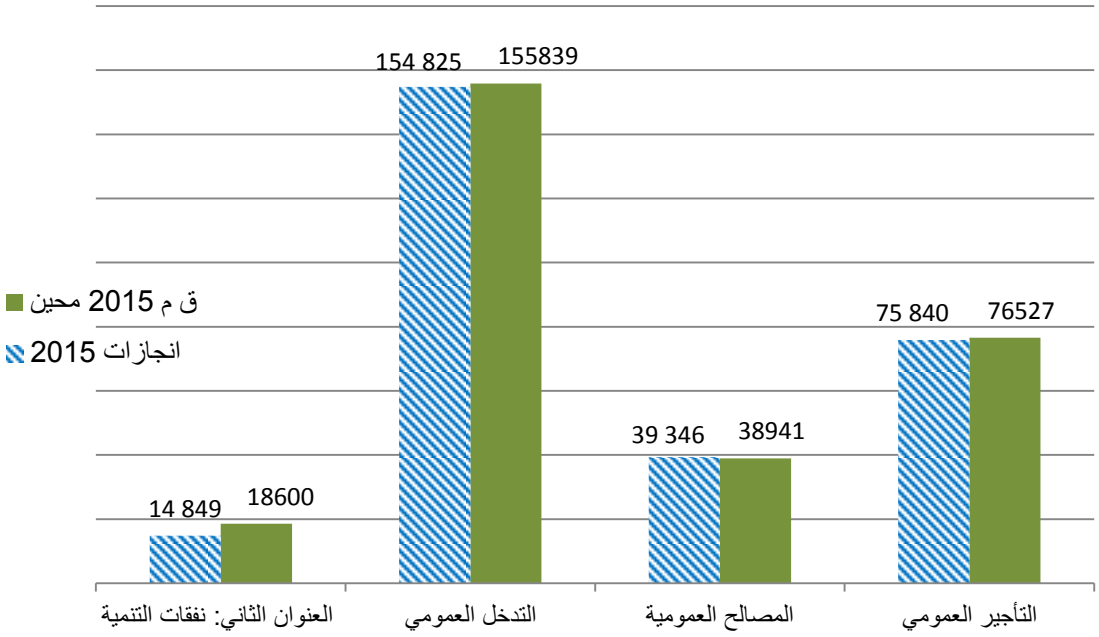

جدول عدد4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الخدمات الجامعية لسنة 2015

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2015	انجازات 2015	الفارق	نسبة الإنجاز
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	64 749	62 264	-2 485	96,16%
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	39 843	38 779	-1 064	97,33%
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	37 299	35 489	-1 810	95,15%
برامج أخرى للخدمات الجامعية	148 016	148 329	313	100,21%
المجموع العام	**289 907**	**284 860**	-5 047	98,26%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

2) تقديــم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.

تمت مراجعة أهداف ومؤشرات برنامج الخدمات الجامعية في مناسبتين سنتي 2012 و2015 ، وقد حافظ البرنامج على نفس الأهداف تقريبا والتي تتلخص في تحسين الخدمات المسداة لفائدة الطالب من طرف دواوين الخدمات الجامعية والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

الهـدف 1.3: تطوير منظومة السكن والاطعام الجامعي.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد المبيتات والأحياء الجامعية التي لا تتجاوز نسبة الاشغال بها 100%	عدد	77	80	72	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	97	98	95	
المؤشر1.1.3: نسبة المبيتات والأحياء الجامعية. التي لا يتجاوز عدد المقيمين بها طاقة استيعابها القصوى	نسبة مئوية	% 79,38	%81.63	% 75,8	% 92,85

تحليل المؤشر 1.1.3: يعود الفارق السلبي المسجل بين التقديرات والانجازات أساسا إلى قرار الوزارة إيواء الطلبة الإناث المرسمين بالسنوات الثالثة ضمن آلية السكن الاستثنائي مما ولّد ضغطا على المبيتات والأحياء الجامعية العمومية.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	عدد	44	47	63	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	97	98	95	
المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.	نسبة مئوية	%45.3	%48	% 66,31	% 138,14

تحليل المؤشر 2.1.3: شهد عدد المؤسسات التي توفر خدمات متكاملة للطلبة تطورا إيجابيا تجاوز التقديرات المنتظرة ولاح ذلك من خلال استجابة 70 مؤسسة للمقاييس المحددة بالمؤشر، مقابل 44 مؤسسة بالنسبة للسنة الجامعية المنقضية.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد المطاعم الجامعية التي تتوفر بها مرافق متكاملة وذات جودة عالية في مجال الاطعام الجامعي	عدد	44	47	(*)	(*)
العدد الجملي للمطاعم الجامعية	عدد	97	98	(*)	(*)
المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية التي تتوفر بها مرافق متكاملة وذات جودة عالية في مجال الاطعام الجامعي	نسبة مئوية	%45.3	%48	(*)	(*)

تحليل المؤشر 2.2.3: نظرا لعدم ورود التقرير السنوي للسلامة الصحية بمؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية الذي يتم اعداده من طرف الإدارة الطب المدرسي والجامعي الراجعة بالنظر لوزارة الصحة العمومية، فإنه لا يمكن احتساب هذا المؤشر حاليا.

الهـــدف 2.3 : تحسين الإحاطة الاجتماعية والنفسية للطالب.

تحسنت جميع مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهذا الهدف حيث تجاوزت النسب المنتظرة والمقدرة لهذه السنة.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الطلبة المتحصلين على القسط الأول من المنحة الجامعية إلى غاية 31 أكتوبر من السنة	عدد	36817	37100	35929	
العدد الجملي للطلبة الممنوحين	عدد	105882	106000	95413	
المؤشر1.2.3: نسبة الطلبة المتحصلين على القسط الأول من المنحة الجامعية إلى غاية 31 أكتوبر من السنة.	نسبة مئوية	% 34.7	% 35	% 37,65	% 107,57

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد المؤسسات التي تتمتع بزيارتين للأخصائيين النفسيين أسبوعيا	عدد	6	10	12	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	97	98	95	
المؤشر2.2.3: نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات منتظمة للأخصائيين النفسانيين.	نسبة مئوية	%6.25	%10،2	%12.6	% 123,52

في مجال الإحاطة النفسية تطورت نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات الأخصائيين كما تعزز هذا المجال بكثافة الأنشطة العلاجية والتحسيسية والوقائية المقدمة للطالب سواء عبر الحصص الفردية أو الجماعية ، فضلا عن فاعلية التدخلات الموجهة للاهتمام بالطلبة الجدد والزيارات الميدانية والليلية وكذلك التعاون الملحوظ مع أخصائيي الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.

ورغم تحقيق الانتظارات المحددة لهذه السنة ، تتواصل صعوبات هذا القطاع بالنظر إلى العدد المحدود للأخصائيين حيث نعتمد على أخصائي وحيد لكل 2700 مقيم بالنسبة لمؤسسات السكن الجامعي بينما تعول مؤسسات التعليم العالي على معدل أخصائي لكل 6200 طالبا مسجلا.

وتتعمق هذه الصعوبات إذا اعتبرنا نقص التنسيق بين الأخصائيين الناشطين بالأحياء والمبيتات والأخصائيين بالجامعات من جهة وبين الأخصائيين والأطباء والأعوان التابعين لوزارة الصحة العمومية.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الإتفاقيات المبرمة بين مؤسسات السكن الجامعي وأطباء الصحة	عدد	41	50	61	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	97	98	95	
المؤشر 3.2.3:نسبة مؤسسات السكن الجامعي المنتفعة بالتغطية الصحية لفائدة الطلبة	نسبة مئوية	%42	%51	%64.21	% 125,9

يمكن تفسير التحسّن المسجل في المؤشر الخاص بنسبة المؤسسات المنتفعة بالتغطية الصحية بانخراط ثُلثي (3/2) مؤسسات الإيواء الجامعي بعملية التعاقد مع أطباء الصحة العمومية، ومن المنتظر أن تشمل هذه التغطية باقي المؤسسات خلال السنوات القادمة..

الهدف 3.3: **تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية**.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي داخل المبيتات	عدد	19724	22275	19734	
عدد الطلبة المقيمين بالمبيتات	عدد	50049	49500	48474	
المؤشر1.3.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي.	نسبة مئوية	%39.4	45%	%40.7	% 90,46

إن تحسّن الإقبال على تعاطي النشاط الثقافي والرياضي بمؤسسات الخدمات الجامعية لا يحجب عنا ضعف نسبة الانخراط بهذا القطاع إذا اعتبرنا جميع الطلبة المسجلين بالجامعات، فهي لا تتعدّي 7.8% وهذا يرجع أساسا إلى جملة من الأسباب، وأهمـها:

- صعوبة تأمين حصص تنشيط ثقافي ورياضي بمؤسسات التعليم العالي والبحث، أمام اشكالية الزمن المدرسي.
- عدم استمرارية البرامج الثقافية نتيجة التعويل على منشطين متعاقدين وعرضيين.
- صعوبة ايجاد الفضاءات الرياضية الملائمة لاحتضان التظاهرات والمهرجانات الرياضية الكبرى.
- الارتفاع المشط للمعاليم الموظفة على كراء الملاعب الرياضية التابعة لهياكل أخرى.
- قلة الفضاءات المعدة للنشاط الرياضي ببعض المؤسسات الجامعية وحاجة البعض الآخر إلى الإصلاحات الضرورية.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	انجازات 2014	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد المنشطين بالنوادي داخل المبيتات	عدد	258	400	385	
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي	عدد	19724	22275	19734	
المؤشر 2.3.3 : نسبة تأطير الطلبة بالنوادي داخل المبيتات.	نسبة مئوية	76	65	51	% 91,07

شهد هذا المؤشر تحسنا ملحوظا حيث ناهزت نسبة الانجاز رغم تواصل وجود عراقيل ترتيبية تحول دون النهوض بهذا القطاع وتطوير مردوده وتتعلق أساسا بعزوف المؤطرين المختصين في مجال التنشيط الثقافي والرياضي عن التعامل مع مؤسسات التعليم العالي وذلك لتدني المعلوم المحدد لحصة التنشيط وتقييد عددها.

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

- تهرّم بعض المبيتات وتهالك أجهزتها ومعدّاتها مما يؤثر سلبا على الشروط الضرورية للإقامة.
- تدني مستوى الخدمات المقدمة للمقيمين من طرف مبيتات المنظمة التونسية للتربية والأسرة فضلا عن عدم قدرة هذه المؤسسات على مسايرة الاستراتيجية العامة لبرنامج الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الإقامة للطلبة.
- الكثافة المرتفعة لعدد المنتفعين بالأكلة ببعض الجهات بالنظر لعدد المطاعم المتوفرة والعدد الطلبة المسجلين وما يطرحه من اشكالات الاكتظاظ وصعوبة توزيع الأكلة.
- ضعف نسبة تأطير الطلبة بالنّـوادي الثقافية والرياضية داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
- ضعف البنية التحتية الخاصة بأنشطة الثقافية والرياضية الجامعية.
- غياب الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية النفسية والصحية.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج:

- **السكن الجامعي :**

- الترفيع في الاعتمادات المرصودة للقيام بعمليات التجديد والصيانة لفائدة المبيتات والأحياء الجامعية.
- التخلص التدريجي من الاعتماد على مبيتات المنظمة التونسية للتربية والأسرة، نظرا لتدني مستوى الخدمات المقدمة للمقيمين فضلا عن عدم قدرة هذه المؤسسات على مسايرة الاستراتيجية العامة لبرنامج الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الإقامة للطلبة.
- مـــزيد الرفـــع من غـــرف السكن الفرديـــة والـــزوجية في اتّجـــاه الإلـــغاء النهائي للاعـتماد على السرير الثالث بالغرفة الواحدة.

- إنجاز كل الإجراءات والتدخلات الضرورية لتوفير خدمات متكاملة للطلبة بمؤسّسات الإيواء الجامعي وفق مقاييس محددة تأخذ بعين الاعتبار عدد المنتفعين وكذلك الجودة والرفاهية المطلوبتين لتحسين ظروف الإقامة، ومن ذلك نذكر قاعات العلاج المجهزة ، وخدمات للأنترانت بسعة تدفق عالية فضلا عن خدمات الاستحمام.
- الرفع من نسبة الاستجابة لمطالب السكن الجامعي باعتماد مزبد من المرونة في تحديد الشروط المستوجبة للتمتع بالسكن.

- **الإطعام الجامعي:**

- وضع خطة لتأهيل المطاعم الجامعية للانخراط في المسار الإشهادي المتعلق بالسلامة الغذائية والشروع في تحسين بنيتها التحتية والخدماتية وتأهيل أدائها لضمان استجابتها للمعايير المعمول بها للحصول على الإشهاد.
- معالجة الكثافة المرتفعة لعدد المنتفعين بالأكلة ببعض الجهات بالنظر لعدد المطاعم المتوفرة ولعدد الطلبة المسجلين وما يطرحه من اشكالات الاكتظاظ وصعوبة توزيع الأكلة.
- توفير العدد اللازم لأعوان المختصين في مجال الطبخ من خلال الانتدابات بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوينيّة لفائدة فنيي الصحة الغذائية، قصد تحسين جودة الأكلة وضمان شروط السلامة الغذائية.
- الشروع في الاعتماد التجريبي على البطاقة الذكية لتسديد معلوم الأكلة الجامعية والحجز، للتقليص من ظاهرة الاكتظاظ، قبل تعميم هذه التجربة على جميع مؤسسات الخدمات الجامعية.

- **الأنشطة الثقافية والرياضية**

- العمل على تحسين نسبة إقبال الطلبة وانخراطهم بالأنشطة الثقافية والرياضية عبر مراجعة الزمن المدرسي ببعض المؤسسات الجامعية حتى يتفرغ الطلبة للنشاط بمختلف النوادي.
- تحسين نسبة تأطير الطلبة بالنّـوادي الثقافية والرياضية داخل مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بتحيين الأمر عدد 2104 لسنة 1990 المؤرخ في 17 ديسمبر 1990 الخاص بانتداب المنشطين الثقافيين والرياضيين المتعاقدين بصفة عرضية والرفع من عدد الحصص المسموح بها والترفيع في المعلوم الموظف للحصة الواحدة.

- تفعيل اتفاقيات تعاون بين المؤسسات الجامعية ونظيراتها بمختلف الهياكل الثقـــافية والرياضيـــة وإرساء شراكة مع دور الثقافة والشباب تُشجع على الاستغلال المشترك للفضاءات الرياضية والثقافية.
- تهيئة وتأهيل الفضاءات الثقافية والرياضية الجامعية.
- التعاون مع المؤسسات السياحية قصد استغلال الطلبة للمؤسسات السياحية بأسعار مناسبة ومشجعة خاصة خارج الذروة السياحية.
- التكثيف من التظاهرات الثقافية والرياضية سواء محليا وجهويا أو وطنيا ودوليا ، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لتشريك الطلبة في مختلف المسابقات.

- **التغطية الصحية والإحاطة النفسية.**

- دعوة باقي مؤسسات السكن الجامعي (34 مؤسسة) إلى التعاقد مع أطباء الصحة العمومية لتمكين الطلبة المقيمين من العلاج وخاصة في الحالات الاستعجالية والطارئة.
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية النفسية والصحية. وتفعيل اتفاقيات التعاون مع كل من الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري والجمعية التونسية للوقاية من الحوادث المدرسية.
- تكثيف الإصغاء الوقائي والتواصل الاجتماعي.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأخصائيين النفسانيين.
- إحداث خط أخضر للإحاطة النفسية والاجتماعية.

برنـامج "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج : السيد الطيب بنمنصور، المدير العام للمصالح المشتركة

I. التقديم العام للبرنامج :

يعمل برنامج القيادة والمساندة بوصفه برنامجا أفقيا على توفير الوسائل المادية والبشرية لحسن تنفيذ مختلف البرامج ومتابعتها مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة.

وفي هذا الإطار يهدف البرنامج إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال الرفع في نسبة التأطير وتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وتنويع مجالاتها لتشمل كل الأصناف الإدارية من إطارات وأعوان تنفيذ وعملة.

كما يهدف أيضا إلى تطوير النظام المعلوماتي للوزارة وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات عبر توفير الإطار البشري المختص في مجال تكنولوجيات المعلومات والعمل على وضع نسبة هامة من الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط وذلك بهدف التعريف ببرامج الوزارة وتوفير الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن.

إلى جانب ذلك فإن البرنامج يهدف إلى ترشيد التصرف في البنايات والتجهيزات من خلال الصيانة الدورية للمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة وتحسين ظروف العمل بالمؤسسات الجامعية بتجديد المعدات القديمة وغير الملائمة وبتطوير التجهيزات البيداغوجية والعلمية و ينقسم البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية :

-الإدارة المركزية

-مركز الحساب الخوارزمي

-مركز النشر الجامعي.

II. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال التنسيق بين مختلف البرامج قصد تطويرها وانصهارها في منظومة متكاملة ومتجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية لحسن

تنفيذ مختلف البرامج ومتابعتها مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة.
ونظرا للطبيعة الأفقية لبرنامج القيادة والمساندة فهو أساسا برنامج **مساندة يسعى إلى التنسيق** بين مختلف البرامج الأخرى حيث أن تعددها واستقلاليتها قد يكون سبب في خلق ازدواج و ظيفي وتداخل في الأنشطة مما يساهم في إهدار الموارد والطاقات ويعمل على تطوير الجوانب اللوجستية والفنية والبشرية التي تساهم في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فهو يؤمن دور التسيير المالي والإداري من خلال :

- تطوير منظومة التصرف في الموارد البشرية .
- تطوير المنظومة المعلوماتية.
- تطوير البنية التحتية والتجهيزات العلمية.

بالإضافة إلى دوره الاستشرافي القيادي حيث يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره يهدف إلى:

- تطوير آليات الإشراف والتقييم والأداء.
- الإشراف على إعداد ميزانية الوزارة.
- تأمين الجوانب القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة.
- التصرف في الموارد البشرية والمعدات والتجهيزات

وفيما يلي أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالمصاريف التي تم تنفيذها:

تم ضبط ثلاثة أهداف لهذا البرنامج وهي :

- تحسين التصرف في الموارد البشرية
- تطوير المنظومة المعلوماتية
- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات.

1. **تحسين التصرف في الموارد البشرية** :

أ- **دعم تأطير الأعوان**: عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطوير مؤشر التأطير وذلك ضمن السياسة الوطنية التي تهدف إلى دعم الإدارة التونسية بالكفاءات لتطوير عمل الإدارة لكن ما يلاحظ أن ضعف الخطط المرخص في انتدابها من الصنفين أ 2 وأ1 خلال سنتي

2014 و2015 لم يساهم في تطوير نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة حيث تم الاكتفاء سنة 2015 بانتداب 100 متصرف مستشار و236 عامل.

ب- **تكوين الأعوان:** في إطار السعي إلى توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين تولت الوزارة خلال سنة 2015 تنظيم 119 دورة تكوينية في اختصاصات متعددة شملت 4458 عونا بكلفة جملية قدرت بحوالي 542 ألف دينار وقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين بعنوان سنة 2015 حوالي 56.5%، وتتمثل أهم الأنشطة التكوينية في المحاور التالية :

- ✓ أخلاقيات العون العمومي
- ✓ الحوكمة
- ✓ قيادة المشاريع
- ✓ اللغات الحية
- ✓ القيادة الإدارية واتخاذ القرارات
- ✓ إدارة الأزمات
- ✓ تحليل المشكلات
- ✓ التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- ✓ الاعلامية والادارة الالكترونية.

2. تطوير المنظومة المعلوماتية:

أ- تعزيز الخدمات المسداة عن بعد: تم سنة 2015 إضافة خدمتين على الخط تضاف إلى 25 خدمة موضوعة على الخط منذ سنة 2014 تتمثل في :

-توجيه المترشحين للدراسة بالمعهد التحضيري للدراسات العلمية و التقنية بالمرسى

-مراحل تكوين المهندسين بفرنسا وألمانيا

ب- توسيع استعمال تكنولوجيات المعلومات:

تم خلال سنة 2015 الترفيع في نسبة الأعوان المرتبطين بشبكة الانترنات الحاصلين على حساب الكتروني على الشبكة الوطنية الجامعية وذلك بـ 216 اشتراكا جديدا لفائدة الأعوان الإداريين من بين 607 اشتراكا جديدا ويبلغ العدد الجملي للمشتركين على الشبكة الوطنية الجامعية 28930 إلى حدود ديسمبر 2015.

كما تم سنة 2015 اعتماد خدمة الإرساليات القصيرة: وذلك لتوفير نتائج التوجيه الجامعي وتوجيه المتفوقين عبر الإرساليات SMS (حوالي 180000 إرسالية عبر مختلف مزودي الاتصالات).

3. تحسين التصرف في البناءات والتجهيزات

أ- تحسين التصرف في المؤسسات الجامعية

تم خلال سنة 2015 تهيئة وتهذيب 12مؤسسة جامعية بكلفة جملية قدرها 11730 أد موزعة على النحو التالي:

-8 مؤسسات تعليم عالي بكلفة قدرها 9050 أد

-4 مؤسسات خدمات جامعية بكلفة قدرها 2680 أد

وذلك دون اعتبار عمليات التهيئة التي تقل كلفتها عن 500 أد

ب- - التصرف في التجهيزات :

خلال سنة 2015 تم إعداد وانجاز 69 ملفا:

- 05 كراسات شروط
- تقديم 33 ملفا أمام لجان الصفقات منها 14 تقرير تقييم عروض و13 ملف ختم نهائي لصفقات و06 ملاحق.
- خلاص 31 صفقة بمبلغ جملي 446,403 263 4 دينار.

وفي إطار متابعة مختلف الملفات تم عقد 80 اجتماعا وورشة عمل مع مختلف المؤسسات والأطراف المعنية:

- السداسي الأول: 45 اجتماعا وورشة عمل
- السداسي الثاني: 35 اجتماعا وورشة عمل

وتتمثل الاجتماعات في متابعة انجاز اقتناءات المعدات والتجهيزات لفائدة مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الممولة على الموارد العامة للبلاد التونسية والتمويلات الخارجية من إعداد كراسات الشروط و تقارير تقييم عروض ومتابعة انجاز وخلاص الصفقات.

كما عقدت ورشات عمل فنية لمساعدة المؤسسات المعنية على إعداد الملفات المتعلقة بذلك من إعداد كراسات الشروط الإدارية والفنية وتقييم العروض ومتابعة الصفقات.

وتكون هذه الاجتماعات والورشات بحضور المعنيين بالملفات من مختلف المؤسسات ومراكز البحث والإدارات المعنية.

وتبعا للورشات التي نظمتها إدارة التجهيزات والصفقات خلال شهر ديسمبر 2014 لفائدة مختلف مؤسسات الجامعية ومعاهد ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية ، تم إعداد دليل اجراءات

موحد وتفسيري يحدد الوثائق، المناهج والنماذج للإجراءات والعلاقة بين مصالح المؤسسات ومصالح إدارة التجهيزات والصفقات خاصة فيما يتعلق بتكوين الملفات قصد تقديمها للمصالح واللجان المعنية.

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 :

1. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة 77.24% أي بتحسن يقدر بـ1% مقارنة بسنة 2014 التي بلغت فيها 75.98%. ورغم هذا التحسن فقد شهدت نسبة الانجاز لنفقات التصرف انخفاضا لتبلغ 61% من مجموع الاعتمادات المرصودة وبالتوازي شهدت نفقات التدخل تجاوزا للاعتمادات المنجزة مقارنة بالاعتمادات المرصودة بنسبة قدرها 12%. وبدورها تجاوزت نفقات التنمية (الاستثمارات المباشرة) اعتماداتها المنجزة مقارنة بالإعتمادات المرصودة لها بنسبة 36% .

وتبين الجداول التالية مختلف نسب الانجاز المسجلة لبرنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات2015	إنجازات2015	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	إعالدفع	إعالدفع	الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**48 854**	**29 679**	**19 175**	**61%**
التأجير العمومي	41 694	23 097	18 597	55%
وسائل المصالح	6 340	5 661	679	89%
التدخل العمومي	820	921	-101	112%
نـفقات التنمية	**13 775**	**18 696**	**-4 921**	**136%**
الإستثمارات المباشرة	**13 775**	**18 696**	**-4 921**	**136%**
على الموارد العامة للميزانية	13 425	18 651	-5 226	139%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	350	45	305	13%
التمويل العمومي	**0**		**0**	
على الموارد العامة للميزانية			0	
على موارد القروض الخارجية الموظفة			0	
	62 629	**48 375**	**14 254**	**77,24%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة سنة 2015

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

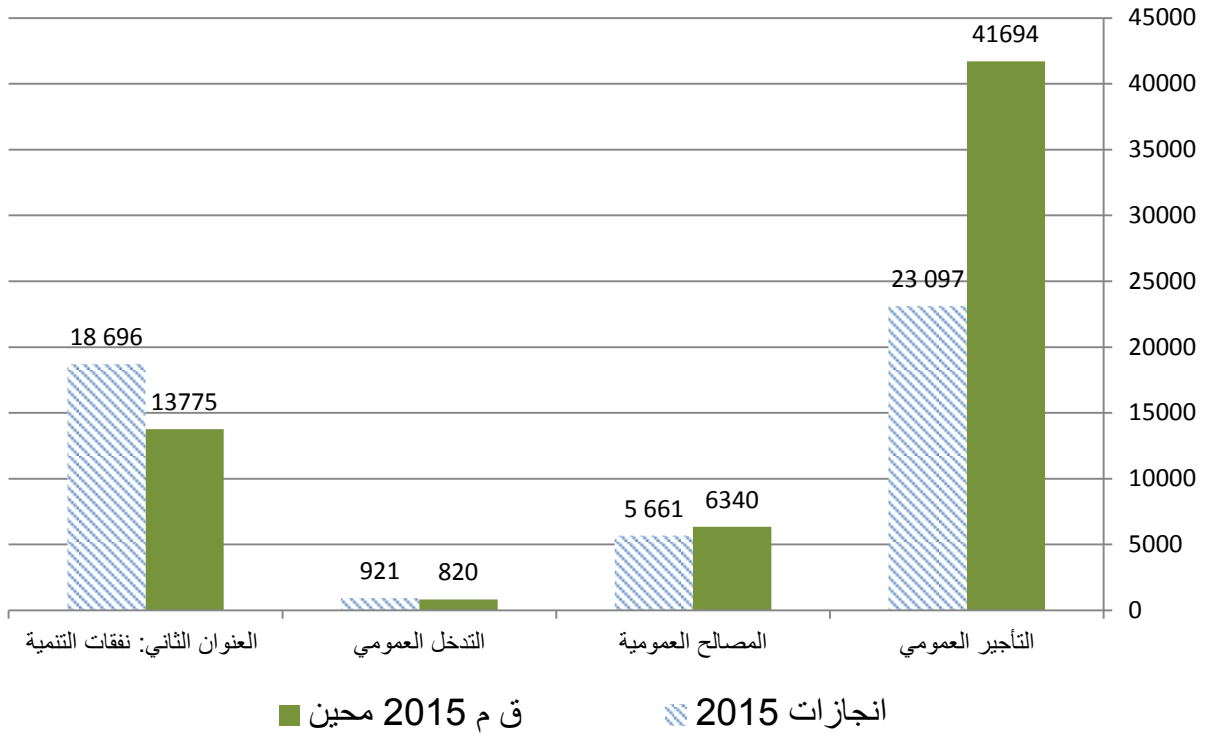

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية(إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2015	انجازات 2015	الفارق	نسبة الإنجاز
المصالح المركزية (تعليم عالي)	46 005	33 338	12 667	72,47%
المصالح المركزية (بحث علمي)	7 108	5 470	1 638	77%
مركز الحساب الخوارزمي	8 707	8 797	-90	101,04%
مركز النشر الجامعي	809	770	39	95,20%
المجموع العام	**62 629**	**48 375**	**14 254**	**77.24%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

2. نتائج القدرة على الأداء لسنة 2015

من خلال تحليل مؤشرات القدرة على الأداء التي تم تحديدها خلال سنة 2015 يمكن استنتاج مايلي:

الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

المؤشر: 1.1.4 نسبة تأطير الأعوان الاداريين والفنيين والعملة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق		4134	3637		3818	3609	
العدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة		21216	20861	% 87	21216	20892	
نسبة تأطير الأعوان الاداريين والفنيين والعملة		% 19	% 17.4		% 18	%17.2	% 95

تحليل نتائج المؤشر

بالنسبة للمؤشر الأول المتعلق بتحسين نسبة التأطير نلاحظ عدم وجود تطور في نسبة المؤشر التي استقرت في حدود 17 % ما بين سنتي 2014 و2015 وهو يرجع أساسا لضعف الانتدابات من الصنفين الفرعيين أ1 وأ2 تبعا للتوجه العام لميزانية الدولة في التقليص من الإنتدابات بالوظيفة العمومية ويرجع المحافظة على نسبة 17 % في نسبة التأطير إلى الترقيات التي شهدتها الأصناف الفرعية أ3 إلى الصنف الفرعي أ2 خاصة مع الترقيات الإستثنائية بعنوان سنتي 2014 و2015 طبقا لمقتضيات الأمر عدد 426 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري للتعليم العالي والبحث العلمي.

علما وأن الإنتدابات الخارجية بعنوان سنة 2015 تمت كما يلي:

- 100 متصرف مستشار
- 236 عامل

المؤشر: 2.1.4 نسبة الأعوان المكونين بالنسبة للعدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الأعوان المتكونين	عدد	5000	4210	% 86	5000	4458	
العدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة	عدد	21216	20861		21260	20892	
نسبة الأعوان المكونين بالنسبة للعدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة	نسبة	% 23	% 20		%23	% 21	%91

تحليل نتائج المؤشر

شهد المؤشر المتعلق بالتكوين خلال سنة 2015 تطورا ملحوظا وذلك نتيجة ارتفاع عدد المنتفعين بالتكوين بالإدارة المركزية والجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث بالإضافة إلى تطور عدد الدورات التكوينية وتنوع مجالاتها لتشمل جميع الأعوان حيث توزع المشاركين في الدورات التكوينية كالآتي: 2172 إطارا و1220 عون تنفيذ و1066 عاملا وقد ساهم الإجراء المتعلق بدعم لامركزية التكوين في تطوير هذا المؤشر حيث تولت الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث تكوين 3542 عونا من بين 4458 في حين تولت الإدارة المركزية تكوين 916 عون كما ساهم تخصيص قاعة للتكوين صلب الإدارة المركزية سنة 2014 في تعزيز التكوين الداخلي بالوزارة وتوسيع قاعدة المستفيدين.

المؤشر: 3.1.4 نسبة رضاء المشاركين في الدورات التكوينية

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الأعوان الذين حصلوا على استفادة بعد المشاركة في الدورات التكوينية	عدد	4000	3275	% 96	4500	3615	
عدد الأعوان المتكونين	عدد	5000	4210		5000	4458	
نسبة رضاء المشاركين في الدورات التكوينية	نسبة	% 80	% 77		% 90	% 81	% 90

تحليل نتائج المؤشر

يمكن تفسير التطور الإيجابي للمؤشر المتعلق بنسبة رضاء المشاركين في الدورات التكوينية أساسا إلى التمشي التشاركي التي اعتمدته الوزارة في إعداد برنامج الدورات التكوينية حيث تم توزيع استمارات لضبط حاجيات التكوين وتم تعميرها من طرف الأعوان وتحت إشراف رؤسائهم المباشرين وقد تم اعتمادها في إعداد مخطط التكوين للوزارة ينضاف إلى ذلك تنظيم الوزارة لعدة دورات تكوينية يؤمنها إطارات من الوزارة وهو ما ساهم في إرساء تكوين تطبيقي ينطلق من معطيات تخص المشاركين وتعترضهم أثناء مباشرتهم لمهامهم والإبتعاد قدر الإمكان عن الجانب النظري الأكاديمي ذلك أن التجارب السابقة أثبتت أن المشاركين في الدورات التكوينية يستفيدون من الجانب التطبيقي أكثر من الجوانب النظرية.

الهدف 2.4 تطور المنظومة المعلوماتية

المؤشر: 1.2.4 نسبة الخدمات المسداة عن بعد

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة	عدد	26	25	% 96.15	27	27	
العدد الجملي للخدمات المسداة بالوزارة	عدد	87	87		87	87	
نسبة الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة	نسبة	29.88 %	28.73 %		% 31.03	31.03 %	% 100

تحليل المؤشر:

يهدف موشر نسبة الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة الى بلورة الجهود التى تبذلها الوزارة لتقريب خدماتها من المواطن و يهدف برنامج الوزارة إلى وضع سنويا ما لا يقل عن خدمتين جديدتين على الخط وقد تم سنة 2015 وضع خدمة توجيه الطلبة الناجحين في الباكالوريا إلى المعهد التحضيري بالمرسى و مراحل تكوين المهندسين بفرنسا و ألمانيا.

هذا وتتمثل الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة إلى حدود سنة 2015 في 27 خدمة وهي التالية:

- التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا التونسية
- اعادة التوجيه الجامعي لحاملي البكالوريا التونسية

- التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا الأجنبية
- ترسيم الطلبة الجدد و الطلبة الناجحين في مناظرة اعدة التوجيه الجامعي
- ترسيم الطلبة بالمرحلتين الأولى و الثانية
- ترسيم الطلبة بالدكتوراه
- الترسيم بالجامعة الافتراضية
- السكن الجامعي الخاص بالطلبة الجدد
- تجديد السكن الجامعي
- السكن الجامعي الخاص بالطلبة القدامى
- المنح الوطنية للطلبة الجدد
- تجديد المنح الوطنية
- المنح الوطنية للطلبة القدامى غير الممنوحين
- المنح الوطنية و القروض الجامعية للدراسة بتونس(مرحلة ثالثة)
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج (المرحلة الأولى و الثانية)
- تجديد المنح الوطنية للدراسة بالخارج(المرحلة الأولى و الثانية)
- المنح الوطنية للدراسات العليا المسندة للتلاميذ و الطلبة أبناء العا العائلات التونسية المقيمة بالخارج
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج (المرحلة الثالثة)
- تجديد المنح الوطنية للدراسة بالخارج(المرحلة الثالثة)
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج(منح التداول)
- منح التربص بالخارج بالنسبة الى المقيمين في الطب و طب الأسنان و الصيدلة
- اعادة التوجيه الجامعي عن طريق المناظرة
- الدخول عن طريق المناظرات الخصوصية الى السنة الأولى أو السنة الثانية بمؤسسات تكوين المهندسين.
- اجراء البحوث على قواعد و بنوك المعلومات المحلية و الأجنبية و الاطلاع على الوثائق الأولية مع امكانية النسخ و اعادة النسخ بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي و التقني
- اجراء البحوث على قواعد و بنوك المعلومات المحلية و الأجنبية و الاطلاع على الوثائق الأولية

مع امكانية النسخ و اعادة النسخ بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي و التقني

- توجيه المترشحين للدراسة بالمعهد التحضيري للدراسات العلمية و التقنية بالمرسى
- مراحل تكوين المهندسين بفرنسا و ألمانيا.

هذا وستعمل الوزارة خلال الفترة المتراوحة بين 2016-2020 على إدراج خدمتين عن بعد سنويا على الأقل للترفيع من نسبة الخدمات عن بعد.

المؤشر: 2.2.4 نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق تفوق 40 ميقابايت /الثانية:

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	عدد	-	-		172	172	
العدد الجملي للمؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق تفوق 40 ميقابايت /الثانية	-عدد	-	-	-	50	35	
نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق تفوق 40 ميقابايت /الثانية	-نسبة	-	-		%29.06	% 20	% 68.9

تحليل المؤشر:

يمثل تحسين مؤشر سعة ربط المؤسسات بالشبكة العنكبوتية عاملا أساسيا لتلبية حاجيات مستعملي الشبكة المعلوماتية من طلبة وأساتذة وباحثين و من النفاذ سواءا للواب أو لقواعد البيانات العالمية أو شبكات البحث كما عمل حسن ربط المؤسسات بشبكة الأنترنات على تطوير استعمال هذه التكنولوجيا في التكوين الجامعي و قد بادرت الوزارة عبر مركز الحساب الخوارزمي في مرحلة أولى إلى تحسين البنية التحتية عبر ضمان ربط جميع المؤسسات الجامعية التكوينية بالشبكة عبر الألياف البصرية و بسعة ربط ذات 10 ميغابيت في الثانية ثم واصلت في مرحلة ثانية بربط المؤسسات بسعة تدفق تتراوح بين 20 و 100 ميغابيت في الثانية و ذلك حسب حجم و اختصاص كل منها.

الهدف 3.4 تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات

الهدف 1.3.4 نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة	عدد	-	-		141	138	
العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	عدد	-	-	-	172	172	
نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة	نسبة	-	-		% 81	% 80	% 98

تحليل المؤشر:

تعمل الوزارة على تحسين مؤشر المؤسسات التي تعمل في فضاءات قارة ذلك أن توفير فضاءات قارة يساهم في تحسين جودة التعليم العالي وتمثل نسبة المؤسسات التي تعمل في إطار المساكنة أو الكراء أو مساكنة وكراء حوالي 20 % من مجموع مؤسسات التعليم العالي وتتوزع كالآتي :

138 مؤسسة تعليم عال في فضاءات قارة (ملك الدولة)

23 مؤسسة في إطار الكراء

8 مؤسسات في إطار المساكنة

3 مؤسسات في إطار الكراء والمساكنة

علما وأن البرنامج الوزاري يعمل على تطوير عدد المؤسسات التي تعمل في فضاءات قارة ليبلغ 151 مؤسسة سنة 2020.

المؤشر 2.3.4 معدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
معدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية	الشهر	-	-	-	20	14	%142

تحليل نتائج المؤشر

تتمثل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية في المدة المقضاة بين تاريخ الإعلان عن المنافسة إلى تاريخ الحصول على موافقة لجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض.

شمل احتساب المؤشر 39 طلب عروض واستشارة التي تم الحصول فيها على موافقة لجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض خلال هذه السنوات.

استغرقت هذه المدة 16404 يوما.

تم تحديد 20 شهرا كتقديرات لمعدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية بالنسبة لسنة 2015 وقد تم انجاز 14 شهرا فقط أي بفارق ايجابي 06 أشهر.

يبقى هذا الانجاز بعيدا عن المدة التقديرية المستغرقة طبقا للتراتيب والإجراءات والمقدرة بحوالي **04 أشهر**: **45 يوما** إعلان المنافسة+ **60 يوما** لتقييم العروض (بالنسبة للمنافسة التي يحدد فيها مدة صلوحية العروض ب 120 يوما طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية) +**20 يوما** للحصول على رأي لجنة الصفقات ذات النظر (طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية).

مع العلم وأن المدة التقديرية المستغرقة طبقا للتراتيب والإجراءات تعتبر غير واقعية أخذا باعتبار أهمية طلبات العروض من ناحية عدد التجهيزات والمشاركين

ويمكن التحسين في هذا المؤشر خاصة في تقليص المدة المستغرقة للتقييم وعدد جلسات لجان الصفقات ذات النظر وخاصة الوزارية منها.

المؤشر 3.3.4 نسبة انجاز الاقتناءات من التجهيزات العلمية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الإنجاز لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015
نسبة إنجاز الاقتناءات من التجهيزات العلمية	نسبة مئوية	-	-	-	60	52,03	%86

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

تتمثل الاقتناءات المنجزة في عدد التجهيزات موضوع نتائج تقييم العروض والتي حصلت على موافقة لجنة الصفقات ذات النظر.

شمل احتساب المؤشر 39 طلب عروض واستشارة التي تم الحصول فيها على موافقة لجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض خلال هذه السنوات.

تم برمجة اقتناء 2345 جهاز.

أدت نتائج تقييم العروض وآراء لجان الصفقات إلى الموافقة على اقتناء 1220جهازا.

تم تحديد نسبة اقتناء 60% من التجهيزات المبرمجة كتقديرات 2015.

تم انجاز 52,03% خلال الثلاث السنوات المعنية اي بفارق سلبي بحوالي 8 %.

تعتبر هذه النسبة غير مرضية باعتبار أن كل جهاز يعتبر ضرورة متأكدة لإنجاز برامج التكوين والبحث.

ويمكن أن ترجع النسبة المنجزة إلى ثلاث أسباب متعلقة ب:

- ضبط غير دقيق للخاصيات الفنية مما يؤدي إلى عدم توفر عروض أو تقديم عروض غير مطابقة للمواصفات.
- صعوبة ضبط التقديرات المالية للتجهيزات العلمية التي ينجر عنها رفض بعض العروض المطابقة لتجاوزها بكثير لتقديرات الإدارة.
- طول المدة المستغرقة في تقييم العروض وجلسات لجان الوزارية للصفقات ذات النظر مما ينجر عنه إلغاء اقتناء بعض التجهيزات لعدم تمديد العارضين في عروضهم.

ويمكن التحسين في هذا المؤشر خاصة بمزيد تدقيق الخاصيات الفنية والتقديرات المالية للتجهيزات وتقليص المدة المستغرقة للتقييم ولجلسات لجان الصفقات ذات النظر وخاصة الوزارية منها.

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

أ- أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد البشرية

- ✓ تتمثل أهم الإشكاليات في ما يلي:
- ✓ بالنسبة لسنة 2015 لم يتم فتح مناظرات إنتداب في الأصناف الفرعية أ1 وأ2 وهو ما قلص في تطور نسبة التأطير علما وأن الإنتدابات شملت خاصة صنف العملة.
- ✓ بالنسبة للتكوين لم يتسن تنفيذ كامل المحاور المدرجة بطلب العروض الخاص بتنفيذ المخطط السنوي للتكوين وذلك لعدم إستجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- ✓ تأخير انجاز مخططات التكوين لبعض الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث .
- ✓ سوء توزيع رزنامة التكوين حيث أن التأشير على مخطط التكوين من طرف رئاسة الحكومة يكون في حدود شهر أفريل وهو ما يحول دون تنظيم الدورات التكوينية طيلة السنة باعتبار طول إجراءات الدعوة للمنافسة.

بالنسبة للهدف الثاني: المتعلق بتطوير المنظومة المعلوماتية تتمثل الإشكاليات في :

- ✓ - نقص في الكفاءات المختصة في ميدان البرمجة.
- ✓ -النقص في الكفاءات في ميدان الإعلامية و التصرف في الشبكات على مستوى المؤسسات الجامعية

بالنسبة للهدف الثالث المتعلق بتحسين التصرف في البناءات والتجهيزات:

تتمثل أهم الإشكاليات بالنسبة **لإقتناء التجهيزات** العلمية فيما يلي:

- بالنسبة لمرحلة تحديد الحاجيات :

- غياب الدقة في ضبط المواصفات الفنية مع وجود أخطاء وتناقضات في بعض الأحيان ما يؤدي إلى إعلان طلب عروض غير مثمر وهو راجع إلى :
- عدم وجود مختصين لتحديد الحاجيات بصفة علمية خاصة بالنسبة للتجهيزات البيداغوجية والعلمية.
- غياب أدلة مرجعية لإعداد كراسات الشروط .
- صعوبة الملائمة بين خصوصية التجهيزات العلمية من ناحية واحترام مبدأ المنافسة من ناحية أخرى (خاصة بالنسبة للتجهيزات المخصصة للبحث العلمي).

- بالنسبة لمرحلة تقييم العروض:

- طول الآجال مما يفضي في غالب الأحيان إلى انتهاء صلوحية العروض .
- عدم الدقة في فرز العروض لعدم إلمام اللجان المكلفة بتراتيب الصفقات العمومية وبمنهجيات تقييم العروض.
- عدم تفرغ لجان الفرز خاصة بالنسبة للمختصين من خارج الإدارة خاصة وأن عملهم تطوعي مع غياب التكوين اللازم لدى أعضاء لجان الفرز.
- عدم اختصاص أعضاء لجان الشراءات في فرز العروض .
- طول الآجال الخاصة بمراقبة ملفات تقييم العروض من قبل لجان الصفقات المختصة.

- بالنسبة لمرحلة تنفيذ الصفقة:

- تجاوز المزودين لآجال التنفيذ بصفة كبيرة.
- تعقد الإجراءات الخاصة بفسخ الصفقة وإعادة الإعلان عن المنافسة.
- تغيير الخصائص الفنية للتجهيزات أثناء تنفيذ الصفقة .

أما فيما يتعلق **بالبناءات** فتتمثل أهم الإشكاليات في المستويات التالية :

- بالنسبة لمرحلة ضبط الحاجيات :

- عدم التدقيق عند إعداد البرنامج الوظيفي والفني فيما يتعلق بالمواصفات الفنية (الفضاءات الخصوصية والتجهيزات المزمع تركيزها مثل المخابر والورشات ...)

- بالنسبة لمرحلة الدراسات الفنية والمعمارية:

- طول آجال تعيين المصممين (المهندسين المعماريين ومكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين ومكاتب المراقبة الفنية) نظرا لإجبارية اللجوء إلى مناظرة معمارية أو طلب ترشحات بالملفات لتعيين المصممين عندما تتجاوز كلفة المشروع 800 أ د.

- بالنسبة لمرحلة الإنجاز:

- تجاوز الكلفة التقديرية للمشروع للاعتمادات المرصودة .
- وجود اشكاليات راجعة للمقاولين المكلفين بالإنجاز واخلالات فنية من قبل المقاولين.
- وجود اخلالات في غالب الأحيان عند استغلال البنايات في ما يتعلق بجودة البناءات ومطابقتها للمواصفات الفنية.
- عدم تحمل مصممي المشروع والمقاولات المكلفة بإنجازه مسؤولية العيوب التي تظهر بعد الاستلام النهائي للأشغال والتي لا تدخل في إطار التأمين العشري.

ب- التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها عملا على تجاوز الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ البرنامج وتحسين الأداء مستقبلا:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد البشرية

- إعتماد آلية التكوين عن بعد خاصة في مجالات تكنولوجيات المعلومات واللغات.
- التكثيف من التكوين الداخلي.
- حث الجامعات والدواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث على تنفيذ مخططاتهم السنوية للتكوين.
- التشجيع على التكوين الإشهادي.
- مزيد تدقيق كراسات الشروط الفنية عند إعداد طلب العروض الخاص بتنفيذ المخطط السنوي للتكوين .

- **بالنسبة للهدف الثاني**: تطوير المنظومة المعلوماتية:
- انتداب كفاءات مختصة في البرمجة في ميدان الواب.
- العمل على وضع خطة متكاملة لتطوير المنظومة المعلوماتية بالوزارة و تطوير آليات تبادل المعطيات مع جميع المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- العمل على تطوير و وضع منظومات تكميلية تعمل على تحليل المعلومة و تكون سندا أساسيا لاتخاذ القرار.

بالنسبة للهدف الثالث: تحسين التصرف في البناءات والتجهيز:

بالنسبة **لإقتناء التجهيزات** العلمية تتمثل أهم المقترحات فيما يلي:

- برمجة دورات تكوينية خصوصية تتعلق بإعداد كراسات الشروط الفنية .

- تفعيل مركزيات الشراء على المستوى الوزاري والوطني.

- النظر في إفراد الاقتناءات المتعلقة بالتجهيزات والمعدات المخصصة للبحث العلمي بإجراءات استثنائية.

- تنظيم دورات تكوينية خصوصية وتطبيقية في مجال تقييم العروض.

- النظر في إمكانية تحفيز لجان الفرز .

- تكوين أكثر من لجنة شراءات مع تغيير تركيبتها وذلك بتعيين أعضاء مختصين ومتفرغين وتشريك الإدارة ومعدي كراس الشروط في الفرز.

- تدعيم اللجان حسب الملفات المعروضة بأهل الاختصاص .

- العمل على اختصار الآجال الخاصة بمراقبة الصفقات.

- التفكير في صيغ ردعية للمزودين المتخلين .

- إيجاد صيغة تمكن المشتري العمومي في حالة تخلي المزود من إنجاز المشروع بطريقة أكثر مرونة (التفاوض المباشر على سبيل المثال).

أما فيما يتعلق **بالبناءات** فتتمثل أهم المقترحات في :

تعيين لجان مختصة لضبط الحاجيات أو اللجوء إلى مكاتب دراسات مختصة.

النظر في إمكانية ترفيع سقف المشاريع التي يخول اللجوء إلى التعيين المباشر .

- تفعيل مهمة الجانب الاقتصادي للمشروع والتي توكل إلى مكاتب المراقبة الفنية للنظر في مواقع الاقتصاد في المشروع .

- إسناد مهمة القيادة إلى مكاتب مختصة.

- تنقيح الأمر عدد 71 لسنة 1978 لمراجعة طرق الخلاص ومواكبة التطورات في ميدان البناءات المدنية.
- تبسيط اجراءات الفسخ واعادة اسناد الصفقة.
- ايجاد آليات لتحديد المسؤوليات والردع عند استلام البنايات واستغلالها.